وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف– المسيلة

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كليــة الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة علاقات دولية

في مقياس:

تحليل النزاعات الدولية

إعداد الدكتور: عشور سليم (أستاذ محاضر أ)

السنة الجامعية:2021/2020

وزارة التـعـلـيم الـعـالي و البحث العلمي

جامـعـــة محمد بوضياف- المسيلـة

خلية التعليم عن بعد

اللجنة الوطنية للتعليم العالي عن بعد
la commission nationale de l'enseignement supérieur à distance

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

رقم:701 / 2023

إشهاد بنشر مقرر دراسي على الخط

Elearning.univ-msila

يشهد السيد مسؤول خلية التعليم عن بعد بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة بأن الأستاذ(ة): **عشور سليم** قام (ت) بنشر دروس للمقرر الدراسي: **مطبوعة مقياس تحليل النزاعات الدولية** لفائدة طلبة السنة: **الثالثة ليسانس** ، تخصص : **علاقات دولية** على أرضية التعليم عن بعد Moodle , وفق المعايير التقنية والبيداغوجية المعتمدة للتدريس عن بعد .

مسؤول الخلية :

جامعة محمد بوضياف المسيلة
مسؤول الخلية
د. رقية عبد الرحيم

المسيلة في: 2023/06/01 12:32 م

أصدرت هذه الشهادة بطلب من المعني لاستعمالها في حدود ما يسمح به القانون.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

رقم: 57 / 2023

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

المسيلة في: 04-06-2023

شهادة نشر مطبوعة على الخط

(خاص بملف الترشح للأستاذية)

بناء على إشهاد خلية التعليم الإلكتروني بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، وبعد الاطلاع على مصادقة الهيئة العلمية نشهد بأن الأستاذ(ة): **عشور سليم** قام (ت) بنشر مطبوعة على أرضية التعليم عن بعد Moodle، وفق المعايير التقنية والبيداغوجية المعتمدة للتدريس عبر الخط للمقرر الدراسي: **مطبوعة تحليل النزاعات الدولية** المستوى: **الثالثة ليسانس** ،تخصص: **علاقات دولية**.

الهيئة العلمية

رئيس المجلس العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

الأستاذ الدكتور: [illegible]
أستاذ القانون العام
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

نائب العميد للبيداغوجيا المكلف بالدراسات
والعمل المرتبط بالطلبة

الدكتور: داود كمال

أصدرت هذه الشهادةبطلب من المعني لاستعمالها في حدود ما يسمح به القانون.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف – المسيلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
Tél. / Fax : + 213 35 54 05 05
WWW-UNIV-MSILA.DZ

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université Mohammed Boudiaf – M'sila
Faculté de Droit et des Sciences Politiques
Tél. / Fax : + 213 35 54 05 05
BP:166,Ichbilia 28003,M'Sila- Algérie

الرقم: 466/ك ح. ع س/2023

المسيلة في: 21 ماي 2023

مستخرج فردي من محضر مداولات المجلس العلمي للكلية

في يوم:2022/02/03 (**الثالث من فيفري ألفان وإثنان و عشرون**) اجتمع أعضاء المجلس العلمي للكلية في دورته العادية لمناقشة اعتماد المطبوعات

و بناءا على التقارير الايجابية للخبراء :

د/ طيابية ساعد (جامعة المسيلة).

د/ حشاني فاطمة الزهراء (جامعة المسيلة).

بخصوص مطبوعة الدكتور: **عشور سليم** / قسم: **العلوم السياسية** / المعنونة بـ **" تحليل النزاعات الدولية"**

تم اعتماد المطبوعة المذكورة أعلاه والمصادقة عليها من طرف المجلس العلمي.

رئيس المجلس العلمي.

الأستاذ الدكتور: والي عبد اللطيف
أستاذ القانون العام
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
رئيس المجلس العلمي

ملخص المقياس:

لقد ظلت الكيانات الوطنية وأسرة المجتمع الدولي على الدوام، وخاصة في عالمنا الراهن، تعيش وتتطور في عالم الأزمات والنزاعات العديدة والمتنوعة ذات الصلة بالمصالح المتضاربة...

فالنزاعات والأزمات والحروب التي واجهها العالم كثيرة، حيث تظهر الإحصائيات التنوع والتعقد والتشابك...لأزمات وحروب تتجدد باستمرار بتجدد عالم السياسة والعلاقات الدولية.

لهذا فإن إدارة الأزمات والنزاعات الدولية تبدو أكثر إلحاحا في الوقت الحاضر الذي تزداد فيه احتمالات وقوع ظواهر نزاعية أكثر تعقيدا وفتكا وقتلا...على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

إن بعض الظواهر النزاعية البسيطة يمكن أن تتطور باتجاه الحرب، خاصة وأن صانع القرار –أثناء إدارته للأزمات والنزاعات الدولية–لا يضع دائما اهتماماته على العوامل الحقيقية للأزمة، فضلا عن كونه قد لا يقوم – لأسباب ذاتية–بتقييم موضوعي لنوايا الآخر.

من هنا تأتي أهمية إدارة النزاعات أملا في التحكم–بأشكال متعددة – في مختلف الظواهر النزاعية، سواء اندلعت بتخطيط أو من دونه...اعتبارا من أن توظيف إدارة النزاعات توظيفا سليما يمكن أن يحتوي هذا النزاع أو ذاك للتخفيف من شدته، أو للقضاء عليه، أو لطمسه مؤقتا، أو لتغذيته وتأجيجه باتجاه توسيع نطاقه في الزمان والمكان.

الكلمات المفتاحية: النزاع، الصراع، الحرب، مناهج تحليل النزاع الدولي، إدارة النزاع الدولي، حل النزاع الدولي.

أهداف المقياس:

– **الهدف العام:** أن يكون الطالب في نهاية المقياس قادرا على معرفة أدبيات النزاع وفهم طبيعة هذا الأخير من خلال تطبيق الأدوات والأساليب المناسبة التي ستمكنه من تفكيك النزاع بغية استخراج أسبابه الحقيقية والمتغيرات المتحكمة فيه ليعيد صياغة النزاع وفق أسس موضوعية ليتمكن في الأخير من طرح الحلول والبدائل التي تتناسب مع طبيعة النزاع المدروس.

– **الأهداف الخاصة:**

– أن يعرف الطالب في نهاية الدرس مختلف المفاهيم التي ترتبط بالنزاع ويفرق بينها.

– أن يستخدم أدوات تحليل النزاع على أي صراع محل الدراسة.

– أن يستخرج المتغيرات الأساسية المفسرة للنزاع المدروس.

– أن يعيد بناء النزاع ويقترح المقاربة الملائمة لإدارته.

– تأهيل الطلبة وإعدادهم نظريا وإمبريقيا لاستمرار البحث في مجال النزاعات الدولية سواء من خلال مرحلة الدراسات العليا، أو من خلال العمل في مراكز بحثية.

المعارف المسبقة المطلوبة :

المعارف المكتسبة والتكوين القاعدي للطالب، في النظم السياسية والاقتصادية وتاريخ العلاقات الدولية، والتكوينات ذات الصلة التي تساعد على دراسة النزاع والتعاون في العلاقات الدولية.

محتوى المادة:

مقدمة

المحور الأول: مفهوم النزاعات الدولية

أولا– تعريف النزاع والنزاعات الدولية وعلاقته ببعض المفاهيم المشابهة

ثانيا– خصائص النزاعات الدولية وأركانها وصورها ومبادئها

ثالثا– أنواع النزاعات الدولية

رابعا– تطور ونشأة نظرية النزاع

خامسا– مراحل تطور النزاعات الدولية

سادسا– أسباب النزاعات الدولية (أسباب عامة)

سابعا: مستويات تحليل الظاهرة النزاعية (الصراعية)

المحور الثاني: نظريات تفسير النزاعات الدولية

أولا– مستوى الفرد (الإنسان) لتحليل النزاعات الدولية

ثانيا– مستوى الدولة لتحليل النزاعات الدولية

ثالثا– مستوى النظام الدولي لتحليل النزاعات الدولية

المحور الثالث: نظريات إدارة النزاعات الدولية

أولا– مفهوم إدارة النزاعات الدولية

ثانيا– نظرية اللعبة (المباريات)

ثالثا– نظرية المساومة

رابعا– نظرية الردع

خامسا– نظرية التصعيد

سادسا– نظرية الحرب المحدودة

سابعا– نظرية الأمن الجماعي

المحور الرابع: مداخل تسوية/ حل النزاعات الدولية

أولا– تعريف تسوية النزاعات وعلاقتها ببعض المفاهيم

ثانيا– الطرق أو الوسائل السلمية لإنهاء النزاعات الدولية

ثالثا– الطرق أو الوسائل القسرية لإنهاء النزاع الدولي

خاتمة

مقدمة:

إن الصراع والتنازع من إحدى الظواهر التي تتسم بها الحياة وهذا ما تعرفه البيئة الدولية وما تتميز به العلاقات الدولية ولذلك فهناك حركية مستمرة، وبما أن الإنسان أناني بطبعه فهو يسعى دائما للحصول على الأفضل حتى وإن كان ذلك بطرق غير مشروعة تخول له الاستحواذ على ممتلكات غيره، وهذا هو أصل النزاع وأسباب النزعات التي يشهدها المجتمع الدولي والتي تعود إلى تضارب المصالح وزيادة المنافسة على المستوى المتعارف عليه. لذلك فقد تعددت النزاعات الدولية تبعا لتعدد مسبباتها الظاهرة أو المستقرة فنجد نزاعات اقتصادية وأخرى سياسية وأخرى حدودية... الخ. إذن دوافع كل نزاع تختلف عن الأخر وبذلك فكل نزاع دولي له خصائصه وميزاته التي تميزه عن نزاع دولي أخر ونظرا لاختلاف النزاعات الدولية عن بعضها فقد اختلفت الجهود الدولية حول كيفية التعامل معها بغية إحصاءها أو التحكم فيها فقط، كما تتميز النزاعات الدولية بأنها ظاهرة اجتماعية سياسية شديدة التعقيد والتشابك بسبب حركيتها وديناميكيتها، وتعدد أطرافها وتنوعهم بين الداخلي والخارجي مما تؤدي إلى تعدد أسبابها ومظاهرها وأبعادها، كما يصعب متابعة تفاعلاتها في حالة صعودها.

ويزيد من تعقيد مقياس النزاعات الدولية التداخل والخلط بين المصطلحات التي تستخدم عادة من قبل الكتّاب كمترادفات مثل: النزاع، الصراع، الحرب، الأزمة والتوتر وذلك يرجع على الأقل لتداخل الأسباب وأبعاد هذه الظواهر المتشابهة. وعلى ضوء ذلك سأحاول الإجابة في هذه المطبوعة عن الإشكالية الآتية: ما المقصود بالنزاعات الدولية، وما هي أهمّ المداخل والمستويات المعتمدة في تحليل الظاهرة النزاعية وإدارتها وحلها؟ وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيمها إلى أربعة محاور وهي:

مقدمة:

المحور الأول: مفهوم النزاعات الدولية

المحور الثاني: نظريات تفسير النزاعات الدولية

المحور الثالث: نظريات إدارة النزاعات الدولية

المحور الرابع: مداخل تسوية/ حل النزاعات الدولية

خاتمة:

المحور الأول: مفهوم النزاعات الدولية

أولا- تعريف النزاع والنزاعات الدولية وعلاقته ببعض المفاهيم المشابهة

يعتبر إرساء مفهوم دقيق وموحد لظاهرة "النزاع الدولي" أحد الرهانات العلمية الأساسية للباحث في هذا المجال بالنظر للزخم الكبير من الأدبيات التي قدمت في هذا الإطار، والتي لم تتفق على تعريفات موحدة للنزاع الدولي، بل قد نجد تعريفات بقدر عدد هذه الدراسات، جراء اختلاف الانتماءات النظرية للباحثين وتعدد المقاربات التي ينظرون منها للظاهرة محل الدراسة، وأيضا لعدم وجود نمط واحد للنزاعات الدولية، ولا نوع واحد، ولا شكل واحد، بل تتعدد التصنيفات باختلاف المعايير والمستويات التي تم الأخذ بها. ومع هذا، يمكن لنا تعريف النزاع الدولي كالآتي:

1- تعريف النزاع: *لغة: جاء معنى النزاع في قاموس العرب مشتق من كلمة نزع، نقول نزع الشيء ينزعه نزعا، فهو منزوع ونزيع، وانتزعه فانتزع: اقتلعه فاقتلع، والمنازعة: المجاذبة في الأعيان والمعاني، والنزاعة والمنزعة والمنزعة:الخصومة، والمنازعة في الخصومة: مجاذبة الحجج فيما يتنازع فيه الخصمان، وقد نازعه منازعة ونزاعا:جاذبه في الخصومة.[1] وجاء معنى النزاع في قاموس الهدى مشتقا من نازع نزاعا ومنازعة، فنقول فلان نازع فلان في كذا: خاصمه وغالبه، وتنازع القوم: اختلفوا، وتنازع القوم الشيء: تجاذبوه.[2] ومن الاشتقاق كلمة نزاع وهي اسم فاعل مبالغة على وزن فعال بمعنى الذي من صفته النزع بكثرة وتكرار.[3]

ويقال للإنسان إذا هوي شيئا ونازعته نفسه إليه: هو ينزع إليه نزاعا، ونازعتني نفسي إلى هواها نزاعا: غالبتني، ونزعتها أنا: غَلبْتها ونازع سيده: عصيه وخرج عن طاعته.[4]

بالعودة إلى التداول اللغوي لمصطلح النزاع، فإننا نجد ما يقابله باللغة الإنجليزية Conflict، وباللغة الفرنسية Conflit، واللفظ الحالي من أصل لاتيني هو كلمة Conflictus، وهي اسم مفعول من الفعل confligere الذي يعني صدم، وبذلك يأخذ النزاع معنى التضارب والشقاق والقتال.[5]

---

[1] أبي الفضل جمال الدين محمد بن أكرم ابن منظور، قاموس لسان العرب، م8، د ط، بيروت، دار صادر، 2003، ص149- 352.

[2] إبراهيم قلاني، قاموس الهدى، د ط، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، د س، ص51

[3] أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين، مقاييس اللغة، ج5، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، لبنان: بيروت، دار الفكر، 1979، ص415.

[4] محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج 22، لبنان، بيروت، دار الفكر، 1994، ص 248.

[5] غالينا لوبيموفا، "نظرة عامة إلى علم النزاع وسيكولوجية النزاع"، ترجمة نزار عيون السود، **مجلة الآداب العالمية**، سوريا، العدد 431، السنة الحادية والثلاثون ،(نوفمبر2006)، ص ص87-104.

يعرف النزاع بناء على التقديم السابق إذا في دوائر المصادر اللغوية بأنه إعطاء أسباب أو حقائق لتأييد أو معارضة شيء ما، أو أنه "المناقشة"، أو المجادلة، أو السجال حول شيء ما أو بخصوصه.[1]

يرى ابن خلدون أن المجتمع يقوم على التنازع بين البشر بسبب تزاحمهم على حيازة شؤون الدنيا التي لا تتوفر بالمطلق، وفي ذلك يقول: "ومن ضرورات الاجتماع التنازع لازدحام الأغراض"[2].

***اصطلاحا:** يتفق دارسو النزاعات الدولية على أن النزاع هو الشق الأنشط والأكثر بروزا في العلاقات الدولية، فهو ظاهرة موجودة بين الدول وعلى جميع المستويات وبدرجات متفاوتة. والنزاع يستعمل كنقيض لفكرة التعاون، التجانس والاتفاق، كما تتفق الكثير من مدارس التحليل حول العديد من الافتراضات المتعلقة بالنزاع كظاهرة، منها التي أوردها بول ويهر Paul wehr في شكل افتراضات مركزية وهي:

- أن النزاع ظاهرة فطرية وغريزية في الإنسان.
- أن النزاع تتسبب فيه طبيعة المجتمعات وطبيعة الهياكل الموجودة فيه.
- أنه يؤدي وظيفة سلبية في النظم الاجتماعية، ويمثل أحد أعراض الضغوط التي يواجهها المجتمع.
- أن النزاع يؤدي وظيفة في النظم الاجتماعية كما أنه ضروري للتنمية الاجتماعية.
- أنه مظهر حتمي لمصالح الدول المتضاربة، وفي ظل ظروف الفوضى الدولية.
- أنه نتيجة لسوء الإدراك، ولسوء التقدير وفقر الاتصال.
- أنه عملية طبيعية تشترك فيها كل المجتمعات.[3]

تعتبر هذه الافتراضات السبع إطارا عاما تلتقي فيه مختلف الاتجاهات والمدارس التي تجد تمثيلا لها على الأقل- في واحد أو أكثر من الافتراضات السابقة، ورغم ذلك فإن مشكل غموض المفهوم مازال قائما، كون هذه النقاط الأساسية في دراسة النزاع لا تمنحنا الفهم الكافي لمعنى النزاع بسبب تقديمها وصفا عاما للظاهرة، ولم تجب عن السؤال المركزي: متى نطلق صفة النزاع على علاقات الدول؟ ومتى يبدأ النزاع؟

---

[1] منير محمود بدوى، "مفهوم الصراع : دراسة فى الأصول النظرية للأسباب والأنواع"، **مجلة دراسات مستقبلية**، مصر، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، العدد الثالث، يوليو 1997، ص35-82.

[2] عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق عادل بن سعد، ط1، مصر، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2012، ص 191.

[3] محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دراسة نقدية وتحليلية الكتاب الأول: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم.ج1 ، الجزائر، دار هومة، 2003، ص 128، 129

للإجابة عن هذين السؤالين نميز بين تصورين للنزاع الدولي، تصور موضوعي وتصور ذاتي:

– **التصور الموضوعي:** يحدد النزاع "بوصفه وضعا تنافسيا تكون فيه الأطراف واعية بتعارض المواقف الممكنة، ويريد فيه كل طرف احتلال موقع يتنافى والموقع الذي يريد أن يحتله الآخر".[1] ويعبر كينت بولدينغ Kenneth Boulding عن هذا التوجه بتعريفه للنزاع على أنه: "حالة أو وضعية تنافسية يكون فيها طرفان أو أكثر مدركان لعدم تطابق محتمل لوضعيتهم المستقبلية، والتي لا يمكن لأحد الأطراف أن يحتل فيها مكان الآخر، بما لا يتطابق مع رغباته".[2] الأمر الذي يترتب عنه أن ربح طرف واحد يصبح بصورة حتمية مساويا تماما لخسارة الطرف الأخر. أي أن النزاع في هذه الحالة يكتسي طابعا صفريا Zero – sum.

من بين المفكرين الذين يندرجون ضمن التصور الموضوعي للنزاع الدولي "جوهان غالتونغ" Johan Galtung: تعريفه للنزاع يرتكز على فكرة التعارض والإقصاء المتبادل، حيث يقول: "النزاع يعني وجود مجموعة من القيم المتعارضة التي تسعى إلى استبعاد بعضها البعض، ويقول أيضا "النزاع هو حالة التناقض بين أهداف الدول، أو بين قيم الفاعلين Value Actors في النظام الاجتماعيSocial System ويتم ذلك ضمن إطار مفاهيم ومعتقدات كل طرف".[3]

النزاع حسب 'غالتونغ" أيضا: "هو التعارض أو عدم التوافق في الأهداف العامة"، ووفقا لهذا المعنى هناك أهداف سوف تحقق على أرض الواقع، والتي تشير في بعض الأحيان إلى الأهداف المستهلكة، وتقاطع الأفراد في تحقيقها هو الذي يؤدي إلى التناقض.[4]

ويرى "غالتونغ" في كتابه Conflict Transformation By Peaceful Means أن النزاع لديه دورة حياة خاصة، كأنه شيء عضوي وأنْ الأفراد والجماعات "مثل الأمم المتحدة والدول" لديها أهدافها هذه الأهداف يمكن أن تكون غير متوافقة، وتستبعد بعضها البعض مثل وجود دولتين تريدان نفس الأرض أو نفس الدولة... وأن أي فاعل أو أي طرف مع الأهداف غير المحققة يشعر بالإحباط، خاصة إذا تعلق الأمر بالأهداف الأساسية مثل: الاحتياجات الأساسية، والمواقف، الأساسية؛ وهذا ما يؤدي إلى العدوان والانغلاق على الذات، أو سلوكات عنف جسدي

---

[1] عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1992، ص 95 .

[2]Abdelkrim Kibeche ,general theories of international conflit, unpublished work, Constantine, 2005, pp 10-11.

[3] سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات، إطار نظري، ط1، بيروت، لبنان، الدار العربية للعلوم، 2014، ص61.

[4]Johan Galtung, Theories of conflict: Definitions, Dimensions, Negations, Formations, Columbia University, 1958,p24.

نحو الخارج "سلوك غير عقلاني": قد يكون موجها نحو الأطراف التي تقع كعائق لتحقيق الهدف، وقد يؤدي إلى دوامة من العنف المضاد "الدفاعي /الانتقام".[1]

يقول مايكل نيكلسون M. Nicholson أن النزاع "يوجد عندما يحاول شخصان القيام بأفعال متناقضة..."[2]

أما عناصر النزاع عند "مايكل نيكلسون M. Nicholson ترتكز على عنصرين هما: أطراف النزاع: الأفراد والمجموعات، والدول، ومصادر النزاع: التناقض بين الأطراف، والاختلاف في الرغبات، والأهداف، وعلى مصلحة الأطراف، وعلى احتياجاتهم.

ويعرف توماس شيلينغ T. Schelling النزاع بأنه" مواجهة يسعى كل طرف، أثناءها، جاهدا لتحقيق الربح عندئذ، يوصف سلوك الخصوم بواسطة ألفاظ، مثل: واع، سليم، رفيع.... و يتجه الأطراف، في هذه المواجهة، إلى البحث عن قواعد تسمح لهم بضمان أفضل الفرص للنجاح".[3]

كما يرى أنه في الشؤون الدولية يوجد اعتماد متبادل بين الأطراف المختلفة تماما كما يوجد تعارض وأن النزاع الخالص الذي تكون فيه مصالح الخصمين متعارضة بشكل كامل، ليس إلا حالة خاصة تظهر في حالة الحرب تهدف لتدمير شامل، ولهذا فإن الفوز في أي نزاع لا يحمل معنى تنافسي بحث لا يعد فوزا بالنسبة للعدو، وهو ربح بالنسبة لمنظومة قيم المرء ذاته، وهذا قد يحصل بالمساومة أو بالمواءمة المشتركة أو بتجنب السلوك المؤذي للطرفين، أما إذا أصبحت الحرب حربا حتى الموت وصار ذلك حتميا، فلن يبقى إلا النزاع الخالص، ولكن هناك احتمال لتجنب حرب مدمرة للطرفين من خلال إدارة الحرب، بحيث تحدث أدنى حد من الضرر، أو بتخويف العدو عن طريق التهديد بالحرب دون شنها فعلا.[4]

إذا النزاع عند "توماس شيلينغ" يظهر في حالة وجود مصالح متعارضة بين الأطراف, والرغبة في الربح تجعل من نتائج المواجهة عنيفة، والنزاع حسبه يمكن إدارته دون حله.

ويعرفه جان ديروزال JP.Duroselle بأنه:" ...نزاع بين عدة دول أو وحدات سياسية، في بشكل صدام إرادات متناقضة، ويتضمن أن موضوع الخلاف يصبح رهان. ويقبل الأطراف

---

[1]Johan Galtung, Conflict Transformation by Peaceful Means, United Nations Disaster Management Training Programme, 2000 , pp01-04.

[2]Michael Nicholson, Conflict analysis, London, The English universities press LTD, 1970, p2.

[3]Thomas Schelling, Stratégie du Conflit, Traduit par Raymond Manicacci, Paris, Presse Universitaire de France, Première édition.1980, p. 18.

[4] شيلينغ توماس، إستراتيجية الصراع، ترجمة: طيب نزهة وحمدان أكرم، ط1، لبنان، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2010، ص 11.

المتنازعون المجازفة من أجل الفوز بهذا الرهان، النزاع يصاحبه بالضرورة وجود أفعال انفعالية جماعية....."[1]

ويعبّر النزاع عن حالة التعارض الموجودة بين الأطراف في الأهداف والمصالح. فيعرّف عندئذ على أنه وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد – سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر– تنخرط في تعارض واعٍ مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كل هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك.[2]

وعلى هذا الأساس يعرف ريمون أرون النزاع على أنه نتيجة تنازع بين شخصين أو جماعتين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف أو للسعي لتحقيق أهداف غير متجانسة.[3]

وقد عرف "جوزيف فرانكل" Joseph Frankel النزاع بأنه: "موقف ناجم عن الاختلاف في الأهداف والمصالح القومية". ومن جانبه يرى الجنرال "أندريه بوفر" André Beaufre النزاع على أنه "جدلية مواجهة الإرادات والقدرات بين خصمين اثنين".[4]

وفي كتابه "سوسيولوجية النزاع" يعرف "جوليان فروند" Julien Freund النزاع على أنه: "مواجهة أو صدام عمدي إرادي بين شخصين أو مجموعتين تضمر إحداهما للأخرى نية عدائية، وهذا بنية الحصول على حق أو الدفاع عنه أو استرداده، وقد يستلزم ذلك اللجوء إلى العنف".[5]

أما "ألن فرجسون" Allen Verguson يرى بأن النزاع الدولي يبدأ عند ما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى، وفي الوقت نفسه تعتقد الدولة الأخرى أن بإمكانها تقليل خسارتها بالقيام بفعل مضاد اتجاه الدولة الأولى التي بادرت بالفعل وعليه فإن الوضع يدل على أننا أمام دولتان أو مجموعة من الدول تحاول تحقيق أهدافها في نفس الوقت.[6]

كما يرى "روبرت نورث" Robert North أن ما تقوم به بعض الدول من سياسات دفاعية وأفعال وتحركات لحماية أمنها السياسي والاقتصادي... تفهمه الدول الأخرى على أنه تهديدا لأمنها، وكرد فعل منها تقوم هي الأخرى باتخاذ إجراءات مماثلة لحماية أمنها وهو ما يثير حفيظة

---

[1] Jean Baptiste Duroselle, "La stratégie des conflits internationaux", **Revue Française des Sciences Politiques** (volume 10, issue 2, 1960), pp. 287- 290.

[2] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي. ط1، الكويت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ديسمبر 1985. ص. 140.

[3] المرجع نفسه، ص140.

[4] François Géré, Dictionnaire de pensée stratégique, Paris : Larousse, 2000, p. 55

[5] Julien Freund, Sociologie de conflit, Paris : Press Universitaire de France, 1983, p. 65.

[6] حسين قادري، النزاعات الدولية دراسة تحليل، ط1، الجزائر، منشورات خير جليس، 2007، ص11.

الدول الأولى فتتخذ تدابير وقائية إضافية وترد الثانية عليها بالمثل وهكذا في سلسلة من الفعل ورد الفعل ونتيجة لذلك يحدث النزاع بالرغم من أن كل دولة حاولت تجنبه.[1]

أما فيما يخص تعريف معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية (إنجليزي، فرنسي، عربي) للأستاذ سموحي فوق العادة فقد عرفه بأنه:" هو الوضع الخطير الناشئ عن اصطدام وجهات النظر بين دولتين أو تعارض مصالحهما بشكل تعذرت معالجته بالطرق الدبلوماسية وصار يهدد بلجوئهما أو لجوء أحداهما إلى القوة المسلحة في سبيل دعم مطالبها".[2]

وفي الموسوعة السياسية، النزاع هو "تنافس أو صدام بين إثنين أو أكثر من القوى أو الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين، يحاول فيه كل طرف تحقيق أغراضه وأهدافه ومصالحه، ومنع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بوسائل وطرق مختلفة، والصراع ظاهرة طبيعية في الحياة والمجتمعات الإنسانية وفي كل الميادين، وقد يكون مباشرا أو غير مباشر، سلميا أو مسلحا، واضحا أو كامنا".[3]

أما قاموس العلوم السياسية؛ الذي يعرف النزاع الدولي على أنه:"عدم الاتفاق بين دولتين أو أكثر، قد يصل إلى مرحلة المواجهة المسلحة، وقد يكون ناتجا عن تناقض دبلوماسي أو اعتداء على حدود دولة، أو الاعتداء على المصالح الوطنية لدولة ما أو عدم احترام القوانين الدولية، أو التحرك بدافع اتفاق التعاون المتبادل بين دولتين، أو قمع أقلية إثنية أو دينية، ورغم تضاعف الهيئات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فإنها لم تستطع وقف توسع النزاعات الدولية وبالأخص في القارة الإفريقية والتي امتدت مع التسعينيات من القرن العشرين إلى قلب أوروبا في البلقان والقوقاز".

أما موسوعة أنسكلوبيديا أونيفرساليس Encyclopædia Universalis فهي تعتبر النزاع "تعارض خطير في وجهات النظر أو المصالح بين الدول، مما يؤدي أو يحتمل أن يؤدي إلى استخدام هذه الدول القوة من أجل تأكيد مطالب كل منهما، هذه القوة يمكن أن تختلف في شدتها وفي العواقب المترتبة عنها".[4]

كما يعرف على أنّه: "تعارض أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة

---

[1] المرجع نفسه، ص 12.

[2] سموحي فوق العادة، معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية إنكليزي-فرنسي-عربي، ط1، بيروت، لبنان، مكتبة لبنان، 1979، ص 138.

[3] محمد سمير عياد، محاضرات في مقياس تحليل النزاعات الدولية، للسنة الثالثة علاقات دولية، جامعة أبو بكر بلقايد ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018/2017، ص 2.

[4] عبد الحليم غازلي، مطبوعة محاضرات في مقياس تحليل وإدارة النزاعات الدولية لطلبة الليسانس دراسات إقليمية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، دون سنة، ص 07.

تغييره، ويكمن النزاع في عملية التفاعل بين طرفين إثنين على الأقل".[1] أو هو "وضع خطير ناشئ من اصطدام وجهات نظر بين دولتين، وتعارض مصالحهما بشكل تعذرّت معالجته بالطرق الدبلوماسية، وصار يهدد بلجوئهما أو إحداهما إلى القوة المسلحة في سبيل دعم مطالبهما، كذلك يعرف أمين هويدي النزاع بأنه تصادم إرادات وقوى خصمين أو أكثر يكون فيه هدف كل طرف من الأطراف تليين إرادة الآخر".[2]

وفي إطار القانون الدولي فقد عرف كل من الفقيه "كالسن" و"روزلين" النزاعات الدولية بأنها:" تلك التي تنشأ بين أشخاص القانون الدولي العام بوجه عام، ولا يدخل في إطارها النزاعات التي قد تقع بين أفراد ينتمون إلى النظام القانوني الداخلي في دول مختلفة، فهذه النزاعات حال قيامها يختص بها القانون الدولي الخاص وتخضع لأحكامه من ناحية تحديد القانون الواجب التطبيق عليها أو تعيين جهة الاختصاص القضائي مع ملاحظة أن هذه النزاعات الفردية قد ينجم عنها نزاعات دولية إذا ما تدخلت الدولة التي يتبعها هؤلاء سواء كانوا من الأفراد أو الشركات لحمايتهم دبلوماسيا في مواجهة الدول الأخرى".[3]

وعرف الفقيه أحمد أبو الوفا النزاع الدولي بأنه: "تعارض بين المواقف المتقابلة للأطراف تجاه صراع المصالح في الحياة الدولية"، واتجاه البعض إلى تعريف النزاع الدولي بأنه:" الخلاف الذي ينشأ بين دولتين على موضوع قانوني أو حادث معين، أو بسبب تعارض في مصالحهما الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية وتباين حجمهما القانونية وغيرها".[4]

وعرفه الأستاذ " كمال حماد" بأنه:" خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين أو يسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما".[5]

وتناول الأستاذ" براونلي" مفهوم النزاع Dispute من خلال بيان العناصر التي يتضمنها واشترط لقيام النزاع وجود عناصر محددة هي:

– نشوء الخلاف حول موضوع يتصل بالقانون أو الوقائع.

–أن يبرز هذا الخلاف بطرح ادعاء وتقديم احتجاج.

– أن يطرح الإدعاء أو يقدم الاحتجاج أشخاص مفوضين وفي مرتبة ملائمة وأن يتم ذلك عبر تبادل المذكرات الدبلوماسية أو في دورة انعقاد منظمة دولية أو مؤتمر دبلوماسي.

–أن تعترض الدولة الأخرى على الادعاء أو الاحتجاج.

---

[1] محمد سمير عياد، المرجع السابق، ص 2.

[2] المرجع نفسه، ص4

[3] محمد حافظ غانم، القانون الدولي العام، القاهرة، دار النهضة العربية، 1984، ص 512.

[4] علي إبراهيم، العلاقات الدولية في وقت السلم، القاهرة، دار النهضة العربية، 2008، ص 21.

[5] كمال حماد، النزاعات الدولية: دراسة قانونية دولية في علم النزاعات، ط1، الشوف، لبنان، الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص 17.

مما سبق يتضح لنا أن معظم تعريفات الفقه للنزاع الدولي تتفق بأنه عدم الاتفاق حول مسألة من الواقع أو القانون أو بمعنى أخر هو تعارض في الدعاوي القانونية أو المصالح بين شخصين دوليين.[1]

– **التصور الذاتي:** يعرف النزاع على أنه إدراك مشوه وخاطئ لوضع موضوعي، معنى ذلك أن النزاعات حالة مرضية، مما يحتم السعي إلى تحديد أسبابها، حيث يقول جون بورتون J.Burton "نزاعا يبدوا أنه يدور حول اختلافات موضوعية للمصالح، ويمكن تحويله إلى نزاع له نتائج إيجابية على الأطراف بشرط أن يقوموا بإعادة النظر إلى بعضهم البعض بكيفية تجعلهم قادرين على التعاون على أساس وظيفي، ومن أجل استغلال المورد المتنازع عليه".[2]

ضمن نفس التصور الذاتي للنزاع، توجد إسهامات "هلبرت كالمان"، الذي يرى بأن النزاع ينتج عن عملية التفاعل والتجاذب بين الأطراف المتنازعة حول الآراء والأفكار في محاولة لإيجاد حل لأزمة مشتركة، ويحدد هذا الأخير أن الأطراف هم مجموعة الأفراد، وأن السلوك النزاعي واع، أما مصدر النزاع فيكمن وراء اختلاف فكري، وبالتالي فنمط النزاع هنا هو نزاع داخلي.

كما عرف كل من "ميال ورامسبوثام" و"ودر هاوسان" النزاع Conflict هو: "متابعة لأهداف متضاربة بواسطة جماعات متعددة تستخدم فيها الوسائل السليمة أو القوة المسلحة، كما يميزون بين النزاع بمعنى Dispute حول مصالح يمكن التفاوض حولها وتسويتها بعقد صفقة محددة ونزاعات متأصلة Deep – Seated يدور محورها حول تلبية الحاجيات الإنسانية، والتي لا يمكن تسويتها إلا بإزالة الأسباب الرئيسية التي أدت لظهورها".[3]

إن جوهر الاختلاف بين التصورين يتمثل في كون التصور الموضوعي ينظر إلى النزاع كحالة محققة واقعيا، في حين أن التصور الذاتي يعتبرها حالة إدراك مرضية، وإذا كان التصور الموضوعي يعتبر الحصيلة النهائية للنزاع حصيلة صفرية أي ما يربحه الطرف الأول يمثل خسارة للطرف الثاني، فإن التصور الذاتي ينظر إلى النزاع على أنه غير صفري بحيث يمكن الاتفاق بالشكل الذي يضمن التعاون.

انطلاقا من هذا التباين في النظرة للنزاع يمكن التمييز بين مجرد التضارب في المصالح (سواء كانت حقيقية أم ذاتية) والنزاع بالمعنى الذي يشير إلى الخيار العسكري، وهنا نكون أمام إشكال آخر في تعريف النزاعات، حيث نكون أمام نوعين من النزاعات: النزاعات الكامنة Latent conflit، والنزاعات الجلية أو المعلنة Overt Conflit وهنا يثور الجدل بين نوعين من الأسئلة:

---

[1] أحمد أبو الوفا، "التعليق على قضاء محكمة العدل الدولية"، **المجلة المصرية للقانون الدولي**، العدد 47 لعام 1991، ص 205.

[2] محمد أحمد عبد الغفار، المرجع السابق، ص 37.

[3] المرجع نفسه.

هل النزاعات الجلية هي فقط التي تحمل صفة النزاع أم يمكن إضافة النزاعات الكامنة ضمن مفهوم النزاع.[1]

وانطلاقا من هذا الجدل قدم كوينسى رايت Quincy Wright تعريفا موسعا للنزاع، حيث تطرق إلى أربعة مستويات أو مراحل للنزاع تمثلت في:

- ميلاد أو نشوء الاختلافات (بروز التضارب).
- زيادة التوتر.
- حشد جزئي للقوات العسكرية لمعالجة هذا الاختلاف (التهديد باستعمال القوة)
- التدخل العسكري أو الحرب لفرض الحل.

حسب كوينسي رايت، فإن المرحلتين الأولى والثانية تدخل ضمن النزاعات الكامنة، والمرحلتين الأخيرتين تعبران عن النزاع المعلن.[2]

كما قدم جون غالتونغ Jahn Galtung في هذه النقطة ما يعرف بمثلث النزاع، حيث ينظر إلى النزاع في شكل مثلث متساوي الأضلاع، وأطلق على الزوايا الثلاث لأضلاعه: زاوية التناقض، زاوية حالة الإدراك ، زاوية السلوك.

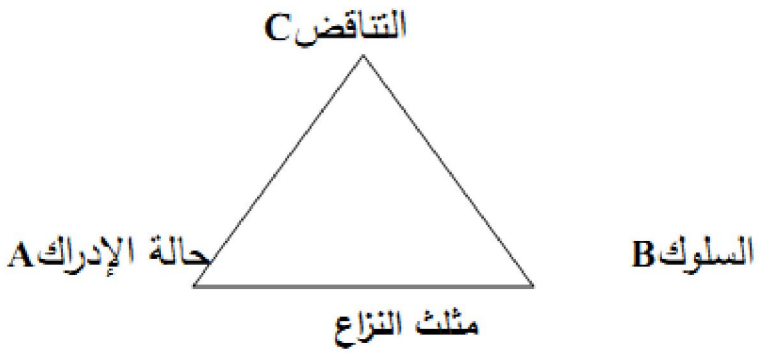

المرجع: محمد أحمد عبد الغفار، المرجع السابق، ص 82

- يشير التناقض Contradiction إلى الوضع الذي يبلور عدم التوافق في الأهداف بين أطراف النزاع.

- تشير حالة الإدراك Attitude إلى عملية تصور المفاهيم الخاطئة وغير الخاطئة عن أنفسهم، والتصور الذي يحمله كل منهما عن الأخر.

- ويمثل السلوك Behaviour المكون الثالث في مثلث النزاع، حيث يتسم السلوك في النزاعات العنيفة بالتهديد والقهر والهجمات المدمرة.[3]

---

[1] Abdelkrim Kibeche,op,cit,pp13-14.
[2] Idid,pp14-15.
[3] محمد أحمد عبد الغفار، المرجع السابق، ص 83 .

يؤكد غالتونغ على أن المكونات الثلاثة يجب أن تتوفر في وقت واحد في حالة النزاع الكامل، فهيكل النزاع الذي لا يتضمن تصرفات أو سلوكات نزاعية يعتبر نزاعا كامنا، أو نزاعا غير مباشر أو هيكلي.[1]

إن النظرة الموسعة للنزاعات تدخل في تعاريفها حالات الاختلاف والتضارب في المواقف والمصالح حيث نكون أمام نزاع كامن أو هيكلي غير مباشر وغير مادي، وبالتالي فإن النزاع يعمل تحت قاعدة استمرار اللا توافق مع إدراك الدول لذلك، الأمر الذي يساعد على فهم سلوكاتها نتيجة لهذا الإدراك، وليس من الضروري أن يترجم الإدراك إلى سلوك عنفي، فالعنف هو أحد الوسائل من بين أخرى للتعبير عن النزاع.

إن هذه النظرة لا تشترط تحول النزاع إلى شكله الظاهري المعلن، وهذا ما تؤكده دينازينس Dinnazines بقولها :"عندما تكون سياسة دولتين غير متوافقتين نكون أمام نزاع".[2]

فالنزاع يشير إلى تنازع الإرادات الوطنية الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها التي تؤدي إلى اتخاذ قرارات وانتهاج سياسات خارجية ذات طبيعة إختلافية أكثر منها توافقية.[3]

من خلال التعريفات السابقة نلاحظ ما يلي:

– هناك تعريف شامل وعام للنزاع، ينطلق من كونه حالة تفاعل قائم على اللاتعايش بين فاعلين أو أكثر، حالة من التناقض وعدم التطابق في المصالح والأهداف، قد تكون مصادر النزاع مادية (الموارد الطبيعية أو الرقعة الجغرافية) أو معنوية قيمية (الإيديولوجية أو الهوية مثلا) (جون بورتون/John BURTON).

– في سعيها لتحقيق أمنها يدخل الأفراد والجماعات والدول في حالات متعددة من النزاعات للحفاظ على استقرارها والقضاء على أي خطر أو تهديد خارجي، أي أنها تعمل على التحرر من التهديد (الأمن حسب باري بوزان/Barry BUZAN)، وهنا يكون النزاع متعلق بفكرة الأمن ومقتضياته.

– وضع اجتماعي ينشأ حين يسعى طرفان أو أكثر لتحقيق أهداف متعاكسة أو غير متلائمة. ويمكن ملاحظة النزاع في العلاقات الدولية حيث يتجلى على شكل الحرب–كنتيجة يتم التهديد بها وكواقع فعلي، على حد سواء– وكسلوك في المساومة يكاد يصل إلى مرحلة العنف.

---

[1] المرجع نفسه.

[2] Abdelkrim Kibeche,op,cit,p16

[3] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، ط4، الكويت، منشورات ذات السلاسل، 1985، ص233.

وعلى ضوء نماذج التعريفات التي قدمتها أدبيات النزاع أيضا، يمكن الانتهاء على الأبعاد الثلاثة الآتية كمحاور أساسية في التعريف بمفهوم النزاع:[1]

– المحور الأول: يتعلق بالموقف النزاعي ذاته، ويشير إلى أن مفهوم النزاع يعبر عن موقف له سماته أو شروطه المحددة، ويفترض تناقض المصالح بين طرفين أو أكثر وإدراك أطراف الموقف ووعيها بهذا التناقض، ويتطلب توافر الرغبة من جانب طرف في تبني موقف لا يتفق مع رغبات الطرف الثاني .

– المحور الثاني: يختص بأطراف النزاع أو أطراف الموقف النزاعي، ويمكن التمييز في الموقف النزاعي من حيث أطرافه بين مستويات ثلاثة: المستوى الأول يتعلق بالنزاعات الفردية التي يكون أطراف النزاع فيها أفرادا، والمستوى الثاني هو النزاع بين الجماعات وتتعدد أنواع هذا النزاع بتنوع أطرافه، وتكون دائرته أكثر اتساعا من النزاع الفردي؛ أما المستوى الثالث فيختص بالنزاع بين الدول الذي يعرف عادة بالنزاع الدولي.

– المحور الثالث: يهتم بالنزاع الدولي؛ وهنا تجدر الإشارة إلى أن اتساع دائرة المستوى الثالث من النزاعات عبر المراحل التاريخية للعلاقات الدولية كان من شأنه توجيه قدر متزايد من الجهود العلمية والأكاديمية لدراسة الظاهرة النزاعية بهدف تطوير النظريات والتفسيرات العلمية لفهم أسبابها ومحدداتها.

2– النزاع الدولي وعلاقته ببعض المفاهيم المشابهة:

تستدعي الضرورة المنهجية التطرق إلى بعض المفاهيم التي ترتبط بظاهرة النزاعات والتي يمكن التعبير عنها بالخصومة تارة، وعدم تماثل أو تعارض الإرادات والمصالح تارة أخرى، إلى استعمال العنف كوسيلة لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية، ويجب الإشارة إلى أن هناك بعض الدارسين لظاهرة النزاع الدولي يدرجون هذه المفاهيم كمراحل النزاع الدولي، والتي من بين هذه المفاهيم والمصطلحات يمكن ذكر:

أ– الاختلاف، عدم الاتفاق، والمشكلة: هناك بعض من المفاهيم الأخرى مثل الاختلافات، وعدم الاتفاق، والمشكلة، وعلى الرغم من ارتباطها بمفهوم النزاع، وتميزها عنه من حيث الذيوع والانتشار، إلا أنها تتسم بوجه عام بتواضع مضمونها النزاعي مقارنة بمفهوم النزاع، فالاختلافات Differences تشير إلى طبيعة بشرية بين الناس حيث هم مختلفون بالميلاد، ومن هنا ينظر إلى الاختلافات كأمر من أمور الحياة العادية، إن لم ينظر إليها باعتبارها من الأشياء التي تتسم بنكهة

[1] منير محمود بدوي، المرجع السابق، ص 39، 40.

ومذاق خاص للحياة يضفى عليها قدرا من الحيوية والفعالية لم يكن ليتحقق فيما لو تماثل الأفراد في كل شيء بينهم. ومن هنا فالاختلاف بذاته ليس س سببا للنزاع. وإنما مصدرا له.[1]

ويعرف الخلاف بأنه تعارض أو تصادم بين اتّجاهين أو اتّجاهات مختلفة، وعدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر، ممّا يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره. وقد يأخذ الخلاف أشكالا مختلفة كالتّوتر، الأزمة، أو الحرب.

ويعرّف جون دير وزال (J.Dureselle) الخلاف بأنه نزاع بين عدّة دول أو وحدات سياسية في شكل صدام إرادات متناقضة. ويتضمّن أنّ مفهوم الخلاف يصبح رهانا ويقبل الأطراف المتنازعون المجازفة من أجل الفوز بهذا الرهان. والنّزاع بالضرورة يصاحبه وجود أفعال انفعالية جماعية.[2]

أما فيما يتعلق بعدم الاتفاق Disagreement فإن حدوثه يرتبط بتعبير الأفراد عن تفضيلاتهم وأولوياتهم مقارنة بتلك الخاصة بالآخرين، وهنا تجب الإشارة إلى أن عدم الاتفاق في حد ذاته يمكن ألا يرتب أي من أنواع الأذى أو الضرر أو أي نتائج محددة. وأخيرا فإن المشكلة Problem تحدث عندما يسبب عدم الاتفاق أو الاختلاف بعض النتائج على الأقل لأحد الأطراف.

وعلى الرغم من أن المشكلة يمكن تجنب حدوثها، إلا أنها عادة ما تكون مزعجة، ومكلفة، أو كليهما في أن واحد، وبوجه عام، فإن الأفراد عادة ما يواجهون العديد من المشكلات في حياتهم اليومية، كما أن وجود المشكلات يمثل في حد ذاته مصدرا محتملا للتصعيد وبالتالي حدوث أزمات أو اتخاذ قرارات قد يكون من نتيجتها تطور صورة أو أخرى من صور النزاع.[3]

ب- توتر دولي Tension international: هو القلق النفسي الذي يسود العالم بأسره وينشأ عن أسباب متعددة تهدد السلام العالمي، وتنذر بحرب محلية أو إقليمية قد تتحول فجأة إلى حرب عالمية"،[4] ويعرفه الأستاذ "عبد العزيز جراد"، باعتباره أول مرحلة للنزاع بأنه "حالة شيء يهدد بالقطيعة"[5]، وهو يشير بذلك إلى حالة من القلق وعدم الثقة المتبادلة بين دولتين أو أكثر وقد يكون التوتر سابقا وسببا في النزاعات والأزمات الدولية أو نتيجة لهذه النزاعات، حيث من الممكن أن تتصاعد حدة هذا التوتر لتصل إلى حد تتحول معه الأزمة إلى نزاع قد يكون مسلحا

---

[1] السيد عليوة، إدارة الصراعات الدولية: دراسة في سياسات التعاون الدولي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988، ص256.

[2] رضا دمدوم، تأثير التغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة على النزاع الهندي الباكستاني، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، دورة 2000، ص13.

[3] السيد عليوة، المرجع السابق، ص 256.

[4] سموحي فوق العادة، المرجع السابق، ص 424.

[5] عبد العزيز جراد، المرجع السابق، ص95.

(حرب)، إذا لم يتم احتوائه بالطرق السلمية، وعموما فان أسباب التوتر تكون مرتبطة في الغالب بأسباب النزاع.[1]

ويعرف مارسيل ميرل Marcel Mirl التوترات Tensions بأنها:" مواقف نزاعية لا تؤدي مرحليا على الأقل للجوء إلى القوة المسلحة".[2]

ويختلف التوتر عن النزاع، إذ يشير التوتر إلى حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح أو ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام، والتوتر حالة سابقة على النزاع وكثيرا ما رافقت انفجار النزاع، كما أن أسباب التوتر هي في الغالب مرتبطة بأسباب النزاع، كما أن التوترات إذا تحولت إلى شكل خطير قد تكون بدورها عاملا مساعدا أو رئيسا لحدوث النزاع.[3]

وحسب كوينسي رايت، يرتبط التوتر بمتغيري البنية Structure والطاقة Energy وفي العلاقات الدولية قد تكون البنية منظمة دولية كالأمم المتحدة أو القانون الدولي، وهي الهياكل التي تنظم العلاقة بين الدول في شكل أعراف وإجراء تشريعية وإدارية ومبادرات فردية وجماعية حسب درجة مرونة هذه الهياكل وانفتاحها والطاقة هي الأنشطة أو الممارسات السياسية متعددة الأبعاد التي تفسحها هذه البنى أمام الدول.

وحسب كوينسي رايت: "يمكن اعتبار التوتر بالمعنى الأوسع كشرط ناشئ عن التناقضات بين المبادرات في بنى المجتمع الدولي، وقد يختلف مقدار التوتر في أي مجتمع حسب درجة صلابة بنيته وكمية طاقته، أو بالتعبير الرياضي يختلف معدل تغير التوتر حسب ناتج معدل تغير الهيكل ومعدل تغير الطاقة، وأن حل هذه التناقضات يستدعي قرارات تنظم استخدام طاقة هذا المجتمع، وإلا ستؤدي الطاقة الزائدة إلى انفساح أكبر لا يمكن تحديده من جانب تلك البنى ليتحول إلى عنف غير مسبوق.[4]

ولكن التوتر كمرحلة سابقة للنزاع لا يؤدي وحده إلى النزاع وإنما ذلك يعود إلى ميل الأطراف لاستخدام أو إظهار سلوك النزاع، بمعنى أن الشك والريبة وعدم الثقة بين الأطراف ليست كافية لتوليد النزاع بين الأطراف، وإنما المهم الموقف المتعارض لأطراف النزاع، ويذهب هولستي Holisti في هذا الإطار إلى أن العداوة Antagonism والريبة والشك لم تكن شروطا

---

[1] حسين قادري، المرجع السابق، ص 10.

[2] مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة:حسن نافعة، القاهرة: دار المستقبل العربي،1986، ص.499.

[3] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، المرجع السابق. ص141

[4]Quincy Wright, The Importance of The Study of International Tensions Meaning of Social Tension, **Unesco International Social Science Bulletin**, Vol. 11, No. 01 (Spring,1950), pp. 92, 93

كافية لحدوث نزاع أو أزمة.[1] أي أن التوتر قد لا يتحول إلى نزاع إذا تمكن الأطراف من الحد من شدة التعارض في المواقف.

نخلص إذا إلى أن التوتر هو حالة سابقة على النزاع، تتميز بالعداء والتخوف والشكوك المتبادلة بين طرفين أو أكثر، وأن هذا الموقف إذا تحول إلى شكل خطير قد يؤدي إلى حدوث النزاع، أما إذا تمكنت الأطراف من القضاء على حالة الشك والعداء، أمكنهم ذلك من تجنب الخوض في النزاع الذي قد يتحول بدوره إلى عنف مادي.

ومع هذا لا يمكن تصنيف حالة التوتر ضمن المظاهر العنيفة للنزاع، ويمكن وفقاً للتقسيم العضوي للنزاع لدى جون غالتونغ (النزاع جسد– ذهن) إدراج التوتر في الزاوية أو المستوى المجرد Abstract Level من النزاع وليس المستوى الملموس Concrete Level أي الزاوية التي تتعلق بمواقف أو ذهنية الأطراف فيما يتعلق بتوافق أو تعارض أهدافهم، وليس الزاوية التي تمثل السلوك الظاهر لأطراف النزاع سواء كان لفظيا أو غير لفظي.[2] إذن؛ فالتوتر في جملة بسيطة هو: "حصول العداء من دون اعتداء".

ج– الأزمة Crisis: بدأت استخدامات هذا المصطلح في علم الطب الإغريقي القديم حيث كان يستخدم للدلالة على وجود نقطة تحول هامة، أو لحظات مصيرية في تطور المرض، يتوقف عليها إما شفاء المريض خلال فترة قصيرة إما موته، كما استخدم الفيلسوف والمؤرخ الإغريقي **ثيوقيديدس**، هذا المصطلح ست مرات في مؤلفه "تاريخ الحرب البيلوبونيسية" للدلالة على حدوث منعطفات حاسمة في مسار هذه الحرب، وتتالى استعمال هذا المصطلح عبر الحقب الزمنية ليوظف في القرن 16 في المعاجم الطبية، وفي القرن 17 أصبح يستعمل هذا المصطلح للدلالة على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة والكنيسة، وفي القرن19 تواتر استخدامه للدلالة على ظهور مشاكل خطيرة أو لحظات تحول فاصلة في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[3]

وورد لمصطلح الأزمة Crisis العديد من المعان اللغوية، فهناك من يرجعها إلى أصولها إلى اللغة اللاتينية، إذ هي مشتقة أصلا من الكلمة اليونانية Kpivew أي بمعنى لتقرر To decide أو تعني نقطة التحول في الأمراض الخطيرة والقاتلة التي تؤدي عادة إلى الموت المحقق أو الشفاء التام.[4] أما قاموس ويبستر، فيعرفها؛ بأنها تتكون مِن مقطعين "Cri" و"Sis" وكل منهما يعني

---

[1] محمد نصر مهنا، خلدون ناجي معروف، تسوية النزاعات الدولية مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط، القاهرة، مكتبة غريب، دون سنة، ص09.

[2]Johan Galtung, Theories of conflict: Definitions, Dimensions, Negations, Formations, opcit,p36.

[3] عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، ط1، القاهرة، مصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993، ص 17، 18.

[4] البعلبكي، قاموس المورد، ط1، بيروت، لبنان، بيروت، دار العلم للملايين، 1976، ص 237

الوقت الذي ينبغي أن تقرر فيه.[1] أما اللغة الصينية فقد برعت إلى حد كبير في صياغة مصطلح الأزمة... إذ ينطقونه "Ji–Wet" وهي عبارة عن كلمتين: الأولى تدل على الخطر والأخرى تدل على الفرصة التي يمكن استثمارها، وتكمن البراعة هنا في تصور إمكانية تحويل الأزمة وما تحمله مِن مخاطر إلى فرصة لإعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول السديدة.[2] أما في اللغة العربية، فالأزمة متأتية مِن الفعل الثُلاثي زام، زاما، أزم وتعني الشدة والقحط والطريق الضيق، ويطلق على كل طريق بين جبلين مأزم.[3] وتتحول الأحداث إلى أَزمة إذا اشتدت وضاقت ووصلت إلى طريق مسدود أو شبه مسدود.

أما من الناحية الاصطلاحية فإنه يحفل أدب العلاقات الدولية المعني بدراسة الأزمة الدولية بالعديد مِن الجهود الفكرية التي حاولت أن تعطي تعريفا محددا للازمة، فقد ورد بان الأزمة في قاموس المصطلحات السياسية تعني: "حدوث خلل جسيم في العلاقات الطبيعية بين الدول ذات السيادة بسبب عجزها عن حل نزاع قائم بينه، وأن الأزمة تمثل تهديدا للدول ومصالحها الحيوية".[4] أما الأستاذ "أمين هويدي" فيعرفها:"سواء أكانت إقليمية أم عالمية فهي مجموعة مِن التفاعلات المتعاقبة بين دولتين أو أكثر تعيش في حالة صراع شديد يصل أحيانا إلى احتمال عال لنشوب الحرب، وفيها يواجه صانع القرار موقفا يهدد المصالح العليا لدولته في ظل ضيق الوقت".

ومن الجدير بالذكر؛ إن مصطلح الأزمة لا يستخدم على صعيد القانون الدولي، ففي ميثاق الأمم المتحدة لا توجد إشارة صريحة لكلمة الأزمة، وإنما استخدمت مصطلحات مقاربة لها من قبيل "موقف، مشكلة، نزاع، خلاف حدودي..".[5]

أما الأستاذ "عبد العزيز جراد" فيرى بأن الأزمة تحدث "عندما يجعل أحد الأطراف فجأة الطرف الآخر في وضع لا يطاق ويقتضي منه اتخاذ قرارات سريعة والقيام بردود فعل عنيفة إذا كان قابل بفقدان قيمته".[6]

أما الأزمة الدولية فيعرفها السيد عليوة بأنها: "تحول مفاجئ عن السلوك المعتاد، كما تعني تداعي جملة من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم، أو

---

[1] Webster Dictionary, Daradise, Press inc-U.S.A, 2000, P.157.

[2] فهد أحمد الشعلان، إدارة الأزمات: الأسس- المراحل– الآليات، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض، 2002،ص17.

[3] محمد بن أبي بكر الرازي، قاموس مختار الصحاح، بيروت، دار الكتاب العربي، 1967، ص15.

[4] عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، ط1، بغداد، دار الرقيم للنشر، 2005، ص244.

[5] أمين هويدي،"إدارة الأزمات في ظل النِظام العالمي المراوغ"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 112، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1993،ص177.

[6] عبد العزيز جراد، المرجع السابق، ص95.

المصالح الجوهرية للدولة، مما يستلزم معه ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق، و في عدم التأكد، و ذلك حتى لا تنفجر الأزمة في شكل صدام عسكري أو مواجهة".[1]

وقد عرفها الأستاذ "اورال يونك" بان الأزمة هي: "أحداث سريعة تؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار في النظام السياسي الدولي على نحو غير مألوف يزيد مِن حالات استخدام العنف"،[2] أما الأستاذ "كنيث بولدينغ" فيعرفها بأنها: "نقطة تحول في العلاقات الدولية أو النظام السياسي، والأزمة لا تقتصر في التعبير عن نفسها وأطرافها فقط، وإنما تعبر عن طبيعة النظام الدولي وأزمته، فالأزمة ظاهرة دولية تحدث ضمن إطار النظام الدولي وتأتي نتيجة لتفاعل وحداته وهي تمثل تهديدا للعلاقات الدولية".[3] وفي ذات المعنى يقترب "وليمز" بقوله: "إن الأزمة لا تؤثر على أطرافها فقط، وإنما تؤثر في سلوك الدول الأخرى، إذ لا توجد أزمة دولية تنفرد ببيئة خاصة بها، أي لا توجد أزمة محلية تنفرد ببيئة أطرافها فقط، وإنما أي أزمة تندلع تأخذ طابع عالمي". أما "تشارلز ماكليلاند" Charles Maclelland فيعرف الأزمة الدولية بأنها:"فترة انتقالية بين السلم والحرب، فأما أن تتجه هذه الفترة الانتقالية نحو الحرب كوسيلة من وسائل احتواءها، أو أن تعود إلى مرحلة السلم وهذا ما يعتمد على طرفي الأزمة".[4] ولا يبتعد "كلن سنايدر" كثيرا في تعريفه للازمة عما سبق، بقوله؛ إنها:"سلسلة متعاقبة من التفاعلات بين حكومتين أو أكثر تعيش في حالة صراع شديد وعنيف قد يصل إلى نشوب الحرب".[5]

كما يعرفها جون سبانيير John Spanier بأنها "موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم، وهو الوضع الذي تقاومه دول أخرى، مما يخلق درجة عالية من الإدراك باحتمال اندلاع الحرب".[6] وعليه توصف الأزمة بأنها حمى العلاقات الدولية، وينظر إليها بأنها ساعة مأساوية في العلاقات الدولية.

أما أوران يونج Oran Young فإنه يرى أن الأزمة الدولية هي : "مجموعة من الأحداث سريعة التلاحق تزيد من أثر قوى عدم الاستقرار في النظام الدولي العام أو أي من نظمه الفرعية

---

[1] السيد عليوة، إدارة الأزمات والكوارث: مخاطر العولمة والإرهاب الدولي، القاهرة، مركز القرار للاستشارات، 2002، ص47.

[2] عباس رشدي العماري، المرجع السابق، ص 25، 26.

[3] Kenneth Bailding, Conflict and Defense, Harperanq Row Torch Book Edition, U.S.A,1963, P. 250.

[4] Charles M. Mcleland, "The Beginning Duration and A. Batement of International Crisis: Comparison two conflict. Newyork, Freepress, 1972, P.81

[5] Clenn. H. Snyder, Conflict And Crisis in International System in Roseau Thompson, Boyd World Politics, Free Press, New York, 1976, P. 282.

[6] حسين قادري، المرجع السابق، ص 21

فوق المستويات المعتادة الطبيعية وبشكل ملحوظ بحيث تزيد من إمكانية وقوع العنف داخل النظام الدولي".[1]

وذهب الأستاذان "تشارلز هيرمان" و"هولستي" في تعريف الأزمة على أنها: "موقف أو حدث يكمن فيه عنصر المباغتة والمفاجأة ينطوي على توتر شديد وحاد في العلاقة بين دولتين أو أكثر أو وحدتين أو أكثر مِن وحدات المجتمع الدولي، ويشكل جزء حاسما من الصراع الدولي الذي تتصاعد وتيرته لمساسه بالأهداف والقيم والمصالح الحيوية العليا للدولة وإدراك صانع القرار لذلك، وإدراكه بان هناك ضيق في الوقت وقصر في المدة الكافية للتعامل مع الموقف المتأزم والرد عليه مع بروز احتمالية عالية للجوء إلى استخدام القوة المسلحة، مما يتطلب منهم الموائمة بين الأهداف التي يسعون لتحقيقها، وبين الوسائل والإمكانات المتوافرة لديهم التي تساعدهم على حل الأزمة".[2] أي أن هناك ثلاثة عناصر ينبغي توافرها لاعتبار أي موقف أزمة، وهذه العناصر هي: عنصر المفاجأة، وعنصر التهديد، وعنصر الوقت المتاح لرد الفعل.

كما حدد الأستاذ "مايكل بريتشر" Michael Breacher مفهوم الأزمة وفقا للظروف المرافقة لها، وحددها بأربعة ظروف، وهي، تغيير في محيطها الداخلي والخارجي، وتغيير للقيم والمصالح الأساسية للدولة، ووقت محدد وضيق للرد عليها، واحتمالية استخدام العنف والقوة المسلحة".[3]

مما سبق وباستقراء تعريفات الأزمة يتضح وجود عناصر مشتركة تتمثل في:

- وجود خلل وتوتر في العلاقات.
- الحاجة إلى اتخاذ قرار.
- عدم القدرة على التنبؤ الدقيق بالأحداث القادمة
- نقطة تحول إلى الأفضل أو الأسوأ.
- الوقت يمثل قيمة حاسمة.

وعليه فالأزمة تحمل ثلاث خصائص رئيسية:

- عنصر المفاجأة: كون الأزمة لا تكون متوقعة بالنسبة لصانع القرار.
- عنصر التهديد: أي أن درجة التهديد التي تواجه وحدة صنع القرار كبيرة.
- عنصر الزمن: من حيث محدودية وقت الاستجابة للأزمة، إذ أن صانع القرار لا يملك متسعا من الوقت للتعامل مع الأزمة بحكم أنها مفاجئة.

---

[1] رجب ضو خليفة المريض، إدارة الأزمات الدولية: أزمة لوكربي في الإطار العربي الإفريقي(دراسة مقارنة)؛ ط1، عمان، الأردن، دار زهران للنشر، 2014، ص 27.

[2] Charles F. Hermann, International Crisis as Situational Variable, The free Press Division of Macmillan Publish, New York, 1969, P.214-216.

[3] Michael Brecher and Benjamin Gist, decision in crisis Israel 1967 and 1973 University of California, 1980, P. 230- 235.

نخلص إذن، إلى أن الأزمة هي تعبير عن وضع نزاعي مؤقت يحمل طابع التهديد والمفاجأة، بالإضافة إلى كثرة الأحداث التي قد توصل الأزمة إلى الحرب إذا لم تتم إدارتها بشكل جيد. كما تعبر على أنها نقطة تحول هامة في مسار النزاع تعبر عن رغبة طرف من الأطراف في إنهاء حالة الخلاف لصالحه، وذلك بإتباعه سلوكا مفاجئا وغير متوقع، يفهمه الآخر على أنه تهديد مباشر لوجوده، وقد يعمق من حجم التضارب الموجود مما يخلق درجة عالية من الإدراك باحتمال اندلاع الحرب.

د-الصراع struggle: الصراع في اللغة العربية، مأخوذ من صرع، والصرع: الطرح بالأرض، وخصه بالإنسان، صارعه مصارعة، وصرعا: غالبه في المصارعة، واصطرع القوم: تصارعوا، وتصارع الرجلان: حاول كل منهما أن يصرع الآخر، والمصارعة والصراع: معالجتهما، أيهما يصرع صاحبه.[1]

يرد في الترجمة العربية؛ وفي كثير من أعمال متخصصين في العلوم السياسية التركيز على كلمة Conflict كترجمة لكلمة الصراع، في حين تتم ترجمة كلمة النزاع بنفس اللفظ أو بألفاظ أخرى نجد أقربها للمعنى المعتمد هو لفظ struggle، ومع ما في ذلك من تداخل، فإن هناك ميلا من جانبنا للفصل بين المصطلحين باستعمال النزاع بمصطلح Conflict، وأن يتم النظر إلى مفهوم الصراع، باعتباره ظاهرة ديناميكية تقترح موقفا تنافسيا معينا، يكون كل من المتفاعلين فيه عالما بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، كما يكون كل منهم مضطرا أيضا لاتخاذ موقف غير متوافق مع المصالح المدركة للطرف الآخر.[2]

فالصراع من الناحية الاصطلاحية يعرف على أنه: "حالة من التناقض المتعدد المستويات والميادين، وقابلية هذه الحالة للتسوية صعبة جدا عكس النزاع"،[3] فهو حسبه ينطوي على نضال مرتبط بالقيم والأهداف غير المتوافقة، وبنظريات القوة وصنع القرار في المجتمع الدولي، ويقرر غالبا إلى إلحاق الضرر المادي أو المعنوي بالآخرين. في حين يشير النزاع إلى درجة أقل حدة وأقل شمولا في الاختلافات. أو هي "حالة بين فاعلين أو أكثر تنطوي على تناقض تام أو شبه تام بين الأطراف حول موضوع الصراع مما يجعل منه مستمرا في الزمان ومهددا لوجود الأطراف"، فهو كما يعرفه أمين هويدي بأنه: "تصادم إرادات وقوى خصمين أو أكثر، بحيث يكون هدف كل طرف من الأطراف تحطيم الآخر جزئيا أو كليا حتى تتحكم إرادته في إرادة الخصم، وبذلك ينهي

[1] أبي الفضل، جمال الدين محمد بن أكرم، ابن منظور، المرجع السابق، ص34
[2] منير محمد بدوي، المرجع السابق، ص 35-82
[3] اسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص 223.

الصراع بما يحقق أهدافه ومصالحه"،[1] وفي المقابل يعرفه لويس كوسر بأنه: "تنافس على القيم وعلى القوة والموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين هو تجنيد أو تصفية أو إيذاء خصومهم".[2]

كما تعبر كلمة صراع بمفهومه الواسع؛ عن الوضع الذي تشتبك بمقتضاه جماعة بشرية محددة الهوية (سواء كانت قبيلة، جماعة عرقية، جماعة لغوية، جماعة ثقافية دينية، اقتصادية أو سياسية) مع معارضة واعية من جانب واحد أو أكثر من الجماعات البشرية الأخرى وذلك بسبب إتباعها مسلكا لا يتوافق مع أهدافها أو يبدو لها ذلك.[3]

يمكن اعتبار الصراع أعمق من النزاع، ولذلك عادة ما يتم الحديث عن إدارة الصراع بدل حله، خلافا للنزاع الذي يمكن حله عبر وسائل حل النزاعات،[4] لهذا يتم التعامل مع استطالة الأمد الزمني للنزاع دون حل على أنه صراع، وبذلك فإن النزاع يشير إذا إلى موقف صراعي تواجه أطرافه أحد موقفين أحدهما قابل للتفاوض، بينما الأخر لا يحتمل التوفيق، ومن هنا كانت أهمية وحيوية البحث عن إطار لتحليل وحل المشكلة موضع النزاع.[5]

وعليه؛ فالاختلاف بين النزاع والصراع يتمثل في أن الأخير ينطوي على نضال مرتبط بالقيم، مرتبط بالأهداف غير المتوافقة- بل والمتناقضة- وبنظريات القوة وصنع القرار في المجموعة الدولية، أي أن الصراع يهدد ليس جزءا من أراضي الدولة أو سيادتها أو شرفها مثلما هو حال النزاع، وإنما يهدد وجود الأطراف المتصارعة في ذاتها".[6] ولعل الصراع العربي الإسرائيلي يمثل أوضح الأمثلة على ذلك فهو "صراع وجود لا نزاع حدود".

نخلص إلى أن الصراع؛ يصف علاقة يرى فيها كل طرف؛ أهداف الطرف الآخر أو قيمه أو اهتماماته أو سلوكه على أنها مناقضة له، حيث يشمل الصراع أولا، العلاقات بين أطراف الصراع، وتصوراتهم الخاطئة، وقيمهم المشتركة والمنفصلة، وأهدافهم ودوافعهم؛ وثانيا، البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية التي يحدث فيها الخلاف.

هـ-العنف والإرهاب Violence & Terrorism: يعتبر العنف ظاهرة لصيقة بالنزاع، وهو في أغلب الأوقات أحد مخرجات أو أبعاد النزاع، يعرف بعض الباحثين العنف بأنه: "ظاهرة تتألف من أفعال، ومفردات، واتجاهات، ببنية أو نظم، تسبب إيذاء جسديا ونفسيا واجتماعيا أو بيئيا، أو تمنع الناس من الوصول للاستفادة الكاملة من إمكانياتهم البشرية"، وأبسط أشكال العنف وأبرزها

---

[1] أمين هويدي، "الصراع الإقليمي وعلاقته بالصراع العالمي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 173، (1993)، ص 21.
[2] جيمس دورتي؛ روبرت بالتسغراف، المرجع السابق، ص 140.
[3] ثامر إبراهيم كامل هاشم، الصراع بين الولايات المتحدة والصين وروسيا الاتحادية كقوتين صاعدتين، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2014، ص33.
[4] حسين قادري، المرجع السابق، ص 19،20.
[5] منير محمد بدوي، المرجع السابق، ص 35-82
[6] حسين عدنان السيد، العرب في دائرة النزاعات الدولية، ط1، بيروت، لبنان، مطبعة سيكو، 2001، ص 18.

حسب Jeong Ho-Won هي: "القيام بعمل الإيذاء المادي للآخرين من البشر، ويشمل استخدام القوة، أو التهديد باستخدامه".[1]

يتخذ العنف شكلان رئيسيان حسب"غالتونغ" الأول: عنف مباشر، وذلك مثل القتل والاضطهاد والتعذيب والقمع والإيذاء الجسدي، والحصار والعقوبات الاقتصادية. والثاني: عنف بنيوي، وهو ما يعرف بالعنف غير المباشر، مثل: التمييز والاستغلال وممارسة التخويف وغيرها.[2]

يرى Jeong Ho-Won أن الشكل التقليدي للعنف وهو العنف المادي المباشر، يكون ظاهرا واضحا، في حين أن العنف غير المباشر عادة ما يكون كامنا غير ظاهر.[3]

أما مفهوم الإرهاب فإنه يمثل صورة خاصة من صور النزاع منخفض الحدة، أو إحدى صور النزاع التي تنخفض فيها درجة العنف نسبيا. وعادة ما تتم الأعمال الإرهابية بواسطة الأفراد أو الجماعات التي تتصرف أو ترتكب أعمالها كنوع من المعارضة لحكومة قائمة، أو نائبة عنها، أو عن سلطة حكومية. وتتمثل السمة المميزة للإرهاب في أن نية التأثير – أو التأثير المقصود- على جماعة محددة كهدف لها، أكثر من التأثير على ضحيتها مباشرة، والتي قد تكون، أولا تكون طرفا في النزاع المباشر. وعلى ذلك، ومقارنا بالنزاع، فإن الإرهاب يمثل إستراتيجية سياسية قائمة على القهر تستخدم التهديد بالعنف والألم كأداة رئيسية لها.[4]

و- الحرب War: يتفق أغلب المختصون في دراسة النزاعات الدولية على أن الحرب هي التعبير المادي عن النزاع، لتعتبر بذلك آخر مرحلة يبلغها النزاع أو هي ذروة النزاع بعد استنفاذ كل الأساليب السلمية لحله.

ويعرفها ماو تسي تونغ Mao Tse-Tung على أنها: "أعلى أشكال الصراع لحل التناقضات بين الطبقات أو الأمم أو الدول أو المجموعات السياسية، عندما تتطور تلك التناقضات إلى مرحلة معينة، وقد وجدت هذه الظاهرة منذ بزوغ الملكية الفردية وتكون الطبقات".[5] ومن الذين عرفوا الحرب على أنها صراع، "مارتن Marten" إذ عرفها بقوله: "الحرب عبارة عن صراع بين الناس"، فالحرب الدولية تعتبر أحد أشكال الصراع الاجتماعي، ويقول كل من "بنكر تشك Bynher scheek" و"تونز Twins" و"جيفكن Geffeken" و"بلنتشلي Bluntschli" و"براديبه

[1] سامي إبراهيم الخزندار، المرجع السابق، ص71

[2] Johan Galtung and Dietrich Fischer, Pioneer of Peace Research, New York, and London: Springer, 2013, pp.35-36.

[3] سامي إبراهيم الخزندار، المرجع السابق، ص72.

[4] منير محمد بدوي، المرجع السابق، ص 35-82

[5] محمد سمير عياد، المرجع السابق، ص 12

Pradier" و"شارل ديبوسCharles Dupuis"، بأن الحرب هي: "صراع بين دول مستقلة ولها الصفة الدولية".[1]

يعرف مارسيل ميرل الحرب بأنها: "وضع أو موقف يتميز بالوضوح على الأقل في مظهره، حيث نكون في هذه الحالة أمام نزاع مسلح بين دولتين"،[2] ويرى هنري كيسنجرKissinger Henry أنها: "عمل سياسي شامل يلجأ إلى القوة المسلحة في مرحلة من مراحل تحقيق هدف معين لا يستدعي بالضرورة كسر إرادة الخصم أو فرض مشيئة المنتصر كاملا".[3] بينما عرف "كلاوزفيتش" الحرب بأنها: "عمل من أعمال العنف، يستهدف إكراه الخصم على تنفيذ إرادتنا"، وهي أي؛ الحرب: "استمرار السياسة بطرق أخرى"، فهي أداة سياسية حقيقية، إنها استمرار للنشاط السياسي بوسائل أخرى، المطمح السياسي هو الهدف، والحرب هي وسائل تحقيقه، ولا يمكن التمعن في الوسائل بمعزل عن غاياتها"،[4] أما "كليمان"، فيعرف الحرب بأنها: "فعل اجتماعي داخلي من جهة وبين المجتمع من جهة ثانية، وتتم ممارسته في نطاق دولة واحدة أو في النطاق الدولي".[5]

ويعتبر برتراند راسل Bertrand Russell الحرب بمثابة نزاع بين مجموعتين تحاول كل واحدة قتل أو تشويه أو تعطيل أكبر عدد ممكن من المجموعة الأخرى للوصول إلى هدف تعمل له.[6] أما كارل دويتش Karl Deutsch فيرى في الحرب بأنها: "درجة عالية من العنف المنظم تحضر له وتقوم به دولة معتبرة ذلك عملا شرعيا يدخل في نطاق أبسط حقوقها، ويكون هذا العنف المنظم موجها ضد دولة أخرى أو ضد إحدى الوح دات السياسية غير الدولة كالمنظمات والحركات الوطنية والسياسية".[7]

وعليه تعتبر الحروب أقسى تجليات هذه النزاعات، فعندما تقع الحروب، فذلك يعني أن ثمة مصالح متناقضة تناقضا كاملا في لحظة معينة، وغير ممكن حلها إلا عبر اللجوء إلى القوة المسلحة وليس مجرد التهديد بها،[8] فالحرب المسلحة تمثل نقطة النهاية في تطور بعض النزاعات الدولية،[9] ويجعل "فالنستين" "الحروب أصعب أنواع النزاعات قاطبة"،[1] ويرى أنها تختلف عن جميع

---

[1] سيار الجميل، "الحروب: ظاهرة تاريخية مدخل من أجل فهم سوسيولوجي"، **عالم الفكر**، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، العدد 2 المجلد 36، (أكتوبر/ ديسمبر 2007)، ص 13.

[2] مارسيل ميرل، المرجع السابق، ص 498.

[3] محمد سمير عياد، المرجع السابق، ص 12

[4] كارل فون كلاوزفيتز، الوجيز في الحرب، ترجمة: أكرم ديري، والهيثم الأيوبي، ط2، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1988، ص74-89.

[5] جيمس دورتي؛ روبرت بالتسغراف، المرجع السابق، ص 143.

[6] محمد سمير عياد، المرجع السابق، ص 13.

[7] ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، ط1، بيروت لبنان، دار الكتاب العربي، 1985، ص 295

[8] خليل حسين،العلاقات الدولية النظرية والواقع ـ الأشخاص والقضايا، ط1، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2011، ص206.

[9] إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص 224.

جميع أنواع النزاعات الأخرى، من حيث أنها تمثل تحركا لا رجعة عنه، وتتضمن الحروب عمليات الاستيلاء على الأراضي، وإخلاء السكان، وقتل الجنود والمدنيين، وتدمير الممتلكات والموارد البيئية، والتأثير السلبي على النمو العقلي والسيكولوجي والثقافي للأفراد، وتعد الحروب من بين إحدى أشد الظواهر. التي يمكن أن نصنف كلا من عمليات التطهير العرقي، والقمع المنظم، والاستبدادية الشمولية، وتمثل هذه المظاهر أعمالا يسببها البشر ضد بعضهم بعضا، كما أنها تمثل قضايا يمكن إنهاؤها وإصلاحها من قبل البشر. أيضا. ولكنها قضايا لا يمكن مسحها، إذ أنها تظل عالقة وبقوة في تاريخ الشعوب، والجماعات والأفراد.[2]

ويميز ريمون أرون Raymond Aron الحروب باعتبارها الأساليب العنيفة للتنافس بين الوحدات السياسية –في كتابه الحرب والسلام بين الأمم– ثلاث أنواع من الحروب وهي:[3]

– الحروب الكاملة وتكون بين وحدات سياسية يكون بينها اعتراف بالوجود والشرعية.

– حروب فوق الدول أو حروب امبريالية وهي التي يمثل موضوعها أو منشؤها أو نتيجتها في القضاء على بعض المتحاربين وتكوين وحدة من مستوى أعلى.

– حروب تحت الدول أو تحت الامبريالية ويتمثل رهانها في الحفاظ على تفكك وحدة سياسية وطنية أو امبريالية .

ويتم الانتقال من حرب بين الدول إلى حرب امبريالية عندما يقوم أحد فاعلي النظام الدولي راضيا أو لا، ببسط هيمنته أو إمبراطوريته على منافسيه في حال الانتصار.

يقدم كل من "دايفييد سينغر/كارل دويتش/إلفن سمول" تعريفا دقيقا للحرب، اعتمدوا في وضعه على معايير كمية تتضمن وجود 03 شروط:

– وجود 1000 قتيل كحد أدنى في السنة من العسكريين خلال المعارك (العسكريين كل من يحمل السلاح وليس المنظمين رسميا لجيش نظامي).

– تحضير مسبق للنزاع عبر وسائل التعبئة والتجنيد والتدريب لنشر القوات المسلحة، واعتماد الخطط للقتال والسلم.

– وجود تغطية شرعية: من خلال وجود دولة أو وحدة سياسية معينة تعتبر أن ما تقوم به ليس بمثابة جريمة بل واجب لخدمة أهداف جوهرية و شرعية عن الدولة.

ورغم ذلك، هناك من يفرق بين الحرب والنزاع، إذ يرى أن الحرب تختلف شكلا ومضمونا عن النزاع، هذا الأخير تحكمه مفاهيم قيمية وعقائدية فلسفية يصعب في كثير من الأحوال أن

---

[1] بيتر فالنستين، مدخل إلى فهم تسوية الصراعات الحرب والسلام والنظام العالمي، ترجمة: سعد فيصل السعد، ومجمد محمود دبور،ج1، ط1، عمان، الأردن، المركز العربي للدراسات السياسية، 2006، ص36.

[2] المرجع نفسه، ص 36.

[3] محمد سمير عياد، المرجع السابق، ص 13

تكون موضع اتفاق بالنسبة لأطرافه، بمعنى أن الأطراف المتصارعة تعبر عن قدر كبير من التناقضات الفكرية، والثقافية، والقيمية، والتاريخية والعقائدية يكون من الصعوبة بمكان إيجاد حلول لها، وحالة التناقض هذه لا تحل إلا بزوال أحد الطرفين المتنازعين بحرب ينتصر فيها أحدهما على الآخر، وهذه نهاية حدية، أو نهاية صفرية قد لا تتحقق في عصرنا الراهن لأسباب عديدة، ولا تتحقق إلا في استثناءات قليلة.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يمكن أن نلاحظ أنه في الوقت الذي تتنوع فيه مضامين النزاع ومظاهره سياسيا، واقتصاديا، وأيديولوجيا ...، تتجسد الحرب أساسا بحالة الالتحام العضوي المباشر، وبعد أن تتصاعد وتيرة النزاع إلى مستويات يصعب ضبطها والتحكم فيها، مما يدفع بالأطراف المتنازعة إلى العنف المسلح باستخدام القوة العسكرية.

وهنا تشكل الحرب الحل الأخير عندما تلجأ الأطراف المتنازعة إلى حسم تناقضاتها المتجذرة بالأداء العسكري، بعد أن تعجز عن حلها بالوسائل السلمية وإذا كان النزاع يتصف بشموليته وتعدد مستوياته، سواء من حيث الأدوات المستخدمة، أو من حيث الأدوات المتاحة لإدارته، فإن الحرب لا تترك أمام أطرافها إلا واحدا من خيارين، إما الاستمرار أو الاستسلام، المقاومة أو الإذعان، النصر أو الهزيمة، لذا فإن الحرب وإن كانت تشكل أحد مظاهر النزاع، فإنها تمثل الحالة الأخيرة في تطور مسارات بعض النزاعات الدولية.[1]

ثانيا- خصائص النزاعات الدولية وأركانها وصورها ومبادئها:

1- خصائص النزاعات الدولية:

- يأخذ النزاع صفة الدولية إذا كان قائما بين دول في الدرجة الأولى، إلا أن أنه لا يقتصر على الدول فقط، فقد يشمل أشخاص القانون الدولي العام الآخرين، كالشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية والإقليمية، وحركات التحرر الوطني، وأحيانا الأشخاص الطبيعيين (العاديين) نظرا لأهمية تأثيرهم في النظام الدولي على الرغم ما يوجد من التباس ونقاش حول هؤلاء الأشخاص.

- النزاع الدولي معقد بطبيعته لأنه يرتبط بعوامل سياسية، وقانونية، واقتصادية واجتماعية وثقافية وأيديولوجية.

- النزاع ينطوي على آثار آنية وأخرى مستقبلية تظهر على المدى البعيد بمعنى النزاع ممتد والآثار التي يخلفها ستظل قائمة لعدة سنوات أخرى، فالنزاع يحدث نتيجة تعارض المصالح أو عدم التوافق بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف إلى عدم القبول بالوضع القائم.

[1] عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، ط1، عمان، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع،2010، ص 96 ، 97.

وقد وضع بعض الباحثين جملة من الخصائص المميزة للنزاع الدولي حتى يمكن ضبطه بشكل عملي بدلا من وضع تعريف محدد، وهذا ما قام به ماك سنايدر "Mack Snyder" أين وضع جملة من الخصائص على الشكل الأتي:[1]

أ- ينشأ النزاع من أهمية الموقع وندرة الموارد.

ب- يتورط في النزاع طرفين على الأقل. (هنا التركيز على الإرادات الوطنية لأن الموضوع متعلق بالنزاع الدولية).

ج- تتشابك الأطراف في تفاعلات تتألف من أعمال مقاومة وأعمال مضادة. وهنا يشير الباحث إلى مسألة التصادم المباشر بين الأطراف واستخدام القوة .

د- سلوك وتصرف الأطراف يهدف إلى تعطيل، الأضرار، إبادة الطرف الآخر، أو ضبط المعارضة.

هـ- يشمل النزاع أيضا امتلاك السلطة أو ممارستها، أو محاولة امتلاك السلطة أو ممارستها.

و_ للنزاع نتائج اجتماعية مهمة.

وللنزاع مستويات عدة بحسب حدّته، وتتدرج من الاختلاف البسيط في الرأي إلى الخلاف الجدّي، فالنزاع المتجذّر، فالنزاع المزمن، ثم النزاع العنيف.

وقد تختلف طبيعة النزاع بحسب موضوعه. وصحيح أن كل نزاع ينفرد بخصائصه ومستوى حدّته وطبيعة موضوعه، إلا أنه غالبا ما يشاطره غيره من النزاعات مميزات مشتركة عديدة. فالشعور بالغضب والإحباط والخوف وفقدان التواصل، والميل إلى لوم الآخر أو تجريده من إنسانيته، والتصعيد واتخاذ القرارات الإستراتيجية في استخدام العنف أو التفاوض أو الوساطة كلها عوامل نجدها وغيرها في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني وفي أزمة البوسنة والهرسك، وغيرها من الأزمات. إذا فالشكل قد يتغير ولكن الخصائص الكاملة هي نفسها أو قد تتشابه إلى حد بعيد.

2- أركان النزاعات الدولية: هناك من وضع أركان للنزاع الدولي حتى يمكن أن نعتبر نزاعا ما نزاعا دوليا وهي:[2]

- **الأطراف:** يشترط النزاع الدولي بين طرفين على الأقل لأن النزاع الدولي لا يقوم بين عناصر طرف واحد لأنه يكون في هذه الحالة صراعا داخليا.

[1] كمال حماد، النزاع وإدارة النزاع، العدد 27 - كانون الثاني 1999، تاريخ الزيارة 2021/02/20
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9-%D9%88%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9

[2] كمال حماد، النزاعات الدولية، المرجع السابق، ص18

– **الدولية:** يجب أن يكون أطراف النزاع من أشخاص القانون الدولي كما يمكن أن يكون للأشخاص الآخرين المعنويين كانوا أن يكونوا أطراف في هذا النزاع ما لم يتم نزع صفة الدولة عنها، كما يعتبر النزاع بين أعضاء الاتحاد الفيدرالي هو نزاع داخلي وليس دوليا.

– **المنازعة:** وتعني المعارضة أو إبداء الرأي المناقض لوجهة نظر الدولة الأولى في المسألة محل النزاع أو إنكارها أصلا أو تفسيرها تفسيرا يعاكس أو يغاير أو ينقص أو يزيد على تفسير الدولة الأولى، أو استعمال الوسائل المادية أو القانونية أو كلاهما لإثبات ذلك.

والمنازعة كركن جوهري في حالة النزاع الدولي قد تتخذ أشكالا متعددة على سبيل المثال:[1]

– عدم الاتفاق في وجهات النظر بين الطرفين المتنازعين.

– اعتراض طرف من الأطراف على إجراء أو رأي لطرف آخر بخصوص موضوع النزاع.

– إنكار إدعاء طرف من الأطراف من جانب الطرف الثاني.

– تفسير أحد الأطراف موضوع النزاع تفسيرا يغاير تفسير الطرف الآخر.

3– صور النزاعات الدولية: تتمثل في الآتي:[2]

أ– إدعاء يقابله رفض واحتجاج: وضع الأطراف تجاه تنازع المصالح يمكن أن يبدو في مظهرين ففي هذا الفرض المظهر الأول هو إعلان إرادة من جانب إحدى الدول بواسطة الادعاء Contention حيث يدعي طرف بأن مصلحته الخاصة يجب أن تعلو ومن هنا يتبنى موقفا معينا أو سلوكا معينا، والإدعاء ليس مجرد تصريح أو تعبير بسيط عن الإرادة، وإنما يعبر عن موقفا وقد يستمر فترة طويلة من الزمن، ويمكن أن يكون مؤسسا على قواعد قانونية، الأمر الذي يضفي على النزاع طابعا قانونيا، كما أنه قد يفتقر إلى الأسانيد القانونية.

ب– إدعاء يقابله سلوك رافض له: أحيانا يأخذ النزاع الدولي شكلا آخر وصورا أخرى حيث يصور ادعاء من جانب دولة ما ولا يقابله احتجاج من جانب الدولة الأخرى الموجه لها الإدعاء أو المعنية به أو الضار بمصالحها، وإنما ترد على الادعاء في شكل سلوك تصل من خلاله إلى تحقيق مصالحها دون المرور بمرحلة الاحتجاج في شكل دبلوماسي.

ج– سلوك الذي يعقبه احتجاج: في إطار هذه الصورة نجد أن السلوك قد يصدر أو يحدث أولا من جانب الدولة في قيامها باحتلال منطقة ما ملحقة الأذى والضرر بمصالح دولة أخرى مجاورة لها، وضد هذا السلوك الضار تقوم الدولة الأخرى بالاحتجاج وبدون الاحتجاج الذي هو تصرف قانوني، تعلن الدولة من خلاله رفض السلوك الأول فإن النزاع لن يحدث، والنزاعات

---

[1] المرجع نفسه، ص20.

[2] براهيم بن محي الدين، دور هيئة الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية التي تهدد الأمن والسلم الدوليين دراسة قانونية تطبيقية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة وهران2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2017/2016، ص 29- 31.

الدولية في هذا الشكل لها أمثلة في الحياة الدولية وفصل فيها القضاء الدولي والمثال النموذجي بهذا الخصوص هو النزاع الليبي التشادي حول قطاع أوزو الذي تمت تسويته بحكم من محكمة العدل الدولية عام 1994.

4-مبادئ النزاعات الدولية: هناك العديد من المبادئ التي تحكم النزاعات الدولية، ولعل من أهم هذه المبادئ:[1]

أ- أن وجود نزاع ما على الساحة الدولية يجب أن يتم تحديده بطريقة موضوعية، وهذا يعد من أهم المبادئ التي تحكم النزاعات الدولية.

ب- نظرا لأن النزاع الدولي يخص أشخاص قانونية دولية مستقلة بعضها على البعض الآخر ومتساوية قانونا، فإن رأي أي منهم لا يسمو على رأي آخر، وبالتالي فلا بد لحل النزاعات من توافر التراضي بين أطرافها.

ج- يجب على كافة أشخاص القانون الدولي السعي دائما نحو حل نزاعاتهم الدولية التي قد تنشأ بينهم بالطرق السلمية وسنتحدث لاحقا عن أهم الوسائل المستخدمة في هذا الخصوص، سواء كانت طرقا قانونية أو قضائية أو سياسية أو غيرها من الطرق السلمية.

د- أن النزاع الدولي يفترض لإمكانية حله أن يكون نزاعا قائما بالفعل، حيث لا يمكن بداهة حل النزاع قد انتهى بالفعل وتم حله.

ثالثا- أنواع النزاعات الدولية: يمكن أن نضع تصنيفا بسيطا للنزاعات كالآتي:

1- من حيث كونها داخلية[2] أو خارجية[3]: حدثت معظم النزاعات -سواء كانت قديمة أو حديثة- إما داخل الدولة بين أفرادها، أو بين مختلف فئاتها المكونة للمجتمع، أو تحدث بين الدول بعضها ضد البعض؛ إلا أن هناك تداخل بين النوعين، حيث نجد أن كثيرا من النزاعات الداخلية تتجاوز غالبا الحدود لتصبح نزاعات بين الدول، ينجم عنها خلافات حول الحدود أو الموارد الطبيعية أو المطالبة بالحكم الذاتي أو بالانفصال، وفي بعض الأحيان بدعم من دولة أجنبية قد تصبح طرفا في النزاع لاحقا،[4] فينتج عنه تحول في النزاع من داخلي إلى نزاع خارجي. فالنزاع هو

---

[1] المرجع نفسه، ص 33.

[2] يعرف النزاع الداخلي بأنه انهيار أو تعطل النظام الاجتماعي والسياسي القائم، دون أن يكون هنالك بالضرورة نظام بديل، ويحدث عندما تلاحظ مجموعتان أو أكثر أن مصالحها أصبحت متناقضة، وان التعبير عن مواقفها أصبح يتم بعدائية أو بأعمال تؤدى بالإضرار بالمجموعات الأخرى، ولطالما تم قرنه بالحرب الأهلية، التي هي في جوهرها تكاد دوماً أن تكون نزاعاً على أساسيات حياة المجتمع والمؤسسات التي تشكله، وبذلك تحمل الدينامية الداخلية لعمل الحكومة أهمية لا تقل عن أهمية الانتصارات في المعارك والتحركات على الجبهات.

[3] يجدر الإشارة إلى المحاور الأساسية بشأنه: إنه تنازع الإرادات الوطنية بسبب الاختلاف، والتناقض في دوافع الدول وتصوراتها، وأهدافها وتطلعاتها.- إنه تنازع على الموارد والإمكانيات لكل دولة، حفاظا على هذه الموارد أو التوسع نحو اكتسابها. - طبيعة هذه العلاقات المتناقضة بين الأطراف المختلفة، تؤدي إلى اتخاذ قرارات في السياسة الخارجية من قبل طرف أو أطراف، تمس بمصالح وإمكانات وموارد طرف أو أطراف أخرى.

[4] خالد حساني، مدخل إلى حل النزاعات الدولية، ط1، الجزائر، دار بلقيس، 2011، ص 15،16.

عبارة عن منافسة تقوم بين فئات أو دول تعتبر كل منها أن أهدافها متناقضة مع الطرف الآخر، ولذلك تكون النزاعات الداخلية بين جماعات وفئات داخل الدولة الواحدة، بينما تكون في المجتمع الدولي بين دول أو مجموعة من الدول والفاعلين الدوليين الآخرين الذين لهم القدرة عل التأثير في مجرى العلاقات الدولية.[1]

2- **من حيث طبيعتها:** تصنف إلى نزاعات قانونية وسياسية واقتصادية وأيديولوجية وحضارية مع التركيز على النزاعات القانونية والسياسية، ونزاعات ذات الطبيعة المختلطة.[2]

- **النزاع القانوني:** هي التي يمكن حلها وفقا لنصوص ومبادئ وقواعد القانون الدولي المقبولة في وقتنا الراهن من طرف أعضاء المجتمع الدولي، وهي أيضا التي تتعلق بالأمور التالية: (تفسير المعاهدات، أية مسألة في القانون الدولي العام، خرق الالتزامات الدولية، التعويض من جراء أي خرق للالتزامات الدولية).[3]

ونظرا لاتساع هذه المواضيع وشموليتها يرى الوضعيون وعلى رأسهم كلسن إلى الاعتقاد بأن كل النزاعات تقبل الحلول القضائية وأنها كلها تتعلق بقاعدة من قواعد القانون الدولي العام، لكن هذا الرأي مبالغ فيه لأن هناك بعض النزاعات لا يمكن تفسيرها وإيجاد حل لها في إطار قواعد القانون الدولي العام لأن هذا الأخير غير مكتمل وخاضع للتطورات الدولية المستجدة.[4]

- **النزاع السياسي:** إذا تعذر حله وفقا لهذه النصوص والمبادئ والقواعد الدولية (حسب تفسير النزاع القانوني)، وبالتالي هي التي لا تقبل الحلول القضائية بينما النزاعات القانونية هي التي يمكن تسويتها عن طريق هذه الحلول وبالتالي النزاع السياسي هو الذي يمكن حله بالطرق السياسية والدبلوماسية (المفاوضات، الوساطة، المساعي الحميدة، التوفيق، التحقيق).[5]

لكن في الحقيقة التفريق بين النزاعين (القانوني، السياسي) أمر اختياري يرجع إلى إرادات أطراف النزاع، فإذا اتفقت هذه الدول إلى اللجوء إلى القضاء والتحكيم كان نزاعا قانونيا، أما إذا كانت أطراف النزاع غير راغبة في ذلك أصبح النزاع سياسي والحل يتم وفق الطرق الدبلوماسية والسياسية.[6]

-**النزاعات ذات الطبيعة الاقتصادية:** تحدث هذه النزاعات بسبب تناقض المصالح الاقتصادية بالدرجة الأولى المرتبطة بالموارد الطبيعية والأسواق والطاقة، لأن المسيطر على هذه

---

[1] حسين قادري، المرجع السابق، ص 34،35.
[2] أحمد أبو الوفا، القانون الدولي والعلاقات الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، 2006، ص 377.
[3] صفاء سمير إبراهيم، المنازعات الناجمة عن خلافة الدول وسبل تسويتها، ط1، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012، ص 74.
[4] حسين بوقارة، تحليل النزاعات الدولية (مقاربة نظرية)، ط1، الجزائر، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، 2008، ص15.
[5] كمال حماد، المرجع السابق، ص 20.
[6] أحمد أبو الوفا، المرجع السابق، ص 378.

العناصر على صعيد العلاقات الدولية سيتحكم في العالم، لما تمثله من عناصر قوة، فبقدر ما تتصارع الدول وتتنازع من أجل اكتسابها، فإنها تفعل ذلك للمحافظة عليها وتنميتها أكثر.[1]

3- من حيث خطورتها وأهميتها: يعرض الأستاذ أناتون رابوبورت في كتابه fight, games and debatcs نموذجا علميا لتقسيم النزاعات، فعنوان الكتاب في حد ذاته يشير إلى هذا التقسيم للنزاعات الدولية من حيث خطورتها ففي حالة fight أو الصراع المسلح فكل طرف من أطراف النزاع يسعى للقضاء والسيطرة ثم التقليل من حجم وأهمية الطرف الآخر، فالنزاعات الأيديولوجية والدينية والعرقية تصنف ضمن هذا النوع من النزاعات الدولية كالصراع العربي الصهيوني والصراع الهندي الباكستاني حول كشمير أما في حالة اللعبة "game situation" فكل طرف من أطراف النزاع يريد أن يربح ويحقق أهدافه على حساب الطرف الآخر، لكنهما مجبرين على التعاون والمساومة في قواعد اللعبة، وفي الحقيقة فإن كل طرف في حاجة إلى الطرف الآخر وانعدام أو ذهاب أي طرف يعني انعدام اللعبة تماما ولتوضيح ذلك يستعمل الكاتب تقنيات نظرية اللعبة، وأخيرا في حالة الحوار كل طرف في النزاع لا تقوم فقط بدراسة وتحليل والرد على تصرفات واختيارات الطرف والأطراف الأخرى، ولكن أيضا تحاول إقناع الطرف الآخر على ضرورة البحث عن نقطة الاتفاق بين كل أطراف النزاع، وهنا تستعمل كل دولة الوسائل الدبلوماسية لفرض وجهة نظرها، وهذا هو الطابع المميز للمفاوضات التي تجري بين الدول في شتى المواضيع، وما دامت مصالح الأطراف المعنية غير متناقضة ومتعارضة بصفة كلية فإنه يمكن الوصول إلى حل وسط.[2]

كما أن حدة النزاع وخطورتها تقاس كذلك من طرف البعض بعدد القتلى في النزاع، فالنزاع الخطير هو الذي يخلف 1000 قتيل (مسلحة صغيرة أقل من 1000 قتيل متوسط 1100 قتيل خلال مسار النزاع والحرب أكثر من 1100 قتيل، ويمكن قياس خطورة النزاع باتساع مداه الجغرافي والوسائل المستخدمة فيه والإطراف المشاركة في إدارته بشكل مباشر أو غير مباشر.

4- النزاعات الدولية من حيث عدد الأطراف المشاركة فيها: هناك نزاعات ثنائية الأطراف ومتعددة الأطراف، وبغض النظر عن سبب النزاع الذي قد يرتبط بمواضيع معقدة فكلما توسع ليشمل عدد أكثر من الدول فإنه يكون أخطر.[3]

5- تقسيمات أخرى حديثة لأنواع وأشكال النزاعات الدولية:

وهناك عدة تقسيمات أخرى حديثة لأنواع وأشكال النزاعات الدولية، وهذا راجع إلى اختلاف المعايير المستخدمة في تصنيفها، وفيما يلي مجموعة من التصنيفات:

---

[1] حسين قادري، المرجع السابق، ص 36،38.
[2] حسين بوقارة، المرجع السابق، ص13.
[3] حسين قادري، المرجع السابق، ص 41.

أ- **التصنيفات التقليدية والحديثة:** حسب "كوينسي رايت" ،"إيفان" أدى انتشار النزاعات الإثنية داخل الدول إلى عدم القدرة على حصر النزاعات بين الدول فقط، بل امتدت التصنيفات الحديثة إلى وضع تصنيفات حديثة تتضمن النزاعات داخل الدول بين الجماعات والسلطة مثلا.

وبالتالي لابد أن ندرس خصائص الفاعلين (دول، جماعات عرقية..) وأنماط التفاعل، فخلال الحرب الباردة كانت هناك مصالح ذات طابع جيواستراتيجي، ولكن بعد نهاية الحرب الباردة ظهرت أنماط تفاعلية اقتصادية إلى جانب الهوية والأبعاد الثقافية.

ب- تصنيف ترابطات (تلازمات) الحرب: Correlates of war (C.O.W) هذا التصنيف قدمه "دايفييد سينغر" و"مريديتش شاركيس" بناءا على دراستهم للنزاعات في الفترة الممتدة من 1816 إلى 1987، وقسموا من خلاله النزاعات (الحروب) إلى ثلاثة فئات كما يلي:[1]

*حروب بين الدول: صدام مسلح بين دولتين أو أكثر أعضاء في النظام الدولي تخلف 1000 قتيل أو أكثر في السنة.

*حروب خارج الدول: صدام ثابت بين دولة عضو في النظام الدولي قانونيا وكيان سياسي ليس عضو في النظام الدولي (الجماعات الإرهابية، الجرائم المنظمة)، خارج حدودها الإقليمية، يخلف 1000 قتيل على الأقل في السنة.

*حرب داخل الدولة: صدام ثابت بين قوتين مسلحتين داخل الحدود الإقليمية للدولة، يخلف 1000 قتيل في السنة من العسكريين. ونفرق في هذا الصدد بين:

-- الحرب الأهلية: صدام ثابت لقوات مسلحة حكومية وقوات كيان آخر خارج عن السلطة.

-- حرب بين الطوائف أو الإثنيات: صدام مسلح ثابت بين جماعات بشرية متمايزة (دينيا أو عرقيا أو إثنيا)، لا تضم القوات المسلحة للحكومة.[2]

ج- تصنيف مشروع معطيات النزاعات: Conflict Data Project (CDP) أنجز في إطار موضوع بحثي بجامعة "UPPSALA" السويدية، تضمنت الدراسة موضوع (الدول في النزاعات المسلحة من الفترة الممتدة بين سنة 1945 إلى غاية 1999)، وعرف النزاع المسلح في إطار هذه الدراسة بأنه:" تعارض موضوع الحكم أو الإقليم أو الاثنين معا، يستعمل فيه الطرفان القوة المسلحة، يخلف على الأقل 25 قتيل مرتبط بالمعركة"، نفهم من التعريف بأنه قدم معيار كمي يحدد من خلاله الفرق بين النزاع المسلح الذي يستلزم وجود 25 قتيل على الأقل وحالة الحرب التي نجد فيها 1000 قتيل كل سنة.

---

[1] محمد أحمد عبد الغفار، المرجع السابق، ص 217.

[2]Wallensteen Peter & Margareta Sollenberg, armed conflict and regional conflict complexes :1989-1997, London: Cambridge University Press,1980 ,p33.

يضع هذا التصنيف النزاعات ضمن أربع فئات حسب معيار خصائص وطبيعة الفاعلين:[1]

*نزاع بين الدول: دولة في حالة نزاع ضد دولة أخرى داخل النظام الدولي.

*نزاع داخلي محض: يقع ضمن الحيز الجغرافي لدولة ما ولا تتدخل فيه أطراف خارجية.

*نزاع خارج النظام: حرب خارج الدولة، دولة وطرف آخر خارج النظام، أي دولة تدخل في حرب أو نزاع مسلح مع كيان أو فاعل غير رسمي.

*نزاع داخلي مدول: عكس النزاع الداخلي المحض، يبدأ النزاع بين أطراف قاعدية محلية، ثم يعرف انتشارا بتدخل دول الجوار أو دول القرابة الإثنية مثلا، في حالة النزاع في كوسوفو بدأ النزاع داخلي بين الأغلبية الألبانية المسلمة ولأقلية الصربية، ثم عرف النزاع لاحقا تدخل دول الجوار والقربى، ألبانيا إلى جانب ألبان كوسوفو وصربيا إلى جانب الأقلية الصربية، ثم توسعت الأطراف للتجاوز البعد الإقليمي بتدخل قوى وأطراف دولية (الو.م.أ، حلف الناتو، الاتحاد الأوربي، روسيا، السعودية...).

بالإضافة إلى المعيار السابق الذي قدمته هذه الدراسة في تصنيف النزاعات، قدمت معيار آخر يعتمد على الحد الأدنى من القتلى من العسكريين، وعليه تقسم النزاعات إلى:[2]

*نزاعات مسلحة صغيرة: وهي النزاعات التي تؤدي إلى مقتل 25 قتيل على الأقل في السنة، وأقل من 1000 قتيل في أي سنة، بمعنى أنه ينظر إلى النزاع بحجم القتلى خلال سنة مرت من سنوات النزاع، فإذا وصل عدد القتلى ما بين أكثر 25 و أقل من 1000 قتيل في السنة اعتبر نزاع مسلح صغير.

*نزاعات مسلحة متوسطة: هي النزاعات التي تؤدي إلى مقتل أكثر من 1000 قتيل طيلة النزاع (من بدايته إلى نهايته). لكن بشرط ألا يتعدى عدد القتلى 1000 في السنة وإلا فإننا نصبح بصدد التعامل مع حالة الحرب.

*الحروب: 1000 قتيل أو أكثر من في السنة.

وقد تم من خلال هذه الدراسة مسح 204 حالة نزاع حديث، توصلت إلى النتائج التالية:

*حسب عدد القتلى: 104 منها حروب، 13 حالة نزاعات مسلحة متوسطة، 87 كانت نزاعات مسلحة صغيرة.

*حسب خصائص الفاعلين: 145 نزاع داخل الدول، 19 نزاع بمشاركة قوى دولية خارجية، 40 نزاع بين الدول.

---

[1] محمد أحمد عبد الغفار، المرجع السابق، ص 235.

[2] رضا دمدوم، دور الدبلوماسية غير الرسمية في حل النزاعات الدولية: دراسة حالة النزاع في قبرص، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة قسنطينة3، كلية العلوم السياسية، علاقات دولية، 2016/2015، ص 41، 42.

د- تصنيف أيكور للنزاعات الاثنية: (ECOR) Ethnic Conflict Research Project

[1] أنجزه كريستيان شيرر Cristian P Scherrer عام 1999 م، في إطار مشروع بحثي: "النزاعات العنيفة 1985-1996". كان الهدف الأساسي لهذا البحث هو إدراج عامل الإثنية Ethnicity والعنف الشامل غير الحرب Non-war Mass violence إلى دراسة أنماط النزاعات بعدما كانت هذه العوامل غائبة في التصنيفات الموجودة.

حدد هذا التصنيف سبعة أنواع من العنف الشامل يضم حروبا وأنواع غير عسكرية من العنف الشامل، تؤدي عادة إلى أكثر من ألف ضحية في السنة، وتتمثل هذه الأنواع في:

- حروب ضد النظام Anti-Regime Wars (أو نزاعات سياسية وإيديولوجية): الدولة ضد تمرد يهدف إلى الاستبدال للحكومة.

-نزاعات إثنية- قومية: Ethno-nationalist conflicts هي غالبا نزاعات داخل الدولة حيث تواجه هذه الأخيرة جماعات قومية، ويمكن أن تكون أيضا نزاعات بين الدول.

-نزاعات بين الدول.

-حروب التحرر من الاحتلال الأجنبي، أغلبها ذات طابع إثني -قومي.

-نزاعات بين الجماعات الإثنية inter-ethnic conflicts حول مصالح جماعية محددة.

-حروب العصابات Gang wars: يقوم بها فاعلون آخرون غير الدولة (تختلط بهم عناصر إجرامية) لتحقيق مصالح خاصة.

- الإبادة Genocide: قتل شامل منظم من طرف الدولة.

اعتمد هذا التصنيف كل المعايير تقريبا بهدف توسيع عملية التصنيف لتضم قواعد متعددة (دول، جماعات إثنية، حركات التحرر، عصابات،....)، مواضيع الهوية والإثنية بالإضافة إلى مواضيع السياسة والإيديولوجية والاقتصادية. وكذلك الأخذ في الحسبان أن العنف الشامل ليس مرتبطا بالنزاعات بين الدول فحسب.

هـ- تصنيف معهد هايدلبرغ لأبحاث النزاعات الدولية: ينطلق المعهد في تصنيفه لها انطلاقا من طبيعة النزاعات الدولية، وأهداف الأطراف المتورطة فيها فهناك نزاع بسبب الصراع على السلطة من خلال سيطرة فئة على السلطة والتي تعمل على الحفاظ على الوضع القائم، وفئة أخرى تحاول تغيير الوضع من خلال مطالبتها بالاستقلال، ونزاع حول الحدود وعلى الموارد الطبيعية، والنزاع الأخير نزاع الذي يغذيه عامل الهوية والأيديولوجية، لذلك أحصى المعهد 414 نزاع عام 2013 مقابل 83 بعد ثمانية الحرب العالمية الثانية.[2]

---

[1] المرجع نفسه، ص 42.

[2] Disputes non-violent, Crises violent, Crises limited wars", Conflict Barometer 2013, N.22, Heidelberg institute international CONFLICT research, 2013,P.15.

رابعا- تطور ونشأة نظرية النزاع

لقد ارتبطت دراسة النزاعات الدولية بتطور العلاقات الدولية، ومختلف التغييرات التي عرفتها النظم السياسية تاريخيا، الأمر الذي أدى إلى ظهور عدة مدارس في دراسة النزاعات الدولية، كانت تهدف إلى فهم الظاهرة، وكيفية تحقيق السلم، غير أن هذه المدارس تنوعت واختلفت في تفسير النزاع الدولي وبالتالي لم توجد نظرية شاملة وقائمة بذاتها.

1- مرحلة الحضارات القديمة والديانات السماوية: من الناحية التاريخية كان ظهور الجانب النظري للنزاع يرجع إلى فترات قديمة، إلا أن هذا الجانب قد ارتبط ارتباطا وثيقا بالديانات، ففي الصين كان ينظر للحرب بأنها مدمرة للمودة التي يجب أن تسود بين الشعوب، لذلك عمد إلى تحريمها.

فبالنسبة للحروب عند اليونانيين القدماء نجد أنها كانت شديدة الضراوة والعنف، وكانت تعكس الطبيعة النفسية التي كانوا عليها، حيث كانوا يعتبرون أنفسهم عنصرا فوق غيرهم من البشر، وشعبا فوق الشعوب الأخرى، ولذلك يرون من حقهم إخضاع الشعوب والسيطرة عليها، ومن هنا كانت علاقاتهم بهذه الشعوب تحكمية لا ضابط لها، وكانت في الغالب علاقات عدائية، وحروباً مشوبة بالقسوة لا تخضع لأية قواعد ولا تراعى فيها أية اعتبارات إنسانية،[1] ولذا قامت بين الإغريق وغيرهم حروب كثيرة كحروبهم مع قرطاجنة والفرس، حيث قال أرسطو طاليس:" إن اليونانيين ينبغي لهم أن يعاملوا الأجانب بما يعاملون به البهائم"، وأما الحرب عند الرومان فهي امتداد لما كان عليه اليونانيون القدماء من حيث نظرتهم إلى بقية الشعوب دفعتهم إلى غزو بلادهم والسيطرة عليها.[2] من خلال غزو بلدان البحر الأبيض المتوسط والقيام ببسط سيطرتها ونفوذها على هذه البلاد، وأقدمت على وضع نظام صارم لم تمكن أي دويلة من الخروج عليه وهو ما سمي بقانون الأمم، والملفت للنظر أن الرومان في علاقاتهم بغيرهم لم ينظروا إليها على أنها علاقات دول بل هي علاقات أجزاء إمبراطورية واحدة يحكمها قانون واحد هو القانون الروماني.[3]

نخلص من كل ما تقدم إلى أن السمة الغالبة على السياسة الدولية في العصور القديمة غلبة علاقات القوة والحرب والعداء المتبادل بين الدول والممالك على حساب علاقات التعاون، وهذا يبرره بطبيعة الحال الاستعلاء والاستكبار وسيادة القوة فيما بين الوحدات الفاعلة في ذلك الوقت، لكن هذا لا يمنع من التقرير بأن هناك علاقات دولية وسياسات متفاعلة فيما بين الوحدات السياسية، وإن لم تكن في إطار السلم والتعاون.

---

[1] جاستون بوتول، الحرب والمجتمع، ترجمة عباس الشربيني، بيروت، دار النهضة العربية، 1982م، ص20.

[2] وهبة الزحيلي، آثار الحرب في الفقه الإسلامي، ط3، دمشق، دار الفكر، 1998، ص41

[3] بطرس بطرس غالي، ود. محمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، ط 9، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1990، ص340.

وأما الديانات التي كانت في هذه العصور فكان لها موقفها المتباين من الحرب، فالديانة اليهودية كانت قد حسمت أمرها وقررت شرعية الحرب، بل تعتبر الحرب فيها حرب إبادة واستئصال لكل معالم العدو وتحكم بقتل كل ذي حياة حتى ولو كان من النساء والأطفال والبهائم.[1]

أما المسيحية فقد اختلفت مواقفها تبعا للتطور التاريخي لهذه الديانة، ففي البدء كان الرأي السائد مؤيدا للسلام، يقول "جاستون بوتول": كان للمسيحية الأولى تجاه الحرب موقف أصيل قوي، إذ لعنتها ورفضتها في جملتها وقالت: "من يضرب بالسيف فإنه بالسيف سوف يموت"،[2] ثم تغير فيما بعد عندما منحت المؤسسات أو الحريات العامة، ومن هنا برز مفهوما الحرب العادلة والحرب المقدسة، ومنه تركزت دراسة الحروب في البحث عن شرعيتها، حيث اعتبر القديس أوغسطين (354- 413) الحرب المشروعة هي التي تقوم ضد أعداء لهم نوايا خبيثة،[3] أما توماس الإكويني حدد ما اعتبره الشروط الثلاثة لكي تكون الحروب مشروعة، وهي الخير العام، النوايا العادلة، تحقيق العدل.

وقد مارست الكنيسة دورا كبيرا في العلاقات الدولية في هذه الحقبة من خلال:[4]

-السلم الإلهي وهو فكرة جديدة للسلام العالمي في صورة دينية تبسط بواسطته الكنيسة سيطرتها على العالم المسيحي، تحت ستار أسرة دولية مسيحية تجمع بين دول أوربا الغربية تحت السلطة العليا للبابا.

-إشاعة فكرة هدنة الرب وقد أطلق عليها فيما بعد السلام الديني أو الكنسي في القرن العاشر الميلادي

-التحكيم البابوي: وقوامه قيام البابا بدور الحكم في المنازعات بين الدول، أو بين الملوك والأمراء.

أما الإسلام فيقوم على تقسيم العالم دار الإسلام ودار الحرب،[5]حيث تسود في الأولى أحكام الإسلام وتكون السلطة فيها للمسلمين، وفي نطاق هذه الدار أوجد الإسلام نوعا من القومية الإسلامية القائمة على أسباب التوحيد بالله والاعتراف برسوله محمدا خاتما للأنبياء والرسل، كما تضم دار الإسلام كل من المؤمنين والمستأمنين، أما دار الحرب فهي التي تخرج عن سلطة ولاية

---

[1] محمد خير هيكل، الجهاد والقتال في السياسة الشرعية، ط2، بيروت، دار البيارق وابن حزم، 1996، ص11.

[2] وهبة الزحيلي، المرجع السابق، ص44.

[3] بطرس بطرس غالي، ود. محمود خيري عيسى، المرجع السابق، ص 341.

[4] صبحي فاروق صبحي،" الحرب والسياسة الدولية (دراسة تحليلية في النشأة والتطور)، **مجلة الدراسات التاريخية**، المجلد 07، العدد 21، (حزيران 2015)، ص 190.

[5] دار الإسلام ودار الكفر، من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D8%A7%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85_%D9%88%D8%AF%D8%A7%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%81%D8%B1

الحاكم الإسلامي وليس بينها وبين المسلمين عهدا، فالبعض يرى أن الحرب هي أساس العلاقة والبعض الآخر يرى أن السلم هو أساس العلاقة استنادا إلى النصوص القرآنية التي لا تبيح القتال للمسلمين إلا استثناءا كحالة الدفاع عن النفس.

غير أن التطور الكبير الذي شهدته العلاقات الدولية عبر عدة محطات تاريخية أهمها الكشوف الجغرافية، مؤتمر واستفاليا 1648 ومؤتمر فيينا 1845 أدى إلى انهيار المسلمة الدينية في دراسة الظواهر الدولية ومنها النزاعات، ويمكن بصفة عامة تقييم مراحل تطور دراسة النزاعات الدولية امتدادا من هذه المرحلة إلى المراحل التالية:

2- مرحلة الحكومة العالمية: نشأت ابتدءا من القرون الوسطى مع انهيار نفوذ الكنيسة وظهور الدول المستقلة (القومية)،[1] ومفهوم السيادة عند بودان الأمر الذي أدى إلى تبلور علاقات دولية تقوم على أساس السيادة والمساواة، كما تسمح هذه المرحلة بانطلاق الاكتشافات الجغرافية وسباق الدول نحو ضم أراضي جديدة مما مهد الطريق إلى حدوث العديد من الحروب بين الدول الأوربية وهنا اعتبرت السيادة المطلقة التي تتمتع بها الدول سببا أساسيا للنزاعات والحروب[2] وبالتالي كانت هناك دعوة للتخلص من النزاعات الدولية، وتبرز في دعوة الفرنسي مارسلو دي بادو في كتابه (دفاع عن السلام) عام 1305م إلى منع الحروب ما أمكن وتحقيق ما تصبو إليه البشرية المسيحية من السير نحو السعادة الأبدية، ثم جاء من بعده الشاعر الإيطالي دانتي اليجيري فاقترح من خلال كتابه (المملكة) الذي وضعه عام 1310م إقامة حكومة عالمية تخضع لأحكامها كافة الدول، ثم جاءت دعوة إيارزموس عام 1510م من خلال كتابه الذي عنونه أخيرا "بشكوى السلام"، دعا فيه إلى إقامة اتحاد من دول أوربا يمثل عصبة أمم يتساوى أعضاؤها في القوة حتى لا يتاح لأحدها السيطرة على الآخرين، وبعدها مشروع الوزير الفرنسي "سلي" الذي وضعه عام 1603م لتنظيم السلام بين الممالك أطلق عليه المشروع الكبير، وهو يرمي إلى إنشاء اتحاد يجمع الأمم المسيحية. وعلى غراره مشروع جان جاك روسو في كتابه (مشروع لسلام دائم) الذي نشره عام 1861م، ثم دعوة وليام بن في كتابه (رسالة لإيجاد السلام في أوربا والعالم) لإقامة برلمان أوربي وعصبة للأمم تقوم بتسوية المنازعات الدولية، وطرح إيمانويل كانت مشروعه في كتابه (السلام الأبدي) عام 1795م، وتميز مشروع كانت بمطالبته بحكومة دستورية عالمية تضم جميع دول العالم.[3]

---

[1] مهدي محفوظ، اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث، ط2، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1994، ص11.

[2] محمد أحمد علي المفتي، "العلاقات الدولية في الفكر السياسي الغربي: دراسة تحليلية"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، المجلد 27، العدد2، (1990)، ص 23.

[3] محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط2، القاهرة، دار الفجر، 2004، ص246

3- مرحلة القانون الدولي والتنظيم الدولي: في القرن 19 م خاصة بعد مؤتمر فينا 1815 الذي يعتبر تطورا مهما في تاريخ العلاقات الدولية بالنظر إلى النتائج التي أفضى إليها خاصة الترتيبات القانونية التي تحكم الدول وهو ما أدى إلى بروز اتجاه قانوني يسعى لإيجاد وسائل لإلغاء النزاعات والحروب والتركيز على عناصر التضامن والمصالح المشتركة التي أكثر أهمية من عناصر النزاع والتناقص.

وكان أبرز من مثل هذا الاتجاه "جون أوستين" (1859/1970) و"جورج سل" في كتابه: "موجز قانون البشر1932" الذي دعا فيه إلى تنظيم المجتمع الدولي مع أسس جديدة، كما اتسمت هذه المرحلة بظهور المنظمات الدولية وبداية انتشارها بسرعة خلال هذه الفترة (1914/1865)، حيث تم إنشاء التلغراف الدولي 1865، واتحاد البريد العالمي 1876...[1] وهذا ما أثر على دراسة النزاعات بالرجوع إلى المنظمات الدولية ودورها في منع النزاعات وتنظيم العلاقات بين الدول خاصة مع إنشاء عصبة الأمم، كما نشير أن هذه الفترة عرفت أيضا انعقاد مؤتمرا لاهاي 1899 و1907 الذين اهتما بإيجاد أجهزة وآليات للقيام بدور محدد وفعال في شؤون حفظ السلام وحل النزاعات بالوسائل السلمية.[2]

4- مرحلة الواقعية السياسية: تتمثل المدرسة الواقعية السياسية التي أنشئت بعد الحرب العالمي الثانية رد فعل أساسي على تيار المثالية الذي مثله القانونيون، وجاءت لتحلل ما هو فاتر في العلاقات الدولية وتحديا لسياسة القوة والحرب والنزاعات.

وعموما فإن المدرسة الواقعية تضم اتجاهين فيما يخص أسباب وسلوكيات الدول النزاعي، يعتبر الاتجاه الأول أن الطبيعة البشرية تحكمها غريزة القوة وهي غريزة حيوانية تتمثل في حب السيطرة والهيمنة، وتزداد هذه العدوانية عندما انتقل من المستوى الفردي إلى مستوى الدولة، نتيجة ازدياد الإمكانات الموجودة وتأخذ أبعادا أخرى وتؤدي إلى نزاعات وصراعات، أما الاتجاه الثاني فيقول أن البحث عن القوة ليس نتيجة لغريزة حيوانية متأصلة في الطبيعة البشرية، إنما ينتج أساسا عن توق شديد للأمن، فانعدام الأمن في نظام دولي يتسم بالفوضى يخلق ضغوطا على الدولة للحصول على أكبر قدر ممكن من القوة وإن اضطرار الدول لزيادة قوتها من أجل دعم أمنها إلى ازدياد النزاع بينها.

إذا فالنزاع بالنسبة للواقعيين مرتبط بمفاهيم القوة، كما توضح الفقرة السابقة، ويعتبر أيضا النزاع مرتبطا بمفهوم المصلحة الوطنية لأن الدول خلال سعيها لتحقيق مصالحها تصطدم ببعضها

[1] المرجع السابق، ص 173
[2] المرجع نفسه، ص208.

البعض، كما يعتبرون المصلحة الوطنية معيارا لتحديد سلوكيات الدول النزاعية، فعندما نفهم اتجاهات المصلحة عند الدولة فيمكننا عندئذ فهم السلوك النزاعي لدى هذه الدولة.[1]

5- المرحلة السلوكية وما بعدها: نشأت في منتصف الخمسينات، وما يميزها هو انفتاحها على النتائج والمعلومات والمناهج التي توصلت إليها العلوم الاجتماعية الأخرى: الاقتصاد، علم النفس الأنثروبولوجيا، علم الاجتماع وعلم الديموغرافيا، أكدت المدرسة السلوكية على شمولية العلاقات الدولية، لذلك اعتبرت أن العلاقات الدولية هي علم متعدد الفروع لذلك حاولت تطبيق عدة مناهج وأدوات نظرية للتحليل السلوك الدولي، ففي تحليلها للنزاعات الدولية لا تركز على عامل دون آخر بل تصنف وترتب جميع العوامل في نسق معرفي واحد يمكن من خلالها تفسير سلوك الدول، وتعتبر نظرية النظم من أهم التطورات التي حدثت في إطار المدرسة السلوكية وقد ساهمت بشكل أساسي في إدماج عدة مفاهيم ونظريات في دراسة علاقات بعضها ببعض.[2]

وما يميز هذه المرحلة أيضا هو تزايد الاتجاه إلى البحث عن مختلف السبل لحل النزاعات الدولية وهو ما أدى في نهاية الخمسينات إلى بروز اختصاص جديد يسمى أبحاث علم السلام وكان "يوهان غالتونغ" أول من أسس عام 1959 المؤسسة الدولية للأبحاث حول السلام التي كانت نقطة البداية لتبلور ما يسمى بـ"علم السلام وأبحاث علم السلام"، وهي تهتم بالدراسة السياسية والأخلاقية والمعيارية لمشاكل السلام لتسهيل قيام عالم أكثر عدالة.[3]

6-التحولات الجديدة في العلاقات الدولية ودورها في انتشار النزاعات:

شهد النظام الدولي تحولات كبرى منذ سقوط جدار برلين، حيث برزت مقاربة عالمية تدور حول قيم الديمقراطية، الحرية، حقوق الإنسان والتعددية، تحاول أن تفرض نفسها بوسائل وأدوات مختلفة (استخدام المؤسسات المالية الدولية، الحصار، المقاطعة الاقتصادية...). هذه التحولات التي سمحت ببروز مثل هذه المقاربة، يمكن حصرها في مجالات الأتية:

- **التحولات النظمية:** زيادة مشاركة دول كبرى في تسيير النظام الدولي، بروز دور النظم الإقليمية أو الفرعية، ظهور عوامل اختلال على مستوى الدولة.

- **التحولات الجيوسياسية:** التي ترتبت عن إعادة توزيع عناصر القوة بين أطراف النظام الدولي، وانعكست على الجغرافيا السياسية بزوال الاتحاد السوفياتي، وتفكك الكتلة الشرقية، ثم توسيع الاتحاد الأوربي والحلف الأطلسي وإعادة طرح مسألة الحدود من جديد.

---

[1] أحمد محمد وهبان، "النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إلى ميرشايمر دراسة تقويمية"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، المجلد 1، العدد 2، (يوليو 2016)، ص 15- 24.

[2] عبد العزيز جراد، "التحاليل النظرية الأمريكية للعلاقات الدولية"، **المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية**، العدد 10، الفصل الثاني، 1988، ص 70،71.

[3] سامي إبراهيم الخزندار، "علم دراسات الصراع والسلام وفض النزاعات: النشأة والتطور"، **المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية**، المجلد 05، العدد 01، (كانون ثاني 2013)، ص 95، 96.

– **التحولات الاقتصادية:** والتي تجلت في التوجه نحو بناء نماذج تنموية ترتكز على اقتصاد السوق، والانفتاح على الخارج وبروز كتل تجارية حول بعض الأقطاب الاقتصادية مع تطور نوع من المنافسة بين هذه الكتل وكذا عولمة الاقتصاد وتسارع حركة رأس المال.

– **التحولات القيمية:** فبعد سقوط الأنظمة الشيوعية، برزت نظريتان حاولتا تقديم منظور شامل لتوجيه العمل، الأولى نظرية نهاية التاريخ للأستاذ "فرانسيس فوكوياما"، والتي تؤكد أن الديمقراطية الليبرالية الغربية هي شكل التنظيم الاجتماعي الذي لا يمكن تجاوزه، بعد انتصارها على الشيوعية، أما الثانية فهي نظرية صدام الحضارات للأستاذ "صامويل هانتغتون" والتي حاولت إيجاد عدو جديد من خلال تغيير صراع الإيديولوجيات الذي ساد خلال الحرب الباردة بصراع الحضارات والثقافات.[1]

– **التحولات الإستراتيجية:** الانتشار النووي ومخاوف التعديل في علاقات القوة بين الدول وهو ما يستوجب تحديد مكامن التهديد وأهداف الفعل النزاعي.

كل هذه التحولات أثرت على الظاهرة النزاعية من خلال الآتي:

– نهاية الحرب الباردة أدت إلى نهاية الصراع الإيديولوجي بين الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفياتي والكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثمة انهيار الاتحاد السوفياتي وتراجع دوره كطرف مؤثر في إقامة السلام احتكاما إلى ما يسمى بالتفكير الدولي الجديد الذي يتمثل في إحلال "توازن المصالح"، محل "توازن القوى"، وقد أدى هذا الانهيار إلى تغيير نمط العلاقات الدولية والاتجاه نحو الأحادية القطبية تحت زعامة أمريكية في ظل ما أصبح يسمى بالنظام الدولي الجديد.[2]

– تراجع دور الإيديولوجية كمحدد رئيسي للصراع بين الدول مع بروز دور العامل الحضاري، فبعد انتهاء الصراع الإيديولوجي الذي كان سائدا أثناء الحرب الباردة والذي كان بمثابة وظيفة لتبرير سلوك السيطرة والهيمنة، كان لزاما على الطرف المنتصر وهو المعسكر الغربي إيجاد وظيفة أخرى لتبرير هذا السلوك والتي وجدت في الصراع الحضاري، وهي مرتبطة بفكرة العدو التي تقوم عليها السياسة الخارجية الأمريكية، وبالتالي تحولت النزاعات من نزاعات إيديولوجية إلى نزاعات حضارية.[3]

– زوال ضوابط النزاعات أثناء الحرب الباردة والتي كانت تتم إدارتها من قبل قوتين هما: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي في إطار ما كان يسمى بالحروب المحدودة، أما

---

[1] مصطفى بخوش، "مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة وأثرها على الصراع الدولي"، **مجلة الحقيقة**، العدد 11، (مارس 2008)، ص 30، 31.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، النظام الدولي الجديد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 9.

[3] محمد زكريا إسماعيل، "النظام الدولي الجديد بين الوهم والخدعة "، **المستقبل العربي**، عدد 43، (جانفي 1991)، ص3.

اليوم اختلف الأمر فقد تعددت الأطراف بتعدد الفواعل الدولية من دول ومنظمات حكومية وغير حكومية ومؤسسات مالية، وبروز دورها في إدارة النزاعات الدولية.[1]

– بروز أسباب جديدة للمواجهة والنزاع بين الدول كنقص المياه والتلوث، قضايا اللاجئين، المهاجرين، الأقليات...، وهذا بسبب تشابك وتعقد العلاقات الدولية التي انعكست على عملية إدارة النزاع مما جعلها أكثر صعوبة وتعقيدا من السابق. [2]

– تحول النزاعات من نزاعات صفرية إلى نزاعات غير صفرية؛ أي التحول من النموذج الصراعي إلى النموذج التنافسي،[3] بينما كانت الأداة العسكرية بمعناها الشامل (القواعد، الأحلاف، الاتفاقيات الأمنية سباق التسلح، الحروب المضادة، حروب العصابات) هي أداة إدارة العلاقات الدولية في المرحلة الصراعية، وأصبحت الأداة الاقتصادية (القروض، المساعدات، التبادل التجاري،...) هي أداة إدارة العلاقات الدولية في المرحلة التنافسية.[4]

–أما بالنسبة لمفهوم الردع فقد كان الإستراتيجيون في نظام الحرب الباردة يستطيعون تحديد العدو، ومواقفه ومعلوماته ومذهبه الاستراتيجي، وبالتالي يمكنهم وضع برنامج عمل واضح لمواجهته، ولكن بعد نهاية الحرب الباردة حدث تغير أساسي في الفكر الاستراتيجي، إذ لم يعد للاستراتيجيين مسح عمليات واضح ومستمر بسبب انتشار الأسلحة النووية لدى دول جديدة غير مستمرة جغرافيا وعدم معرفة مذهبها الاستراتيجي أو الطموحات التي تملكها.

– تحول النزاعات الدولية إلى نزاعات داخلية وهو ما أثبت فشل نظام الأمن الجماعي بعد انتهاء الحرب الباردة في إدارتها مثلما حدث في رواندا، الصومال، هايتي، وكونغو الديمقراطية، ونجاحه في العراق عند غزو هذا الأخير للكويت، وفي البوسنة والهرسك ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية توجيه هذا النظام بما يخدم سياستها الخارجية وإستراتيجيتها العالمية في محاولة عولمة إدارة النزاعات الدولية تحت مظلة الأمم المتحدة لكسب الشرعية الدولية.[5]

– طبيعة هذه النزاعات خاصة ذات الطابع الاثني والعرقي بالخصوص واستهدافها للعنصر البشري؛ وقد أفرزت مفهوما جديدا في العلاقات الدولية هو مفهوم الأمن الإنساني، الذي يقضي بالتدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول حتى ولو كان النزاع داخليا، لأن المنظمة الأممية

---

[1] وهيبة دالع، "تأثير التحولات الدولية على إدارة النزاعات الدولية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 10، العدد01، (أفريل 2019)، ص 1669.

[2] المرجع نفسه، ص 1669.

[3] وليد عبد الحي، "ملامح النظام الدولي الجديد وأثاره على الوطن العربي"، **السياسة الدولية**، عدد 91،(1999)،ص 80.

[4] وهيبة دالع، المرجع السابق، ص 1669.

[5] المرجع نفسه، ص 1669.

تحاول الالتقاء على الطابع الدولي لعمليات حفظ الأمن بمنطق أن النزاع الداخلي يشكل خطرا وتهديدا للسلم على المستوى الدولي.[1]

– بروز دور العامل الاقتصادي خاصة في ظل اشتداد التنافس الاقتصادي بين الدول على استقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات وغزو أكبر قدر من الأسواق؛ حيث غدت العديد من النزاعات أسبابها الحقيقية اقتصادية كالحرب على العراق وأفغانستان التي كان النفط السبب الأساسي فيها، وقد برز دور العامل الاقتصادي كذلك في إدارة النزاعات الدولية من خلال الإغراءات المادية، وفرض العقوبات الاقتصادية التي أثبتت نجاعتها في العديد من النزاعات وأصبحت تركل رادعا لها.[2]

– بروز الثورة المعلوماتية والتكنولوجية أثر على عملية إدارة النزاعات، فبفعل هذه الثورة تداخلت المصالح الدولية وأصبحت أكثر تفاعلا بحيث تنعكس آثار أي نزاع محلي أو إقليمي أو دولي على الأمن بأبعاده المختلفة وبصورة أكثر عمقا ووضوحا من السابق، كما سهلت الثورة التكنولوجية على الأطراف الدولية مهمة الاتصال بمختلف الأطراف المتنازعة في عملية إدارة النزاع ومعرفة حيثياته ومعطياته، وكيفية التعامل معه.[3] كما يمكن اعتبار ثورة الاتصالات والمعلومات عاملا للنزاع، فوسائل الاتصال حسب دانيل بال d. bell كثيرا ما تنوب وتشارك القوة العسكرية، كما حدث في حرب الخليج 1991. وفي هذا السياق يرى ألفين توفلر Alvin Toffler أن عولمة المبادلات، والثورة المالية والاتصالات ستكون الميدان المفضل لنزاعات الموجة الثالثة.

– من أهم ميزات النظام الدولي بعد الحرب الباردة اتصافه بالتعقيد؛ إذ يشهد نزاعات دولية معقدة بعضها مسلح وبعضها يأخذ طابعا اقتصاديا أو ثقافيا أو سياسيا، هذا عدا غياب الاستقرار في العلاقات الاقتصادية بين دول الشمال الصناعية ودول الجنوب وبين دول الشمال نفسها.[4]

– محاولة تفتيت إدارة النزاع، فلم تعد تعتمد على الدول الكبرى؛ بل هي متعددة الأطراف بالنظر إلى تعقد النزاعات التي بات حلها يتطلب إشراك قوى محلية وإقليمية إلى جانب الدول الكبرى.[5]

– ظهور دور العامل القومي الذي تجسد في بروز دول جديدة أو وحدات دولية جديدة على إثر الانقسامات والمطالبة بالاستقلال مثل دول أوروبا الشرقية، واندماج بعض الدول مثل ألمانيا.[6]

---

[1] جمال إسماعيل، "عمليات حفظ السلم في العالم - مسيرة البحث عن إستراتيجية غائبة-"، **مجلة الجيش**، عدد 485، ديسمبر 2003، ص 19.

[2] وهيبة دالع، المرجع السابق، ص 1669.

[3] عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، بيروت، دار أمواج،2003، ص 160.

[4] المرجع نفسه، ص 160

[5] وهيبة دالع، المرجع السابق، ص 1670.

[6] المرجع نفسه، ص 1670.

– انتشار التكتلات الإقليمية خاصة وأن التكتل يعتبر أداة لمواجهة الصراعات الداخلية والدولية بشكل يساهم في إخمادها. وتعد التكتلات الاقتصادية الكبرى أهم التجمعات الإقليمية والجهوية رواجا وتأثيرا خاصة في ظل الوضع الدولي الجديد الذي أفرزته نهاية الحرب الباردة، وأصبح فيه دور العامل الاقتصادي أكثر من العامل العسكري، ومن أهم هذه التكتلات، الاتحاد الأوربي، النافتا، تكتل الآسيان، وقد أدى نجاحها إلى انتشار التكتلات الدولية عبر مختلف الأقاليم العالمية.[1]

– تزايد دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات الدولية، ولهذا بدأت بوادر تفكك المركزية التي تمارسها الأمم المتحدة في رعاية السلم العالمي باعتماد بعض الدول في إطار الأمن الإقليمي مبدأ الحق الطبيعي في الدفاع الذاتي الذي تنص عليه المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة والتي تحمل في أبعادها إمكانية المنظمات المحلية والإقليمية حل النزاع تكملة لدور المنظمة الدولية في المهام السلمية.[2]

– محاولة اختراق سيادة الدولة القومية خاصة في ظل العولمة وتنامي دور الفواعل الحكومية، وإرغامها على تبني نموذج واحد وفرض عليها مجموعة من القيم كاحترام حقوق الإنسان، الديمقراطية، حماية الأقليات...، والضغط عليها لتغيير أنظمتها السياسية بما يتماشى والمبادئ الديمقراطية باعتبار أن الأنظمة الديمقراطية تحول دون قيام النزاعات، وهذا خاصة في ظل انتشار موجة الديمقراطية على أنقاضها، خاصة مع تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول والتي أدت إلى تأثير ما يحدث داخل الدولة الواحدة على بقية الدول، وهو ما حدث بالنسبة لانهيار الأنظمة الاشتراكية في العالم، إلا أنه ورغم محاولات الاختراق لسيادة الدولة؛ إلا أنها لا زالت تعتبر أساس التحليل في العلاقات الدولية، ولا زالت تلعب دورا في مختلف التفاعلات العالمية بالرغم من تراجع هذا الدور، وحسب "بريجنيسكي" فإنه على الرغم مما تعرضت له الدول الوطنية من آثار فرضتها التطورات التكنولوجية؛ إلا أن ذلك لم يضعفها أو يقلل من فعاليتها، فلم تكن الدولة القومية في أي يوم أقوى مما هي عليه الآن، فمازالت هي التي تقرر الحرب أو السلم، وتجعل الإنسان يختار البيئة التي يلجأ إليها لإبراز خصوصيته وهويته، فكلما ازداد تطور التعاون بين الأمم واتسع كل ما لجأت الأمم إلى الخصوصية القومية.[3]

وبالرغم ما حدث من تحولات إلا أن ذلك لم يحدث قطيعة حقيقية سواء في التنظيم أو في السلوك، بل إن هناك محاولات لإعادة صياغة النظام الدولي بطريقة أخرى، خاصة بظهور فواعل جديدة كالمنظمات غير الحكومية منها منظمات حقوق الإنسان التي دعت إلى أنسنة وأخلقة

[1] محمد الفرجاني حصن، إفريقيا وتحديات العولمة، بيروت، الدار المصرية اللبنانية، 2002، ص 45.
[2] جمال إسماعيل، المرجع السابق، ص 18.
[3] وهيبة دالع، المرجع السابق، ص 1671.

السلوك الإنساني في إطار المبادئ والقيم التي تؤمن بها الشعوب على اختلاف انتماءاتها كأساس لتجنب النزاعات في العالم.

كما أصبح الباحثون يركزون على أبعاد جديدة لمفاهيم السلم، الاستقرار والأمن، مستوى الاعتماد المتبادل، الوزن الثقافي والتاريخي وكذلك العوامل البيئية والسيكولوجية والنمو الاقتصادي وبالنظر إلى كل هذه التغيرات أصبحت مهمة الباحثين في النزاعات الدولية والعلاقات الدولية أكثر صعوبة وتعقيدا وهو ما يفرض عليهم تطوير مناهجهم وإعادة تكييفها لمواكبة التغيرات الدولية الراهنة: ميشال فورتمن "تفرض المرحلة الحالية على المحللين تكييف مناهج مع وضعية دولية هي في آن واحد مرنة وأكثر غموضا من المراحل السابقة، الأولوية بالنسبة للباحثين والدبلوماسيين هي أن يكونوا أولا متتبعين للأحداث بطريقة نظمية، حتى يتمكنوا من الاستنتاج بسرعة الوقائع الأساسية وتصنيف المعطيات حسب مستويات التحليل التي يختارونها.

خامسا- مراحل تطور النزاعات الدولية

تعتبر دراسة مراحل تطور النزاعات، أو ما يسميه بعض المتخصصين بدورة النزاع The Conflict Cycle، أحد المجالات البحثية المهمة في إطار تحليل النزاعات الدولية.

لا يستهدف الباحثون، من خلال هذا المجال البحثي، تحديد مراحل للنزاع موضوع الدراسة فحسب، بل ينشدون تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية:

- تحديد التغيرات في سلوك الأطراف: أشكالهم، أهدافهم واستراتيجياتهم النزاعية من اجل تحليل أدق لإدارة النزاع Conflict Management التي تتغير حسب مراحل النزاع.

- تحديد التغيرات في مواضيع النزاع، حيث تختلف العوامل المؤثرة في كل مرحلة، من اجل تحليل أدق لمصادر النزاع Sources of Conflict

- تحديد أفضل استجابة للنزاع أو أحسن بدائل الحل حسب كل مرحلة من مراحل النزاع، من اجل تحليل أدق لحل النزاعات Conflict Resolution.

توجد عدة تقسيمات لمراحل تطور النزاعات، تتمثل أهمها في:

1- تقسيم الأستاذان: حسين بوقارة وحسين قادري:

المرحلة الأولى: تشرع الدول في تقديم الحجج والتبريرات التي من شأنها أن تعطي صفة الشرعية والعادلة على موقف كل دولة طرف في النزاع، وعليه يمكن القول أن أطراف النزاع في هذه المرحلة تدخل في مواجهة كبيرة بالحجج والأدلة وتبيان الأسباب ومحاولة كل طرف إقناع الطرف أو الأطراف الأخرى بموقفه بواسطة الطرق الدبلوماسية.[1]

[1] حسين بوقارة، المرجع السابق، ص 41.

وفي هذه المرحلة نجد أن هنالك نزاعات يمكن حلها في بدايتها كما أن كل دولة طرفا في النزاع تحاول إقناع الآخر على ضرورة البحث عن نقطة الاتفاق، أين تستعمل وسائلها الدبلوماسية لفرض وجهة نظرها، وبالتالي يمكن الوصول إلى حل وسط، وهنا نصل إلى نتيجة أنه كلما زادت احتمالات الاتفاق كلما قلت مخاطر النزاع الدولي والعكس صحيح.[1]

المرحلة الثانية: تقوم دولة ما بدفع النزاع نحو مرحلة تبادل الاتهامات وإنكار كل دولة لمطالب الدولة الأخرى، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى الدخول في حملة دعائية وإعلامية، وذلك لتحقيق هدفين رئيسين:[2]

- إعطاء الشرعية والعدالة لموقف طرف معين.
- إظهار الطرف الثاني على أساس انه عدو وأن مطالبه غير شرعية، هذا بالنسبة للرأي العام الداخلي والخارجي.

المرحلة الثالثة: يتطور النزاع من خلال سحب الاعتراف، قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع الطرف الآخر، وهو يعتبر وسيلة للتأثير عليه وتغير موقفه ودفعه إلى الوصول إلى نقطة اتفاق، كما أنه يمكن أن يكون تمهيدا لاستخدام القوة كما حدث في حرب الخليج الثانية والثالثة.[3]

المرحلة الرابعة: هنا تدخل دولة ثالثة إلى جانب طرف من أطراف النزاع الذي ترى أنه في موقف ضعف أو المظلوم والتدخل هنا يكون على أساس أنه وقائي ومثال على ذلك النزاع العراقي الكويتي كان ثنائيا ثم تحول إلى متعدد الأطراف.[4]

ويمكن أن يأخذ أشكال متعددة كتصريح أو مساعدات مالية وعسكرية أو استخدام القوة والهدف منه خلق نقطة استقرار.

المرحلة الخامسة: وتتمثل في استعمال القوة، حيث في الوقت الراهن يمنع اللجوء إلى الحرب كوسيلة لحل النزاعات الدولية إلا بقيود أو في حالة الدفاع عن النفس، وهذا لا يعني أن الدولة ترغب في ربح النزاع بواسطة هذه الطريقة، وإنما قد يكون من أجل التأثير لحل معين كما هو الحال بالنسبة للهجوم المغربي على الجزائر سنة 1963 من أجل التفاوض حول الحدود.[5]

فالنزاعات الدولية تستمر لمدة طويلة إذا كانت مرتبطة بمصالح وطنية عليا متناقضة أين تكون نقطة التنازل مستحيلة كما الحال في النزاع الهندي الباكستاني حول كشمير.

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص 244.
[2] حسين قادري، المرجع السابق، ص 66.
[3] حسين بوقارة، المرجع السابق، ص 44.
[4] حسين قادري، المرجع السابق، ص 67.
[5] حسين بوقارة، المرجع السابق، ص 46.

2- تقسيم بيورن مولر Bjorn Moller: حددها في المراحل الآتية:[1]

- مرحلة النزاع الكامن Latent phase: يكون فيها النزاع كامنا حيث لا يعي الأطراف بوجود اختلاف بين مصالحهم، لكن توجد بعض المؤشرات الدالة على اقتراب حدوث الصدام مثل تزايد الفقر، اللامساواة والإحباط. كما يبرز اتجاه بين الأطراف ينظر للمشاكل بصيغة "نحن وهم."

- مرحلة النزاع الظاهر Manifest phase: يعبر فيها الأطراف عن مطالبهم وانشغالاتهم بصراحة وبالطرق السلمية. في هذه المرحلة، يتطور مستوى التعبئة Mobilisation عند الأطراف وتتبلور عوامل ومواضيع النزاع.

- مرحلة النزاع العنيفViolent phase: بروز ملامح النزاع المسلح من خلال عمليات عنف محدودة بين الأطراف.

- مرحلة التصعيد Escalation: تتسم بزيادة نطاق العنف الذي يتخذ منحًى تصاعديا.

- مرحلة الاحتواء Contained phase: يمكن أن يصل التصعيد إلى نقطة نهاية بسبب انتصار احد الأطراف أو استنفاذهم لقدراتهم ومواردهم. يستمر الصراع في هذه المرحلة لكن كثافته تتجه نحو التراجع.

- مرحلة التهدئة Abated phase: في هذه المرحلة، تستمر الأسباب الرئيسية للنزاع لكن السلوك النزاعي يتغير جذريا ويتراجع العنف والتعبئة بشكل كبير. تبدأ ملامح الحل تتضح لدى الأطراف، ويصبح للأطراف الخارجية تأثير أكبر والقدرة على التدخل لحل النزاع أو على الأقل تقديم المساعدة.

- مرحلة الحل The Resolution phase: في هذه المرحلة، تستقر العملية السلمية وتتضح معالمها، تزداد وتتشعب الجهود الرامية لتحقيق السلام. تعتبر مرحلة حاسمة وخطيرة، فإذا تم التعاطي بشكل جيد للأسباب العميقة للنزاع وآثاره، فمن المحتمل حله. أما إذا حدث العكس، فيمكن أن يتخذ النزاع دورة جديدة.

شكل دورة النزاع حسب بيورن مولر

[1]Bjorn Moller, "Conflict Theory", **Working Paper** N° 122, Denmark: Aalborg University: Research Center on Development and International Relations, 2003 , pp.- 38-40.

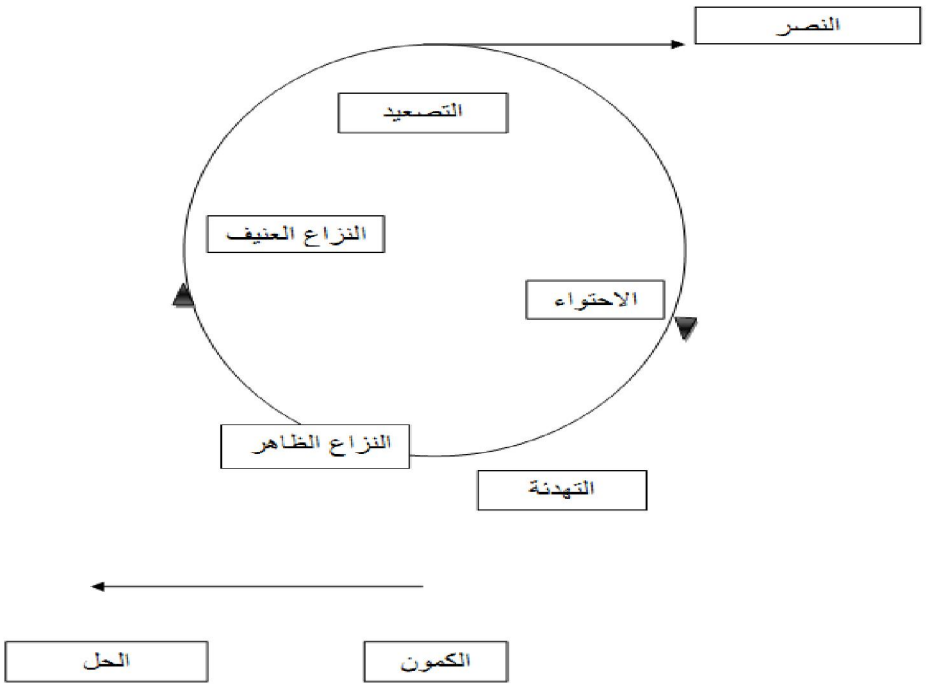

المصدر: Bjorn Moller, op.cit , p40

3- تقسيم رامسبوثام، وودهاوس وميال: اقترح اولفر رامسبوثام O. Ramsbotham، طوم وودهاوس T. Woudhouse وهيو ميال.H Miall نموذجا لمراحل النزاع يشبه التقسيم الذي اقترحه مولر رغم الاختلاف في تسمية المراحل:[1] 1-الاختلاف Difference، 2- التناقضContradiction، 3-الاستقطاب 4Polarization- العنف Violence، 5- الحرب War، 6- وقف إطلاق النار Ceasefire، 7-الاتفاق Agreement، 8- التطبيع Normalisation، 10- المصالحة Reconciliation

شكل مراحل النزاع حسب أولويفر ورامس بوتام

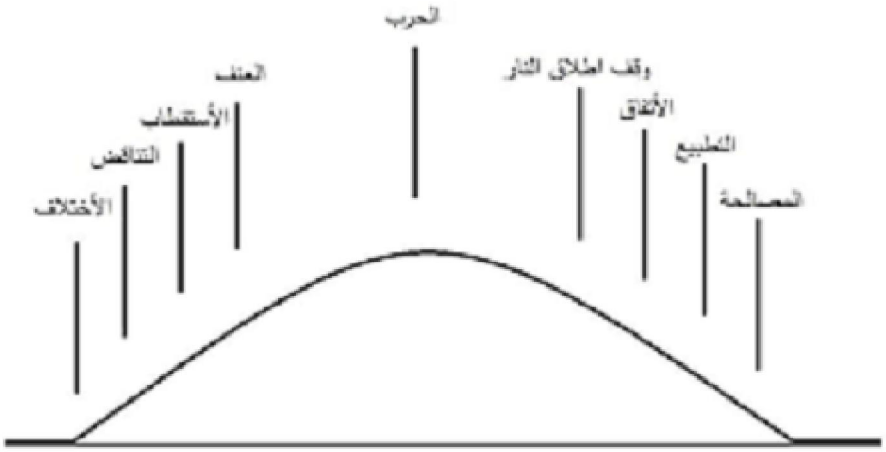

المصدر: سامي إبراهيم الخزندار، المرجع السابق، ص 125

[1]Oliver Ramsbotham, Tom Woudhouse and Hugh Miall, Contemporary Conflict Resolution , London, Polity,2011 , pp 13 -14.

إضافة إلى دراسة دورة النزاع، طور رامسبوثام وزملاءه نموذج "الساعة الرملية" The Hourglass Model، من خلال الربط بين أفكار جوهان غالتونغ حول النزاع والعنف (مثلث غالتونغ) ومراحل التصعيد والتراجع. يحدد النموذج أفضل أنماط الاستجابة لكل مرحلة من مراحل النزاع.

شكل نموذج الساعة الرملية

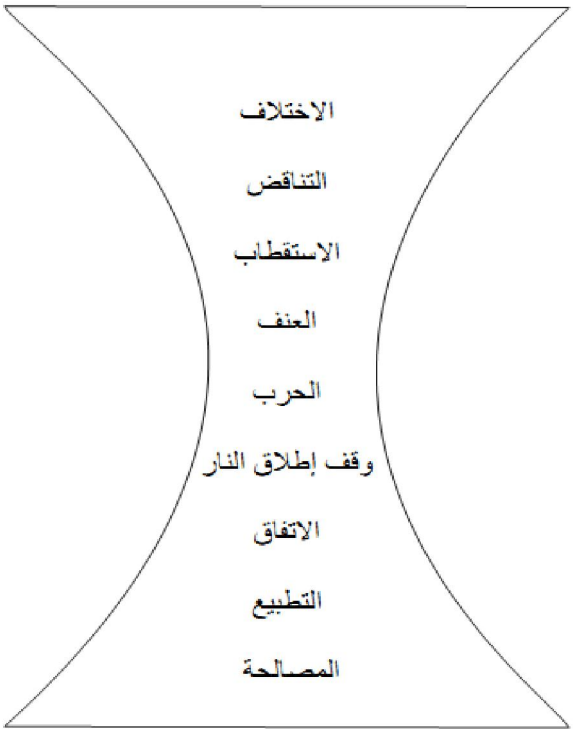

المصدر: Oliver Ramsbotham, op.cit , p14.

4- تقسيم لويس كريسبرغ: من جهته، حدد لويس كريسبرغ Louis Kriesbeg، عام 2010، ستة مراحل لدورة النزاع:[1]

1- الظروف العميقة Underlying Conditions

2- البروز Emergence

3- التصعيد Escalation

4- التراجع De-escalation

5- الانتهاء Termination

6- ما بعد الانتهاء Post- termination

5-نموذج "تيكولا سوانستروم" و"مايكل": يقدم من خلاله تطور النزاعات الدولية وفق هذا المخطط.[1]

[1] Louis Kriesberg, Conflict: Stages. in Nigel Young (ed.), The Oxford International Encyclopedia of Peace ,Oxford University Press, 2010, pp 399 – .304

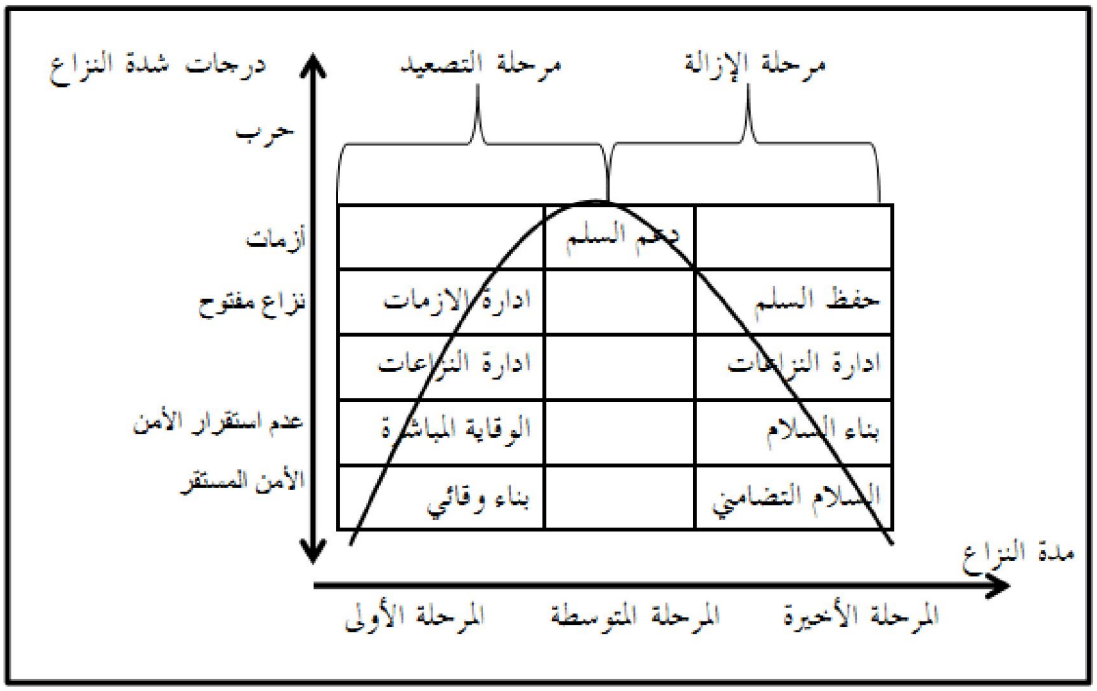

يوضح مخطط "نيكولا" و"مايكل" مراحل تطور النزاعات وذلك وفق منحى بياني كمتغيرين اثنين هما: الزمن والذي يمثل مدة النزاع، قسمه الباحثان إلى ثلاث مراحل أولية، متوسطة؛ وأخيرة، ويتمثل المتغير الثاني في درجة شدة النزاع ابتداء من مرحلة الأمن المستقر ثم الأمن، عدم الاستقرار، نزاع مفتوح تليه الأزمات، وتنتهي بالحروب.

إضافة إلى ذلك قدما الحل الواجب اتخاذه في كل مرحلة تزيد فيها شدة النزاع، وهو نموذج مقدم لفهم مراحل النزاعات وتطورها إلى جانب وضعية هذه الأخيرة لدى الأطراف المتنازعة، وتقديم حالة النزاع وكيفية تسويته.

6- نموذج "كوينسي رايت""Quincy Wright" وهو أحد المؤسسين لدراسات الصراع والسلام، يستخدم النزاع أحيانا للإشارة إلى التناقضات في المطالب، والمشاعر، والأغراض، وأحيانا إلى عملية حل هذه التناقضات. فمثلا نجد قيم الشيوعية، والنظم الديمقراطية هم في نزاع، وهذا يعني أنه من المستحيل على أي شخص عاقل أن يؤمن بهذين النظامين في نفس الوقت، عرف النزاع في المراحل المجسدة في الشكل التالي:[2]

[1] Nikalas L.P Swanström, Mikael. S. Weissmann, Conflict, Conflict prevention and Conflict Management and beyond: a conceptual exploration, Sweden Central Asian Caucasian Institutes, 2005, p11.

[2]Wright Quincy, The Nature of Conflict, **The Western Political Quarterly**, Vol. 4, No. 2, (1951), Pp193- 209.

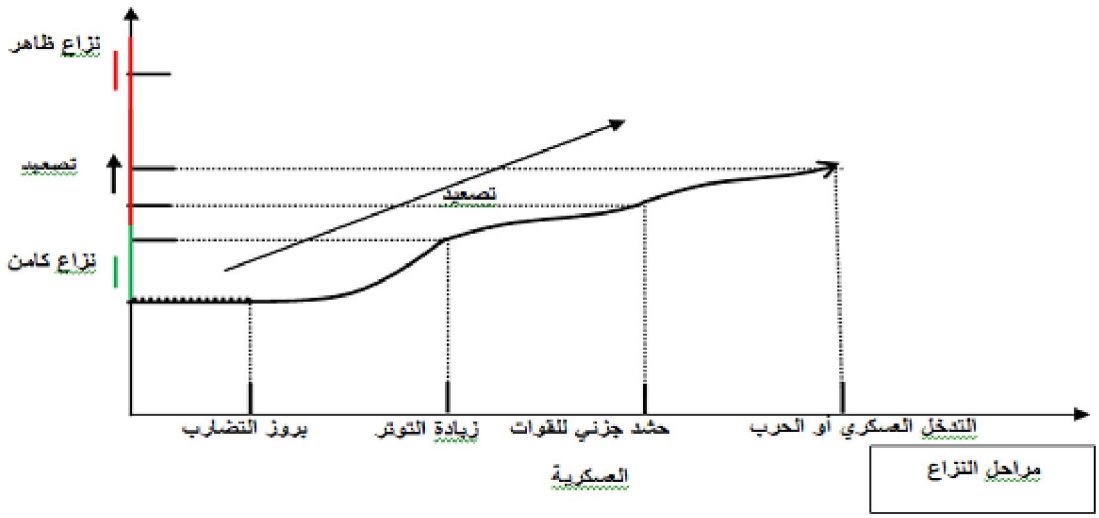

يوضح هذا المنحنى مراحل النزاع حسب 'كوينسي رايت" "Quincy Wright" التي تبدأ ببروز التضارب من خلال ميلاد الاختلافات، زيادة التوتر في مرحلة لاحقة، في هاتين المرحلتين يكون النزاع كامناً– غير ظاهر– ثم يصبح النزاع معلن بلجوء الأطراف إلى التهديد باستعمال القوة من خلال حشد جزئي للقوة العسكرية، رغبة منها في معالجة هذه الاختلافات، ثم يتصاعد النزاع إلى مرحلة أخرى موسومة بالتدخل العسكري أو الحرب لفرض الحل.

7– نموذج مؤسسة مواجهة [النزاع] البريطانية: Responding To Conflict (RTC)

: تستخدم هذه المؤسسة نموذجا لفهم وتحليل ديناميكيات مراحل النزاع وفق 5 مراحل هي:[1]

– مرحلة ما قبل النزاع: هي المرحلة التي يظهر فيها اختلاف في المصالح والأهداف بين الطرفين إذ يكون النزاع كامن في شكل توتر، أو ميول سلبي، أو عدم رغبة أحد الأطراف في الاتصال.

– مرحلة المواجهة: في هذه المرحلة ترتفع حدة التوتر، ما يجعل من الخلاف/النزاع واضح المعالم يؤدي هذا الأخير إلى اتخاذ أحد الأطراف شكل من أشكال السلوك العدائي مع الطرف الآخر أو مظاهرات، أو أعمال عنف.

– مرحلة الأزمة تشكل قمة النزاع وذروته؛ وهي أخطر المراحل لأن النزاع يصبح مفتوحا بكل أشكاله وأبعاده للميول نحو حرب مسلحة، مما يؤدي إلى ضرورة تدخل طرف ثالث لتهدئة الوضع والوصول إلى حل سلمي دون نشوب حرب.

– مرحلة نتائج الصراع: يتم في هذه المرحلة انتصار أحد الأطراف، أو الوصول إلى اتفاق بين الطرفين، أو وضع هذا الخلاف/النزاع على طاولة المفاوضات للتقليل من العنف والمواجهة وصولا إلى تسوية أو حل لهذا الأخير.

– مرحلة ما بعد النزاع: يتم في هذه المرحلة التسوية الفعلية للأطراف المتنازعة.

[1] سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات، إطار نظري، المرجع السابق، ص 123، 124.

8- نموذج مشروع بيوم Pioom: قدم مشروع بيوم للنزاعات وحقوق الإنسان في جامعة ليدن نموذجا مختلفا لتطور مراحل النزاع يركز هذا الأخير على انتهاك حقوق الإنسان، يمر بخمسة مراحل هي:[1]

- وضع سلمي مستقر: تتضمن هذه المرحلة درجة عالية من شرعية النظام السياسي والاستقرار الاجتماعي.

- حالة التوتر السياسي: ظهور توترات متسلسلة بالإضافة إلى الانقسامات السياسية والاجتماعية بين الأطراف المتنازعة.

- نزاع سياسي عنيف: تراجع الشرعية السياسية للسلطة، والاعتراف بسلطة الأطراف، يصل العنف في هذه المرحلة إلى وجود ضحايا وقتلى، يتم استخدامهم كمؤشر لتحديد شدة/حدة العنف (يتراوح عددهم من 25- إلى أقل من 100 قتيل في السنة).

- نزاع عنيف منخفض الشدة: يصبح النزاع مسلح يلجأ فيه الأطراف للقوة المسلحة (يتراوح عدد القتلى 100- 1000 قتيل في السنة)، بالتالي حدوث أزمة إنسانية.

- نزاع عنيف مرتفع الشدة: حدوث قتل جماعي، أو إبادة جماعية؛ تطهير عرقي، مؤشر القتلى 1000 فما فوق.

سادسا- أسباب النزاعات الدولية (أسباب عامة)

نجد من بين الأسباب التي تؤدي إلى النزاعات الدولية ما يلي: (الحركيات السببية):

1- المصلحة والشرف: نجد أنه عند قيام دولة معين بتصرف ما إنما يكون ذلك بناء على مصلحتها اتجاه هذه الحالة ومثال على ذلك النزاع الذي وقع بين أيسلندا وبريطانيا سنة 1958 عندما وسعت حدود مياهها الإقليمية إلى 12 ميلا بدل 4، اعتقد الجميع أن مصلحة البلدين تتمثل في الثروة السمكية الموجودة في هذه المنطقة خاصة أنه يحتل مكانة مهمة في الاقتصاد الأيسلندي غير انه بالنسبة لبريطانيا فالأمر يتعلق بسمعة وشرف بريطانيا أقوى قوة بحرية، ولذا نجد أن سبب النزاع بالنسبة لأيسلندا كان اقتصاديا أما لبريطانيا فكان معنويا "الشرف والسمعة".[2]

وهذا ما قاله توكيديدس أن الرجال يذهبون للحرب من أجل الشرف أو بسبب الخوف أو المصلحة.[3]

---

[1] المرجع نفسه، ص 128، 129.

[2] إجلال محمد رفعت، إبراهيم أحمد نصر الدين ، القرن الإفريقي المتغيرات الداخلية و الصراعات الدولية ، القاهرة، دار النهضة العربية، ص 111.

[3] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، المرجع السابق. ص 193.

2- القوة: إن الدول عادة ما تنظر إلى التصرفات والأوضاع الدولية بناء على عامل هام وأساسي لبقاء الدولة وتطورها وهو عامل القوة لأن نتائج النزاعات الدولية غالبا ما تؤدي إلى التقليل من أهمية الدولة ومن قوتها والزيادة في قوة دولة أخرى.[1]

وهذا ما نجده خاصة أثناء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، حيث مسألة كسب أكبر قدر من القوة من خلال التسابق في مسألة السلاح النووي والتأثيرات في الطرف الآخر.

3- الأمن: نجد أن العديد من النزاعات يكون بسبب اعتقاد دول أن أمنها أصبح مهدد من طرف دول أخرى ومثال ذلك أن أحد أسباب الاجتياح السوفياتي لأفغانستان هو تامين حدوده الجنوبية من التهديد الغربي لأنها تراه الوسيلة الأفضل للحفاظ على أمن الدولة، وهو ما اعتبر مبرر النزاعات الدولية أثناء الحرب الباردة.[2]

4- الأيديولوجية: هذه الأخيرة تعرف على أنها:" تلك المجموعة من المبادئ والمعتقدات والاستراتيجيات والفلسفات التي يؤمن بها شعب من الشعوب وتقود وتوجه تصرفاته في الواقع العملي"،[3] ونظرا لوجود أيديولوجيات مختلفة ومتعدد في العالم فإن النزاعات الدولية غالبا ما تكمن أسبابها وراء رغبة الدولة في الدفاع عن أيديولوجيتها أو محاولة نشرها.

5- العدالة والمساواة: تحدث النزاعات نتيجة أن الدول تشعر بأنها مظلومة من طرف ثاني فتوفر المساواة والعدل بين أعضاء المجتمع الدولي تؤدي في النهاية إلى إزالة أسباب حدوث النزاعات مثل معاهدة فرساي 1919.[4]

6-الديانات

7-الأقليات

سابعا: مستويات تحليل الظاهرة النزاعية (الصراعية)

يعد الأستاذ "كورت لوين Kurt lowen" من أوائل المفكرين الذين طرحوا مسألة تحديد الوحدة أو المستوى التحليلي ودراسته في العلوم الاجتماعية وذلك في كتابه: "نظرية الحقل في العلوم الاجتماعية" "Field Theory in Social Science"، وقد برزت مسألة مستويات التحليل في العلاقات الدولية خلال الخمسينيات من القرن الماضي، كجزء من التأثير الواسع الذي أحدثته السلوكية، والتي كانت تسعى إلى تطبيق مناهج العلوم الطبيعية على الظواهر الاجتماعية، كانعكاس لتعدد المداخل لدراسة الظواهر في العلاقات الدولية، فقد تعددت تقسيمات مستويات التحليل بين العديد من الباحثين والمنظرين في هذا الحقل وبالأخص بين المفكرين الأمريكيين

[1] محمد أحمد عبد الغفار، المرجع السابق، ص 187.
[2] حسين بوقارة، المرجع السابق، ص39.
[3] المرجع نفسه، ص39.
[4] محمد أحمد عبد الغفار، المرجع السابق، ص 191.

الثلاثة الذين يرجع إليهم الفضل في جلب مسألة مستويات التحليل نحو الاتجاه التفكيري السائد حول نظرية العلاقات الدولية وهم: كينيث والتز Keneeth N.Waltz ومورتن كابلن Morton Kaplan وديفيد سينغر David Singer،[1] وبعدها حاول "باري بوزان" Barry Buzan مراجعة وإعادة طرح المناقشة المتصلة بالمستويات من خلال الاقتراح بأن للفكرة معنيين: الأول هو فكرة الوحدات التي حددها "بوزان" بمستويات الفرد، والبيروقراطيات، والدولة، والنظام الفرعي والنظام الدولي، والثاني هي بصفتها مصادر للشرح وفيها يقترح "بوزان" ثلاثة مصادر (البنية، والعملية وقدرة التفاعل).[2]

ويعتبر "كينيث والتز" من المنظرين أيضا الذين قدموا ثلاث مستويات تحليل لدراسة النزاعات الدولية:[3] مستوى الفرد، مستوى الدولة، ومستوى النظام الدولي.[4] بينما اقتصر ديفيد سينغر على مستويين تحليلين: النظام الدولي والدولة الوطنية.[5]

لقد اختلف الباحثون حول أفضل المستويات التي تملك قدرة تفسيرية لأسباب النزاعات والحروب ومظاهر اللااستقرار، والاختلاف حول أهمية مستوى تحليلي بالنسبة للآخر أدى إلى خلق تساؤلات جديدة حول أهمية اعتماد نهج مستويات التحليل في دراسة وتحليل النزاعات، مما دفع بعض الباحثين إلى تبني أطر تحليلية مختلفة، فمثلا سوقانامي Suganami استخدم نموذج مستويات التسبيب Level of causation في تحليله لأسباب النزاعات، رامسبوثام Roumsbotham وودهاوس Woodhouse استعملا نهج أبعاد النزاع Dimention of conflict والذي يميز بين الصفات الهيكلية والثقافية والمتصلة بالعلاقة.[6]

إلا أن تعدد أسباب وأبعاد النزاعات يعطي أهمية لنهج مستويات التحليل كونه يساعد على طرح أطر شاملة ومقبولة للتفسير، وهذا من شأنه أن يكشف العلاقة بين المصادر الداخلية والمصادر الخارجية للنزاعات.

---

[1] فتيحة فرقاني، محاضرات في مقياس تحليل النزاعات الدولية للسنة الثالثة تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2021/2020، ص 17

[2] غراهام إيفائز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ط1، دبي، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 413-414.

[3] رياض بوزرب، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963- 1988، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة منتوري، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2007، 2008، ص 22

[4] خلص "كينيث والتز" أن النظام الدولي يمكن اعتباره عاملا مستقلا في تفسير أسباب الحرب، الأمر الذي يعطي شرعية لاستقلالية العلاقات الدولية كحقل دراسي مستقل، غير أن الصعوبة حسبه تتمثل في أن الباحثين لا يعطون أهمية للمستوى الدولي بشكل خالص ومتفرد، حتى من طرف النسقيين الذين لا يعتمدون على هذا المستوى في التحليل بشكل أساسي، فحسبهم أسباب النزاعات توجد في البنية Structure كما توجد في النظام أو النسق System أنظر: رياض بوزرب، المرجع السابق، ص 22

[5] رضا دمدوم، دور الدبلوماسية غير الرسمية في حل النزاعات الدولية: دراسة حالة النزاع في قبرص، المرجع السابق، ص 25.

[6] محمد أحمد عبد الغفار، محمد أحمد عبد الغفار، المرجع السابق، ص 188.

ومنه فظاهرة النزاع ظاهرة عامة، تمارس آثارها على جميع الأصعدة وكافة المستويات، ولذلك تمت دراسة الظاهرة عبر العديد من العلوم ابتداء من البيولوجيا إلى العلاقات الدولية، والنزاع ينشأ في ظروف خارجية موضوعية اقتصادية: واجتماعية؛ وسياسية... كما ينشأ في ظروف داخلية غير واضحة بايولوجية، ونفسية....

لذلك فان دراسة النزاع الدولي يتم من خلال منهجين رئيسيين مأخوذين من الدراسات التي تحفل بها العلوم الاجتماعية لظاهرة النزاع الدولي. ويعتمد هذا التقسيم الثنائي على الطريقة المنهجية فيما إذا كانت جزئية Micro أو كلية Macro في تناولها لظاهرة النزاع. فالأسلوب المنهجي الأول ينصب على البحث عن أصل النزاع في الطبيعة الإنسانية، في حين ينصب الأسلوب المنهجي الثاني على البحث عن أصل النزاع في مؤسساته.[1]

ولكن منذ بداية القرن العشرين أخذت الفجوة تضيق بين المنهجين تدريجيا عندما اعترف كل منهما بأهمية المنهج الآخر في تفسير الظاهرة النزاعية، إذ أقر النفسيون بأهمية المؤسسات والجماعات والوسط الثقافي في تشكيل هيكل البناء النفسي الفردي، كما أولى الاجتماعيون اهتماما ملحوظا بدور العوامل الاجتماعية.[2] وعلى ضوء الإقرار بعدم إمكانية استثناء أي من المنهجين ظهر اتجاه ثالث أطلق عليه (المنهج المختلط). وأنصار هذه المدرسة لا ينظرون إلى مسببات الظاهرة نظرة أحادية الجانب كنتيجة لتأثير أي من المنهجين، بل إنهم وفي الوقت الذي يقرون فيه تأثير السلوك الفردي فهم لا ينكرون الأثر الفاعل للبنى والمؤسسات الاجتماعية والبيئة الثقافية التي تسهم إسهاما واضحاً في تشكيل البناء الذاتي والنفسي للفرد داخل المجتمع، وبذلك يرى أصحاب هذا المنهج أن النزاع الدولي ما هو إلا نتيجة التفاعل الناجم بين العوامل الفردية والعوامل المجتمعية التي يتمخض عنها سلوك سياسي خارجي قد يتقاطع في القيم والأهداف والمصالح مع سلوك سياسي خارجي لوحدة دولية أخرى.[3]

ويشير "كورت لوين" Kurt Lwin إلى أن أول شرط أساسي لنجاح المراقبة في أي علم هو الفهم الواضح حول حجم الوحدة التي سوف نراقبها في وقت معين.[4]

ومما سبق يتبين أن مناهج دراسة النزاع الدولي قدمت الكثير من المستويات التي امتدت من الفرد (الطبيعة الإنسانية) وإلى العالم (طبيعة السياسة الدولية)، وتمثل الوحدة التي تتم مراقبتها وتحليل النزاعات الدولية على أساسها الفرد (وفقا للنظريات الميكروكوزمية) أو الدولة والنظام

---

[1] أحمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986، ص 179

[2] عبد القادر محمد فهمي، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية، بغداد، العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1991، ص 41

[3] المرجع نفسه، 40-43

[4] David Singer, The Level of Analysis Problem in International Relations, **World Polities**, John Hopkins University Press ,Vol. 14, No. 1, October, 1961, P. 77-92

الدولي (وفقا للنظريات الماكروكوزمية) عليه فإن المنهج الذي يتبع ني دراسة الظاهرة هو الذي يحدد المستوى الذي يتم التركيز عليه لبيان أسباب الظاهرة.

وفي أي مجال من مجالات البحث العلمي، هناك دائما العديد من الطرق لفرز الظاهرة التي هي قيد الدراسة حيث تم ترتيبها لأغراض التحليل المنهجي سواء في العلوم الاجتماعية أو الطبيعية، ويجوز للمراقب أن يختار التركيز على أجزاء من الموضوع أو على وجه العموم على بنية النظام، فجوهر مسألة اختيار المستوى الجزئي أو الكلي من التحليل ومسألة الملائمة المنهجية المفاهيمية هو أن تقرر أي من هذه المناهج والمستويات ستقدم التعبير الأدق على الظواهر بأقل قدر من التشويه.[1]

هدف "ديفيد سنجر" David Singer" من تحديد مستويات التحليل هو دقة الوصف مع مصداقية التفسير، أي يجب على النموذج الذي يبنى عنده التحليل أن يكون لديه قدرات تحليلية لعلاج العلاقات السببية بالشكل الصحيح والشامل، أي إن تحديد هذه المستويات ليس إلا لمتطلبات الشرح والتحليل، وعليه فإن أبحاث النزاعات تمثل أحد المجالات التي استفادت كثيرا من تحديد مستويات التحليل، فهي تحدد الوحدة التي تتم دراستها لمعرفة أسباب وتحليل الظروف المؤدية إلى النزاعات التي تحدد غالبا بثلاثة مستويات هي: الفرد، والدولة، والنظام الدولي.

إن هذا التباين حول أهمية مستوى تحليلي دون الآخر، يخلق تحد آخر أمام الباحث حول أفضل المستويات التي يمكن تبنيها لدراسة الظاهرة، وخاصة ظاهرة النزاع الدولي التي تتسم بالتشابك والتعقيد أين يصعب فيها اختيار مستوى تحليلي دون الآخر. ولتجاوز الإشكال حول أهمية مستوى تحليلي دون آخر في تفسير ظاهرة النزاع الدولي، سنقدم في العنصر الموالي بعض المساهمات النظرية سواء التي اعتمدت في تفسيرها على الفرد أو الدولة أم على النظام الدولي، أو حتى التي تجمع بين كل المستويات. وذلك بهدف إعطاء صورة واضحة لظاهرة النزاع الدولي على ضوء الأطر النظرية البارزة في ميدان العلاقات الدولية.

[1] Ibid.p97

المحور الثاني: نظريات تفسير النزاعات الدولية

أدى تعدد وتشابك أسباب وأبعاد النزاعات إلى اختلاف الكتاب والباحثين فيما يخص مصدره، وبالتالي المستوى التحليلي الأنسب لتفسير النزاع حالة الدراسة. ففي حين رأى البعض أن النزاع يصدر عن عوامل شخصية بغض النظر عن دور الشخص وموقعه سواء كان في السلطة أم لا، نجد مجموعة أخرى من المفكرين ترى أن مصدر النزاع يكمن في عوامل مجتمعية مختلفة، ورأت مجموعة ثالثة أن مصدر النزاع يكمن في البنية الدولية أو النظام الدولي،[1]

ويبدو أن هذا هو المعنى الذي أشار إليه المفكر غونيداك P.F GONIDEC بقوله: "ليس هناك نظرية مقنعة تستطيع تفسير النزاع الدولي، فهناك عدة عوامل مرتبطة يصعب عزلها عن بعضها البعض، ودراسة الحالات هي وحدها الكفيلة بتحديد أهمية هذا العامل أو ذاك وتأثيره".[2]

لذلك سنتطرق في هذا المحور إلى أهم النظريات المفسرة لظاهرة النزاع الدولي محاولين بذلك تصنيفها ضمن المستوى التحليلي الذي اعتمدته في تفسيرها للظاهرة.

مستوى التحليل	أهم العوامل المفسرة
الفرد The individual	- الإحباط. - الضغط النفسي. - الكبت. - الرغبة في الإنتقام. - أمن الفرد.
المجتمع Society	- نظام القيم. - التركيبة الإجتماعية والإقتصادية. - طبيعة النظام السياسة الخارجية. - النخب والجماعات. - الإيديولوجيا. - الإحتياجات. - الديموغرافيا.
الدولة الوطنية National state	- أهداف وتوجهات السياسة الخارجية - القوة. - المصلحة الوطنية. - توازن القوى.
النظام الدولي International System	- هيكل النظام الدولي وتوزيع القوى بين الوحدات. - نوعية الوحدات الاعضاء في النظام. - أنماط التفاعلات بين الدول. - طبيعة التحالفات.

[1] ناصف يوسف حتي، المرجع السابق، ص.303.

[2] عبد القادر محمودي، النزاعات العربية -العربية وتطور النظام الإقليمي العربي، ط1، الجزائر، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والإشهار، 2002، ص 20، 21.

أولا- مستوى الفرد (الإنسان) لتحليل النزاعات الدولية:

يؤسس هذا المستوى التحليلي لظاهرة النزاع افتراضاته على مرجعية منهجية تفسر النزاعات الدولية بإرجاعها إلى الطبيعة الإنسانية، حيث أن الدوافع الذاتية العدوانية والأنانية لدى البشر، بما فيهم القادة السياسيون- هي أحد المحركات الرئيسية للحروب بين الدول،[1] وباعتبار أن الدولة شخص معنوي فإنها تتحرك بفعل رغبة وإرادة الإنسان الذي يتخذ القرارات باسمها، ونفس الشيء ينطبق على الجماعة في الداخل وفي الخارج، فالظاهرة الدولية ما هي إلا تعبير عن رغبة الإنسان انطلاقا من طبيعته وأنانيته، إذ أن القضاء على النزاعات والحروب إنما يتطلب تسليط الضوء على الإنسان بالدرجة الأولى وليس الدولة، والتي لا تعد إلا وعاء لمجموعة بشرية معينة.[2]

هذا ما يؤكده "أرنولد وولفر":"أن حدوث أي شيء في الساحة الدولية إنما يكون بحدوث شيء ما في عقل الإنسان بما لديه من رغبات وأحاسيس الكراهية والحب والانتقام وأن الاستفزاز إنما يقع للإنسان وليس للدولة لأن مصالح الدولة في الواقع هي مصالح إنسانية"،[3] ومن بين الباحثين أيضا الذين ركزوا على العلاقات بين الأفراد كوحدة للتحليل"نيكولا سبيكمان" الذي عرف العلاقات الدولية بأنها: "علاقات بين أفراد ينتمون لدول مختلفة، والسلوك الدولي هو السلوك الاجتماعي لأشخاص أو مجموعة تستهدف أو تتأثر بوجود سلوك أفراد أو جماعات ينتمون إلى دول أخرى".[4]

فأهمية صدام حسين في الحروب التي وقعت في الخليج أو ما قام به هتلر أو نابليون من حروب كان لها تأثير في النزاعات ولهذا يجب فهم قراراتهم من خلال فهم دوافعهم والظروف المحيطة بهم.

ويجد هذا المستوى من التحليلي مصدره لدى الفلاسفة الكلاسيكيين وعلماء النفس، بالإضافة إلى أطروحات المدرسة السلوكية.

1-الفلاسفة الكلاسيكيون ومقولة الطبيعة الإنسانية مصدر للنزاع: يتفق أغلب الفلاسفة الكلاسيكيون الذين حاولوا تقديم تفسيرات لأسباب الحروب على أن المصدر الأساسي لهذه الظاهرة يرجع إلى الطبيعة الإنسانية الشريرة وإلى غريزة الأنانية وحب السيطرة، إضافة إلى سيطرة الغرائز على عقله، كما يركزون في تفسيرهم على الدوافع المحركة للنزاع الدولي في نطاق ما يسمونه بنزعة الإنسان إلى التدمير وهي النزعة التي تجد أساسها في حب السيطرة والانتقام والتوسع والمخاطرة، وتوفر النزاعات والحروب في رأيهم الفرصة المثلى لإرضاء مثل هذه الدوافع والنزعات الكامنة في أعماق الطبيعة الإنسانية نفسها.

---

[1] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص.385.

[2] فؤاد جدو، دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية حالة منظمة أطباء بلا حدود، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، تخصص سياسة مقارنة، 2010، ص 21.

[3] حسين قادري، المرجع السابق، ص 71.

[4] كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، ط1، بغداد، مؤسسة دار الكتب، 1979، ص 4 - 6.

ففي تحليله للطبيعة البشرية، ركز أكزينوفون Xenophon (426–354 ق.م) على الدور الأساسي الذي تلعبه العواطف على حساب العقل ورأى أن الحرب تهدف إلى انتزاع الإعجاب والتقدير الشخصي من قبل الغير، ويرى أن الحصول على إعجاب وتقدير الغير هي رغبة متأصلة في الإنسان، وبالتالي تصبح الحروب وسيلة لتحقيق تلك الرغبة.[1]

كما يعتبر كل من أفلاطون (347–427 ق.م) وأرسطو(322–384 ق.م) أن الحرب العدوانية تحصل نتيجة لتغلب الأهواء على العقل. إذ يرجع العنف إلى ما يسميانه النواقص في الشخصية البشرية، حيث تتغلب الأهواء على العقل. واعتبر رانهولد نايبور أنه: "لا يمكن استئصال الإثم والشر من المجتمع نتيجة وجودها في الطبيعة البشرية وخاصة نتيجة أنانية الإنسان".[2]

كما ركز سانت أوغسطين (354–413 ق.م) على تركيبة الطبيعة البشرية والتي تسيطر عليها –حسب رأيه– الأهواء والرغبات، وأن الإثم متأصل في الإنسان منذ أيام آدم وحواء، حيث تنعكس تلك المشاعر على سلوك الإنسان وتظهر في العنف، حب الانتقام، العداء المستحكم والتوق الشديد للقوة. أما توماس هوبزThomas Hobbs فينطلق من مقولة مفادها أن الإنسان يميل دوما إلى النزاع مع أقرانه من البشر مدفوعا في ذلك إما بالبحث عن المنفعة أو دفاعا عن أمنه أو طمعا في المجد.[3] وفي نفس الاتجاه يذهب الفيلسوف الألماني فريدريك نيتشه F.Neitche حيث يعتبر أن الإنسان هو المصدر الوحيد للنزاعات، وأن الوجود الإنساني هو نزاع دائم ومتواصل وهو بالتالي نوع من الحرب.[4] ويعتقد "ميكيافيلي" أيضا أن الإنسان شرير بطبعه، وهو على استعداد لإظهار طبيعته السيئة عندما تتاح له فرصة للتعبير عن هذه الطبيعة،[5] كما اعتبر أن استمرار الدولة هو عبارة عن نوع من التوازن بين القوى المتنازعة، وأن تحقيق التوازن هو المصدر الحقيقي لاستقرار الدولة واستمرار وجودها.

كما يعتبر"هارولد لاسويل" H.Lasweell وهو من أشهر علماء السياسة الذين حللوا أثر الدوافع الذاتية على السلوك السياسي، فقد أوضح أن الدافع الرئيسي للنشاط السياسي للفرد هو الإحساس بعدم الأمان العاطفي وافتقاد احترام الذات، فالفرد يحاول تغطية هذا النقص عن طريق السعي إلى القوة.[6]

---

[1] ناصف يوسف حتي، المرجع السابق، ص.303.
[2] المرجع نفسه، ص 305- 307
[3] مارسيل ميرل، المرجع السابق، ص 53.
[4] ناصف يوسف حتي، المرجع السابق، ص.307.
[5] فاروق سعد، تراث الفكر السياسي قبل الأمير وبعده، ط1، بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1989، ص248.
[6] رياض بوزرب، المرجع السابق، ص 32.

تعتبر الآراء السابقة التي تنسب إلى الفلاسفة القدامى، من بين الإسهامات الفكرية التي ركزت على تفسير ظاهرة النزاع بإرجاعها إلى الطبيعة البشرية، حيث التمسنا تقريبا إجماعا بين مختلف الفلاسفة على أن النزاع متأصل في الطبيعة البشرية التي تسيطر عليها الأهواء والرغبات وحب السيطرة، حيث تسيطر تلك العواطف على العقل، وتبرز بالتالي مشاعر من نوع العنف، وحب الانتقام والعداء والتي تجد متنفسا لها من خلال النزاعات والحروب- ورغم أن آراء هؤلاء الفلاسفة تبدو بسيطة وغير مؤسسة على مناهج علمية واضحة، إلا أنها تعبر عن البدايات الفكرية الأولى التي عنيت بتفسير ظاهرة النزاع كما يرجع لها الفضل في إرساء دعائم التيارات العلمية اللاحقة، التي حللت الظاهرة النزاعية بالتركيز على تركيبة الطبيعة البشرية.

2- إسهامات الاتجاهات النفسية (السيكولوجية) لتفسير النزاعات: تستند التفسيرات النفسية أو السيكولوجية العامة لظاهرة النزاع على المستوى الدولي إلى مجموعة العوامل النفسية أو السيكولوجية التي يمكن الإشارة إلى أهمها في إطار الاتجاهات الأربعة التالية:

أ- الاتجاه الأول: ويربط بين النزعة العدوانية وبين الطبيعة الإنسانية: ومن أبرز دعاة هذا المنهج كل من عالم النفس "سيجوند فرويد"، وأستاذ العلاقات الدولية "كينيث والتز".

في هذا الخصوص، فإن "سيجوند فرويد" يذهب إلى القول بأن"الدوافع المحركة لعملية التنازع والتصارع إنما ترجع إلى غريزة حب التسلط والسيطرة، وكذلك إلى الدافع نحو الانتقام والتوسع والمخاطرة"، واستنادا إلى ذلك، رأى فرويد أن النزاعات والحروب إنما تمثل فرصة مثلى لإرضاء هذه الدوافع والنزاعات الكامنة في أعماق الطبيعة الإنسانية ذاتها.[1]

أما "كينيث والتز". فإن النزاعات والحروب في مفهومه إنما تنتج عن "مشاعر الأنانية والغباء الإنساني" من جانب وكذلك عن "سوء توجيه النزاعات العدوانية" من جانب آخر، ويضيف والتز "أن ما عدا ذلك من عوامل إنما يعد ثانويا لا ينبغي النظر إليه إلا في ضوء هذه الحقيقة السيكولوجية الأساسية".[2]

ب- الاتجاه الثاني: ويمثل ما يسمى بنظرية الإخفاق أو الإحباط: ويقوم هذا الاتجاه على النظر إلى النزاع على أنه نتيجة لعامل الإحباط ووصوله إلى ذروة تأثيره في ظروف الأزمة التي يمر بها أطرافه، وبصفة خاصة عندما تصاب خططهم بالإخفاق، ومن أبرز دعاة هذا الاتجاه عالم النفس فلوجل Flugel وأريك فروم A. Fromm . جون دولر J.Doller حيث وضعوا فرضية على النحو التالي: "إن حدوث ظاهرة العدوان يدل دائما على وجود الإحباط كما أن وجود الإحباط يؤدي إلى العدوان"،[3] وفي تفسيره للنزاع يقول فلوجل:Flugel "بأن الدول التي تحقق فيها الحاجات

[1] منير محمد بدوي، المرجع السابق، ص 35-82.
[2] حسين بوقارة، المرجع السابق، ص25.
[3] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، المرجع السابق. ص 207.

الأساسية لشعوبها بصورة معقولة تكون أقل استعدادا من الناحية السيكولوجية للنزاع والحرب من تلك الدول التي يسيطر على شعوبها الشعور بعدم الرضا أو الضيق، أما اريك فروم A. Fromm فيقول بأن:" العنف والميل إلى التدمير إنما يمثلان الناتج التلقائي والحتمي للشعور بالإحباط الذي ينشأ عن الصدمة الناتجة عن خذلان الآمال والتطلعات القومية لسبب أو لآخر".[1]

يشرح جون دولر J.Doller العلاقة بين الإحباط والعدوان فيقول بأنه: "عندما يكون هناك عائق بين الفرد ورغباته، فإن ذلك الفرد يحاول أن يعبئ أكبر قدر من طاقاته، فإذا استمرت التعبئة دون أن يرافقها نجاح فإنها تميل إلى التعبير عن نفسها بسلوك تدميري". ويعتبر جون دولر J.Doller أن إدراك الحرمان شرط أساسي للعدوان، لأن الحرمان غير المدرك لا يؤدي إلى العدوان.[2] وهو يتفق في ذلك مع بركوويتز الذي يرى أن إدراك الفرد أو الجماعة للإحباط يخلق غضبا شديدا، يتحول فيما بعد إلى دافع العدوانية، فالحروب الأهلية مثلا تنتج عن إدراك الأطراف التي تمارس العدوانية أن هناك تفاوتا غير مقبول بين ما تتمنى أن يكون لها وبين ما هو قائم.[3]

ج- الاتجاه الثالث: نظرية الشخصية القومية: ويفسر هذا الاتجاه ظاهرة النزاع على أساس من وجود ما يسمى بالسيكولوجية القومية العدوانية أو الطابع العدواني لبعض الطبائع والسمات القومية العامة، والتي تشكل في تصور القائلين بهذا الاتجاه "القوة الرئيسية المحركة للنزاعات والحروب الدولية" وعلى ذلك يرى هذا الاتجاه "ضرورة مواجهة تلك الأمم ومحاصرتها كوسيلة فعالة للحيلولة دون تفجر نفسها".[4]

د- الاتجاه الرابع: المعتقدات القومية: ويقوم هذا الاتجاه على التفرقة بين أنماط المعتقدات القومية وعلاقتها بظاهرة النزاع الدولي على النحو التالي:[5]

***النمط السلبي:** ويقوم هذا النمط على الاحتفاظ باتجاهات سلبية إزاء الدول الأخرى، ويأتي في مقدمة العوامل الدافعة لذلك إعادة توجيه الشعور بالإحباط الداخلي إلى بعض الدول التي ينظر إليها نظرة عدائية، ومحاولة إفراغه فيها، الأمر الذي يدفع بالعلاقات المتبادلة لهذه الأطراف إلى مستوى أعلى من التوتر والنزاع.

***النمط الثابت:** ويتمثل في الاتجاهات الناتجة عن استمرار الاحتفاظ بفكرة نمطية ثابتة عن الأمم الأخرى، ودون محاولة تغيير سمات أو مضمون هذه النظرة بما يتلاءم والواقع.

---

[1] منير محمد بدوي، المرجع السابق، ص 35-82.
[2] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، المرجع السابق، ص 207.
[3] ناصف يوسف حتي، المرجع السابق، ص.310.
[4] المرجع نفسه
[5] رانيا سعيد بلبع، ثامر نادي عبد العظيم، ظاهرة الصراع الدولي: دراسة في المفهوم والأشكال والأسباب وأساليب الإدارة، https://drive.google.com/file/d/1CCzL7L-zyT65rE0RlginXAekbQYhsxeT/view

***النمط بالغ التبسيط:** ويشير إلى قيام تصور مبالغ فيه عن طبيعة مسببات التوتر الدولي والحلول الممكنة في مواجهتها. وعادة ما يحدث ذلك نتيجة التغافل عن التركي المعقد للعلاقات الدولية، والاتجاه نحو إلقاء مسؤولية التوترات على النوايا السيئة, أو على التصرفات التي تنسب إلى دولة أجنبية معينة، ومن ثم الدخول معها في حرب بدلا من متاعب الحلول الواقعية للمشكلات الداخلية.

وبناء على ما سبق يمكن القول، أنه رغم أهمية التحليلات النفسية للظاهرة النزاعية باعتمادها على الطبيعة العدوانية للفرد (سواء كانت غريزية أو مكتسبة أو كرد فعل على الحرمان)، إلا أن الطبيعة المعقدة لظاهرة النزاع، يجعل من الصعب تفسيره أو وصفه على أساس السيكولوجية الفردية باعتباره ناتج عن توتر نفسي–فردي يتراكم بشكل متواصل إلى أن يصل إلى نقطة التفجر. إن ما عجزت هذه التفسيرات عنه هو أن تدلنا كيف تترجم هذه العوامل الإنسانية إلى صراع عنيف ينخرط فيه كل المواطنين بغض النظر عن طبيعتهم الفردية ويؤدون الوظيفة القتالية من خلال عملية معقدة تماما.[1]

3- نظرية صناعة القرار لتفسير النزاعات الدولية: أولى الباحثون اهتماما متزايدا لموضوع القرار باعتباره عاملا أساسيا في العملية السياسية والسلوك الدولي، سواء يتعلق بالاقتصاد أو السياسة الداخلية أو الخارجية، على أن ما يهمنا هو اتخاذ القرار في السياسة الخارجية.[2]

وتقوم نظرية اتخاذ القرار في جوهرها على "الاختيار بين عدد من الممكنات لا على أساس تجريدي ولكن على أساس عملي مرتبط بالظروف القائمة".[3] أي أن القرار يقوم على الاختيار بين عدة خيارات ممكنة، مع الإشارة إلى إمكانية وجود وضع لا مجال فيه للخيارات. وتعتبر نظرية اتخاذ القرار من بين النظريات الجزئية، كونها تركز على جانب جزئي من النظام السياسي ككل وهي وحدة اتخاذ القرار، والتي تمثل في الواقع "تشخيص الدول" أي دراسة الدولة من خلال أشخاص معينين واعتبارهم بذلك أحد أطراف النظام الدولي، وبالتالي ينصب التركيز على الأشخاص الذين يرسمون سياسة الدولة. وهذا ما يؤكده أحد دعاة هذه النظرية وهو "ريتشارد سنايدر" :"إننا نحدد الدولة بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين الذين تمثل قراراتهم الناجمة عن موقفهم السلطوي قرارات الدولة....ولذا فسلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها".[4]

والنزاع الدولي وفق للنسق الفكري لصاحبه "ريتشارد سنايدر" تحدده متغيرات ثلاثة رئيسية:[5]

---

[1] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، المرجع السابق. ص 196.
[2] عبد القادر محمودي، المرجع السابق، ص 33.
[3] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، المرجع السابق. ص 308.
[4] المرجع نفسه، ص 308.
[5] محمد سمير عياد، المرجع السابق، ص 29، 30.

-المتغير الأول: يتمثل في كون أن مدركات صانع القرار وفقا للمعلومات والأخبار التي تصله من خلال النظام القراري.

-المتغير الثاني: مرتبط بالدوافع باعتبارها اتجاهات وأطر مرجعية يجب توصيلها من خلال النظام القراري حتى يمكن تحقيق حد أدنى من الاتفاق على الأهداف، تحقيق الاندماج للمدركات ومن ثم التوصل إلى وجود تعريف متفق عليه بين صناع القرار للموقف الدولي.

-المتغير الثالث: يرتبط بتأثير الدوافع في صناعة القرار وفقا لمجال اختصاص صانع القرار ومدى قوته وعلاقاته وتدريبه ومهاراته، وتزداد أهمية هذا المتغير وفقا لطبيعة شبكة الاتصالات في النظام القراري وشكل القيادة والقواعد التي تحدد شكل وهيكل الاختصاص في صنع قرار السياسة الخارجية.

إذن بحسب نظرية صناعة القرار، فإن النزاع الدولي هو نتيجة حركة مجموعة أفراد يطلق عليها"حركة الدول المتنازعة"، بينما هي حركة صناع القرار في الدول نتيجة لإدراك الموقف أو الوضع أو المشكلة، ويتحدد مسار الحركة وفقا لتعريف صناع القرار للموقف في علاقته بالمشكلة التي تواجهه وأهدافه.

إن سعي هذه النظرية إلى تحليل سلوك الدول بإرجاعها إلى صانعي قراراتها (أي الانتقال من الكل إلى الجزء) تهدف من خلاله إلى تحليل أكثر دقة وترابط، حيث ينطوي التحليل على الفرد متخذ القرار باعتباره يعيش في بيئة نفسية وأخرى موضوعية تؤثران على طبيعة إدراكه للموقف وبالتالي على القرار المتخذ. كما أن تطبيق نظرية صناعة القرار يفترض أخذ البيئة الداخلية والخارجية في الاعتبار، حيث يتم اتخاذ القرار تبعا لهاتين البيئتين كونهما تؤثران على طبيعة إدراك صاحب القرار للموقف، حيث ينجم الإدراك عن التركيبة النفسية للشخص.[1]

وقد أثار هذا الأمر جدلا كبيرا بين المنظرين، حول العامل الذي ينبغي أخذه بعين الاعتبار: هل الواقع كما هو قائم؟ أم هذا الواقع كما هو مدرك في ذهن صاحب القرار. كما يلعب الإدراك دوار أساسيا في عقلانية عملية اتخاذ القرار في طبيعة النتائج المحصل عليها بفضل هذا القرار، والتي يتم تقويمها من خلال التكلفة والمردود.[2] ويرى الأستاذ "عبد العزيز جراد" بهذا الخصوص، أن المحيط النفساني للمقرر يتضمن مرشحات أو"منظار المواقف" و" صورة" للمحيط الداخلي والخارجي"منظار المواقف" معبر عن إدراك مشوه للمحيط العملي (إيديولوجيا، أو قوالب جامدة، الأحكام الذاتية التي يصدرها المقرر...) أما الصورة، أو تحديد "الوضع"، فهي الفكرة التي يكونها

[1] فتيحة فرقاني، المرجع السابق، ص 26.

[2] عبد القادر محمودي، المرجع السابق، ص 34.

المقرر لنفسه حول المحيط العملي. وهذه الصورة التي تتكون لدى المقرر حول المحيط العملي تؤدي إلى قرارات إستراتيجية أو تكتيكية في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية وغيرها.[1]

كما يؤدي تعدد البدائل أمام صانع القرار إلى خلق مشكلة أخرى، تتمثل في الميول المتضاربة لدى صانع القرار الذي يجد نفسه أسير تنازعات عديدة في داخله وهو ما يؤثر على شكل أو تنفيذ القرار، وهذا التنازع الداخلي في اتخاذ القرار(Decisional conflict) قد ينبع من البناء السيكولوجي لصانع القرار، أو من الضغوطات المختلفة عليه من قبل مختلف القوى أو كليهما ومثل هذه الضغوطات قد تولد التوتر أو التشكك أو حتى الهروب من المشكلة لدى صانع القرار، بل إن التنازع الشخصي الداخلي قد يقود للنزاعات بين الجماعات أو بين الدول.[2]

تعتبر عملية صنع القرار السياسي الخارجي إذن، بمثابة الأساس الذي تحدد الحكومات من خلاله أهدافها ومصالحها وسياساتها واستراتيجياتها ثم توازن بين نتائج الإقدام على سلوك معين أو الامتناع عنه وبين إمكانيات النجاح والفشل في استخدام القوة، وعندما تتخذ الحكومات(ممثلة في الأفراد) قرارا بالحرب فإن ذلك يكون إما لسبب أو لعدة أسباب واعية، مثل الحفاظ على هيبتها أو تحقيق هيمنة في منطقة أوسع أو تدعيم موقف أحد حلفائها أو تحقيق توازن في منطقة أو لملء فراغ قوة أو حماية المصالح الاقتصادية في الخارج أو لمنع عدوان محتمل أو السيطرة على إقليم حيوي للأمن القومي، أو لتعزيز مركز السلطة أو النخبة الحاكمة أو لتحقيق درجة أكبر من التماسك الداخلي...فهذه الأسباب تفيد في زيادة فهمنا لأسباب الحرب، على أن يتم اعتبارها أسبابا تكميلية أو جزئية (في إطار البيئة السياسية الدولية الأوسع) من خلال التفهم الأفضل لصناع القرار وبالتالي إدراك ما إذا كانوا سيذهبون للحرب أو يعزفون عنها.[3]

إن تطبيق نظرية صنع القرار على النزاع الدولي تدفعنا لأن نولي اهتماما كبيرا للدوافع الذاتية لصانع القرار وإدراجها ضمن الأسباب التي تؤدي إلى النزاع، وكذلك إلى ضرورة استيعاب دور تأثير الزعيم السياسي في عملية اتخاذ القرار المؤدي إلى النزاع. ومن ثم الدراسة الموضوعية للخلفيات التاريخية لهؤلاء الأشخاص وكل ما يرتبط بها، وفي الأخير وباعتبار القرار هو خاتمة للموقف السياسي ونتيجة لصراع الفكر والمصالح، لا يخرج من النماذج الثلاث التالية:[4]

- قرار التأجيل: بمعنى أن القرار يعني إرجاء مواجهة النزاع أو التهرب من حسم الموقف.
- القرار القاطع: يعني تصفية نهائية للنزاع ولو في الأمد القصير.

[1] عبد العزيز جراد، المرجع السابق، ص 118، 119.
[2] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، المرجع السابق. ص 323.
[3] المرجع نفسه، ص 323.
[4] محمد سمير عياد، المرجع السابق، ص 30.

-القرار التوفيقي: هو قرار غير حاسم لأنه لا يواجه الموقف مباشرة ولا يتعرض للنزاع بصورة حاسمة، ولكنه يتضمن نوعا ما من التصفية لحالة التوتر المرتبطة بموضوع القرار.

وعليه يمكن أن نستخلص أنه على الرغم من أهمية نظرية اتخاذ القرار في تفسير السلوك النزاعي الخارجي بالتركيز على الفرد (متخذا القرار كوحدة تحليل)، إلا أن المشكل الذي يواجه هذه النظرية، هو صعوبة تطبيقها نظرا لندرة المعلومات وأيضا صعوبة الوصول إليها، أو التأكد من صحتها، وتواجه هذه المشكلة خاصة في الأنظمة الشمولية، أين تكون قنوات الاتصال منعدمة، وإن وجدت فتكون محاطة بسرية تامة.[1]

ثانيا- مستوى الدولة لتحليل النزاعات الدولية:

تعتبر هذه المدرسة (الواقعية) الدولة هي حجر الأساس في العلاقات الدولية ومن ثم فهي مصدر النزاعات والصراعات الدولية وللقضاء على هذه النزاعات يتطلب التركيز على الدولة في إطار النسق والمحيط الذي تعيش فيه، فالدولة تحركها مصالحها القومية في إطار المنظومة الدولية القائمة، حيث ترى بأن الإنسان بدون دولته لا دور له ولا يملك سلطة التصرف، وبالتالي لا يمكن أن يؤثر في مسار العلاقات الدولية، غير أن المقصود منهجيا بالدولة كمستوى تحليل هو البحث عن مصادر النزاعات الكامنة في طبيعة الدول (عدوانية أو مسالمة)، طبيعة أنظمتها السياسية (ديمقراطية أو دكتاتورية)، وتأثير موقعها الجغرافي، كذلك أنظمتها ومؤسساتها، توجهات نخبها، وبالتالي لا ينظر إلى الدولة فقط بالمنظار الواقعي على أنها فاعل موحد يواجه العالم الخارجي ككتلة واحدة بعيدا عن سياقاتها التي تنتمي إليها، أو الفاعلين المشكلين لها.[2]

إن دراسة ظاهرة دولية بمستوى تعقد وتشابك وأيضا شمولية ظاهرة النزاع الدولي تدفع بالباحث إلى تقصي كل الاتجاهات النظرية المفسرة لهذه الظاهرة لإعطائها رؤية توضيحية شاملة.

1- الواقعية التقليدية (الكلاسيكية) لتفسير النزاعات الدولية: هي من أوائل المحاولات التنظيرية في العلاقات الدولية، حيث برزت هذه الدراسات الأكاديمية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، كرد فعل "مزدوج" على المثالية الويلسونية وعلى النزعة الأخلاقية الانعزالية للجمهوريين.[3]

من أهم فتراضات الواقعية الكلاسيكية: يعتقد"هانس مورجينثاو Hans Morgenthau" أن الواقعية الكلاسيكية ترتكز على خمسة مبادئ:

---

[1] فتيحة فرقاني، المرجع السابق، ص 27، 28.

[2] رياض بوزرب، المرجع السابق، ص 26، 27.

[3] Jean -Jacque Roche, Théories des relations internationales, Paris, 5eme éditions, Montchrestien,2004, p.19.

– السياسة تحكم بقوانين موضوعية مصدرها الطبيعة البشرية والنقائص أو الخلل الذي يميز العالم.

– المصلحة هي المرجع الأساسي للفعل (العمل) الدولي.

– كل نظرية في العلاقات الدولية، يجب أن تتجنب الأخذ بعين الاعتبار التبريرات الإيديولوجية ومشاعر الفاعلين.

– أحسن سياسة خارجية هي تلك التي تقلل الأخطار وتعظم الفوائد.

– التوتر بين متطلبات نجاح العمل السياسي والقوانين الأخلاقية غير المكتوبة التي تحكم العالم لا يمكن تجاوزه.[1]

فقد حددوا مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها السياسة الدولية، هي:[2]

– الكائن الإنساني شرير في جوهره، وهو يميل إلى ارتكاب الذنوب.

– الرغبة في القوة والسيطرة جزء من غريزة الإنسان.

– هذه الرغبة تتجلى في النزاعات والحروب والصراع من أجل السلطة.

وتعتمد الواقعية في تحليلها للعلاقات الدولية على مقولة أساسية، وهي "أن هذا العالم هو عالم الصراع والحرب، والصراع والحرب هما أساس العلاقات الدولية"، وأن لكل دولة من دول العالم مجموعة من المصالح القومية، يمكن إجمالها في ثلاث مصالح رئيسية:[3]

– مصلحة البقاء: وهي المصلحة الأساسية الدولية، وتعني أن تظل موجودة ماديا ولا يتم إلغاؤها.

– مصلحة تعظيم القوة العسكرية: حيث أن الأداة العسكرية هي أداة الدولة الأساسية للدفاع عن نفسها ضد الطامعين.

– مصلحة تعظيم القوة السياسية: يتم الاهتمام بالبعد الاقتصادي والتجاري في العلاقات الدولية، لأن ذلك هو الأساس المادي الذي تقوم عليه مصلحة تعظيم القوة العسكرية.

جزم "هانس مورجينثاو Hans Morgenthau" مؤسس النظرية الواقعية التقليدية بأن السياسة الدولية تجد جذورها في الطبيعة الإنسانية، واستعار رؤيته عن الطبيعة الإنسانية من آراء "نيقولو مكيافيللى Nicolla Machiavelli"، التي "تمتاز بالأنانية"، ويبحث الناس عن مصالحهم الخاصة ويحاولون الهيمنة على الآخرين، ولا يمكن الاعتماد على الإنسان في التعاون، ويوقفون التعاون_إن

[1] عمار حجار، السياسة الأوروبية اتجاه جنوبها المتوسط، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، الجزائر، جامعة الحاج لخضر بباتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2003- 2004، ص 6.

[2] عبد العزيز جراد، المرجع السابق، ص 45.

[3] جهاد عودة، النظام الدولي :نظريات وإشكاليات، ط1، مصر، القاهرة، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص24.

وجد_ عندما لا يتماشى ومصالحهم الخاصة والضيقة.[1] ويقول "هانس مورجينثاو" عن ارتباط هذه النظرة بظاهرة النزاع الدولي:" أن مفهوم المصلحة القومية لا يفترض التناسق الطبقي أو السلام العالمي، ولا حتمية الحرب كنتيجة لسعي كافة الدول لتحقيق مصالحها ...بل على العكس، فهي تفترض صراعا مستمرا، أو تهديدا مستمرا".[2]

وأخذت الواقعية من "توماس هوبز""Thomas Hobbes" نظرية حالة الطبيعة وطبقتها على السياسة الدولية لتعني حالة الحرب في العلاقات الدولية، فنظرية "هوبز" للطبيعة الإنسانية طرحت أساسا قويا لأنصار النظرية الواقعية لأنها أجابت عن الأسئلة المتعلقة بتفسير كيفية التعامل مع الدولة كفاعل عقلاني موحد وكذلك تفسيرها لأسباب اعتبار الفوضى الدولية كحالة حرب على الرغم من الاختلاف بين دوافع الدول، وذلك عن طريق تفسير الطبيعة البشرية وطبيعة الدولة.[3]

ويرى "هوبز" أن الأسباب الرئيسية المؤدية إلى الصراع والحرب موجودة في الطبيعة البشرية فالناس متساوون في القدرات، وفي ظل الطبيعة يتصارعون للحصول على المصادر الطبيعية عن طريق التنافس ويدافعون عن أنفسهم حتى لا يفقدوا السيطرة التي حصلوا عليها عن طريق عدم ثقتهم في الآخرين من حولهم وما أن تتحقق مصالحهم التي يسعون إليها حتى يسعون للمجد، يرى (هوبز) أن الإنسان في هذه الحالة يعيش حالة حرب الكل ضد الكل.

وقامت النظرية الواقعية نتيجة تطوير تلك المنطلقات وتطبيقها على مجال السياسة الدولية، وحاولت وصف واقع العلاقات الدولية وتفسيرها من خلال مجموعة من العناصر، وهي:

– الدولانية Statism: وتقوم على أن الدولة هي الفاعل الأول إن لم يكن الوحيد في العلاقات الدولية وفي نطاق علاقاتها الخارجية تتنافس مع الدول الأخرى من أجل الحصول على الأمن والأسواق والقوة. فعلى الدولة تنظيم السلطة داخليا وتعظيم القوة (التي هي الوسيلة والغاية للدولة) خارجيا. واستنادا على هذا المبدأ يعرف "كال هولستي/K. J. Holsty" في كتابه: "السياسة الدولية الإطار |التحليلي International Politics a framework for analysis" النزاع بأنه: "الأفعال والمواقف التي تعكس ذلك القدر من التعارض بين إرادات طرفين أو أكثر وفق تعبير أنماط سلوكية عن معارضة واعية ومتجذرة للتناقض القائم بينها في الغالب".[4]

وفي هذا الإطار يرى هانس مورجينثاو Hans Morgenthau أن السياسة الدولية محكومة بمفهوم المصلحة المعرف في إطار قوة الدولة، فالدول تسعى لزيادة قوتها، واستغلال تلك القوة

---

[1] هانز.جي مورجينثاو، السياسة بين الأمم: الصراع من اجل السلطان والسلام, الجزء الأول، ترجمة خيري حماد، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، 1965، ص 150

[2] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، المرجع السابق. ص 69

[3] أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، (دراسة نقدية في ضوء النظريات المعاصرة)، ط1، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،2008، ص 206.

[4] K. J. Holsti, International Politics a framework for analysis, Prentice Hall, New Jersey, 1995, 7th ED, P. 329.

بالكيفية التي تمليها عليها مصالحها أو إستراتيجيتها، دونما اهتمام بالتأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى.[1]

وتسعى الدول من خلال سلوكها الخارجي إلى تحقيق عدة أهداف، قسمها "هانس مورجينثاو" إلى ثلاثة أهداف أساسية:[2]

- زيادة القوة: بإتباع سياسة توسعية.
- الحفاظ على القوة: من خلال انتهاج سياسة الحفاظ على الوضع الراهن.
- إظهار القوة: بإتباع سياسة عرض القوة.

إن القوة التي تعنيها تحليلات النظرية الواقعية ليست هي القوة العسكرية التقليدية، بما يطلق عليه الواقعيون: القوة القوميةNational power بمفهومها الشامل، من عناصرها ومكوناتها المادية وغير المادية (الموارد الطبيعية، السكان، الموقع الاستراتيجي، الحكم ومؤسساته، الرأي العام، الزعامة، التسلح...إلخ.[3]

- البقاء Survival: هو أبرز أهداف الدولة في السياسة الدولية، لأن اهتمام الدولة الأقصى هو الأمن الذي على الدولة توفيره.

- العون الذاتي "الاعتماد على النفس" Self-help": بما انه لا توجد في النظام الدولي سلطة عليا تمنع استخدام القوة وتواجهها لهذا لا يمكن تحقيق الأمن (الذي هو اهتمام الدولة الأقصى) إلا بالعون الذاتي وهذا بالذات ما سيولد تلقائيا مسألة انعدام الأمن لدى دول أخرى في سياق سعيها إلى تحقيق أمنها وهذه السلسلة المتصاعدة من حالات انعدام الأمن سيولد (المعضلة "المأزق" الأمنية "Dilemme de sécurité") التي يرى الواقعيون أن تخفيف آثارها لا يكون سوى بتفعيل آلية (توازن القوى) كما حلله كتاب مثل روبرث جارفي Robert Jervis.[4]

في تحليلهم لمصادر النزاعات الدولية، يهمل الواقعيون المصادر الاقتصادية والاجتماعية والنفسية. فالنزاع في رأيهم ظاهرة طبيعية تنتج عن تنافس الدول في سعيها لاكتساب القوة وتحقيق مصالحها الوطنية التي تكون عادة متناقضة، ويعتقد "ريمون آرون" Raymond Aron أن السياسة الدولية تتضمن صداما ثابتا لإرادات الدول، بما أن النظام الدولي يتكون من دول ذات سيادة وغياب قوانين تنظم العلاقة بينها، فهذه الدول تتنافس فيما بينها لأن كل دولة تتأثر بأفعال دول أخرى وتشك في نواياها، وهذا ما يجعل الدول تسعى للحصول على أكبر قدر من القوة.[5]

---

[1] جهاد عودة، المرجع السابق، ص28.

[2] هانز.جي مورجينثاو، المرجع السابق، ص 150.

[3] علي عودة العقابي، العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، ط1، العراق: بغداد، منشورات جامعة بغداد، 2010، ص155.

[4] رياض بوزرب، المرجع السابق، ص 28.

[5] Raymond Aron, Paix et guerre entre les nations, 6éme édition, Paris : Calman-levy édition, 1968, p. 359.

ويرى أيضا أن الدولة هي الفاعل الوحيد في السياسة الدولية، وأن المنظمات الدولية مثلا لا تعتبر فاعلا حقيقيا في النظام، بل كانعكاس لتقاسم السلطة بين الدول،[1] ويرفض إرجاع النزاع على عوامل نفسية، حيث يقول إنه حتى الشخص السليم من الناحية النفسية، أي لا يعني من كبت ولا إحباط، يظهر عداءا اتجاه نظرائه لأنه يرفض سلوكهم أو لأنه يجد نفسه في نضال معهم من أجل امتلاك شيء ما أو لتحقيق قيم ما.[2]

ويرى انه عند الانتقال من النزاع داخل نفس الفرد إلى النزاعات بين الجماعات سوف نصطدم بصعوبة تحديد النزاع تحديدا دقيقا، فالنزاع بين الجماعات يختلف بطبيعته على النزاع داخل وعي الفرد الذي يكتشفه المحلل النفساني.[3]

نيكولاس سبيكمان يعتقد من جهته أن ما يميز العلاقات الدولية هو النزاع وليس التعاون، وان العلاقات القائمة بين الجماعات في دولة معينة خلال الأزمات، أو عند انهيار السلطة المركزية تمثل حالة طبيعية للعلاقات بين الدول في النظام الدولي، وان الدول تبقى إما لأنها قوية، أو لان دول أخرى تتولى حمايتها، وهذا يقودنا إلى تأكيد عبارة "كارلوس تيلي" "Charles Tilly" الشهيرة "الحرب صنعت الدولة، والدولة صنعت الحرب".[4]

جورج كينان G.F.Kenaan يركز على الفروقات بين الدول المختلفة كسبب لنشوب النزاعات بينها، فهو يعتقد أن افتقاد التجانس الثقافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهو الذي يتسبب في اندلاع الحروب.[5] وبسبب ذلك لا يمكن تصفية النزاعات من العلاقات الدولية فالحرب برأيه :"ليست دائما شريرة ولا السلم دائما خير ما دامت المصالح الوطنية المشروعة مسلوبة"، ويقلل جورج كينان G.F.Kenaan من أهمية دور المنظمات الدولية خاصة منظمة الأمم المتحدة UNO في تحقيق الأمن الوطني للدول ومنع النزاعات، فالأمن يتحقق حسب اعتقاده بواسطة توازن مستقر بين المصالح والقوى المتعددة والمتناقضة في العالم.[6]

كما يعتقد فريديريك شومان F.schuman أن النظام الدولي يتسم بالفوضى لانتقاده لحكومة مشتركة، وهو يتكون من دول مستقلة ذات سيادة وترفض الاعتراف بسلطة عليا، وهي تسعى لضمان أمنها اعتمادا على قدراتها الذاتية والشك هو السمة الغالبة في علاقات الدول ببعضها البعض، إذ لا توجد ثقة بين الدول لأن كل دولة لا تستطيع التدخل في سلوك الدول الأخرى، وكل

---

[1] موسى الزغبي، دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي، ط01، سوريا، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2001، ص23

[2] Raymond Aron, op.cit, p. 383.

[3] Ibid. p .383.

[4] فريد زكرياء، من الثروة إلى القوة الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمة رضا خليفة، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999، ص36.

[5] عبد القادر محمودي، المرجع السابق، ص 43-44.

[6] رضا دمدوم، دور الدبلوماسية غير الرسمية في حل النزاعات الدولية: دراسة حالة النزاع في قبرص، المرجع السابق، ص 36.

دولة تتوقع سلوكا سيئا ما الدولة الأخرى ولهذا تتنازع فيما بينها وتحاول القضاء على أي تهديد حقيقي أو محتمل من الدول الأخرى.[1]

وفي ضل المعطيات السابقة يرى الواقعيون أن التاريخ يعلمنا أن الحروب والنزاعات هي القاعدة في العلاقات الدولية أما مقترحات السلام الدائم فهي فاشلة، إذ لا تأخذ بالحسبان كون الطبيعة الإنسانية مبنية على الخطأ،[2] فالدول تهتم دائما بمكاسب الدول الأخرى من علاقات التعاون، فإذا كان الحليف يكسب أكثر فيجب قطع العلاقة لأن هذه المكاسب ستجعله موضع قوة، وبالتالي تهديد الدول الأخرى بما فيها الدول الصديقة، وهذا ما يفسر ضرورة الاعتماد على نظام المساعدة الذاتية، فالسلم لا يتحقق إلا من خلال توازن القوى الذي يشكل من وجهة نظر الواقعيين البديل عن الفوضى[3]، فإذا أمكن لدولة واحدة أن تحصل على تفوق ضخم وساحق في قواها، فإن هذا يدفعها إلى تهديد حرية الدول الأخرى واستقلالها، وهذا ما يدفع الدول محدودة القوة إلى التجمع في حلف قوى مضاد.[4]

ورغم تركيز الواقعيين الكلاسيكيين على تفسير الحروب والنزاعات إلا أنهم اهتموا أيضا بشروط تحقيق السلام، حيث اعتقد "هانس مورجينثاو" أن هناك ثلاثة أشكال لتحقيق السلام على الصعيد العالمي: **أولا** إذا تم فرضه من قبل الرأي العام الدولي أو نوع من الأخلاق، **ثانيا** يمكن تحقيق السلام من خلال القانون الدولي، **ثالثا** هذا السلام يمكن أن يكون حقيقة إذا أقمنا حكومة عالمية، أي قوة مهيمنة شبه مطلقة يمكنها فرض آرائها على الجميع، أخيرا يمكن تحقيق السلام أو تحديد الحرب من خلال توازن القوة، وحسب "مورجينثاو" الحل الأخير هو الممكن، لأن الحلول الأخرى تبدو له غير قابلة للتحقيق من الناحية العملية، عكس مفهوم توازن القوة.[5]

وفي الأخير ترى النظرية الواقعية التقليدية بأنه لا يمكن أن يكون هنالك مرجعية أو مستوى آخر للتحليل في العلاقات الدولية– وبالطبع في النزاعات الدولية– ما عدا "الدولة"، بل إنهم يرون أن الخلط بين القيم الفردية وقيم الدولة يضع الأساس لكارثة قومية، لأن المسؤولية الأولى لرجل الدولة عندهم هي الحفاظ على بقاء الدولة، وتحقيق أهداف سياسته الخارجية دون تعريض الدولة التي يمثلها للخطر،[6] ومن ثم فلا يمكن أن نعرض السلوكات السياسية للاعتبارات الأخلاقية.

إلا أن طروحات الواقعية التقليدية، انتقدت بشكل لاذع بسبب منهجيتها السلوكية، التي تمحورت حول سلوك الدولة –العنصر الأساسي في تقديرها– في السياسة الدولية، وأخفقت في

---

[1] المرجع نفسه، ص36.

[2] مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 454.

[3] علي عودة العقابي، المرجع السابق، ص 167

[4] إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص 265

[5] فتيحة فرقاني، المرجع السابق، ص 32.

[6] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، المرجع السابق. ص 80

استيعاب الواقع الحقيقي على أنه "نظام" له بنيته أو كيانه المميز، وبالغت في تفسيرها للمصلحة، ومفهوم القوة، وأغفلت سلوك المؤسسات الدولية، وأطر علاقاتها الاعتمادية في جوانبها الاقتصادية.

2- المدخل الأيديولوجي لتفسير النزاعات الدولية: يستمد هذه المنهج دعاماته الفكرية من المنطلقات الأيديولوجية الماركسية باعتبار أن منهجها في صميمه يعد منهاج صراع، ويستهدف هذا المدخل من وراء ذلك إثبات وبرهنة وقوة منطقه من جانب، وإثبات خطورة الصراع الأيديولوجي من جانب آخر. وفي هذا الصدد، يؤسس المدخل الأيديولوجي تفسيره لظاهرة الصراع، خاصة على المستوى الدولي، على التناقضات الأيديولوجية بين الدول، فالحرب كما يرى دعاة هذا المدخل، تمثل نقطة الذروة في تفاعل أي صراع، وأن الفهم الصحيح لأبعاده لا يتحقق إلا من خلال التصنيف الطبقي لقواه وأطرافه، ومن خلال تحديد علاقات القوى الطبقية بينها، وبالتالي يتم تحديد الدوافع المحركة للصراع من جانب، والمصالح المستترة ورائه من جانب آخر.[1]

من هذا المنطلق، فإن حدوث النزاع طبقا لهذا المنهج يترتب على التناقض في الرؤى الأيديولوجية والنتائج المرتبط به، والتي تجعل من غير الممكن تسوية أو حل هذه الصراعات من خلال عملية المساومة، بل إن الأمر يصبح أكثر صعوبة عندما يتعلق الموقف بصراعات المصالح المرتبطة بتشعب الاختلافات الأيديولوجية بين طرفي أو أطراف الصراع، حيث يضيف البعد الأيديولوجي وضعا خاصا على الصراع يزيد من تعقيده فيصعب بالتالي على طرفيه- أو أطرافه التوصل إلى حلول مرضية لكليهما.[2]

وهكذا، فإن دعاة هذا المدخل يخلصون إلى أن أي نظرية معاصرة للنزاع يجب أن تستند أدواتها الأساسية إلى فكرة الصراع الأيديولوجي، ومنها يمكن أن تنطلق كافة أبعاد التحليل لظاهرة الصراع عامة والصراع الدولي بوجه خاص.[3]

3- مدخل سباق التسلح بين الدول لتفسير النزاعات الدولية: ويرى هذا المدخل أن المصدر الرئيسي للنزاع في دائرته الدولية إنما يتمثل في السباق على التسلح، وعادة ما يشار إلى المتغيرات التالية لدعم وتقوية هذا الرأي:[4]

- الثورة التكنولوجية في ميدان الأسلحة، وما تؤدي إليه من حدوث فجوة في نظم التسلح بين الدول المتقدمة وما دونها، مما يدفع الأولى إلى المبادرة بشن الحرب قبل أن تفقد الدولة مزايا التطور التكنولوجي الذي تمتلكه في مواجهة الأطراف الأخرى.

---

[1] رانيا سعيد بلبع، ثامر نادي عبد العظيم، المرجع السابق، ص 11، 12.
[2] منير محمود بدوي، المرجع السابق، ص35-82.
[3] المرجع نفسه.
[4] منير محمود بدوي، المرجع السابق، ص35-82.

– إن التفوق التكنولوجي في نظم التسلح يدفع أيضا لاستعراض القوة كوسيلة للضغط بصدد التسوية الدبلوماسية مما يؤدي إلى شحن الصراعات بمزيد من التوتر والعنف بصرف النظر عن الأسلوب المقصود أو غير المقصود الذي قد يحدث.

– إن إطار السرية المرتبط بسباق التسلح يخلق مناخا من الشك والخوف وعدم التيقن لدى الأطراف المعنية، الأمر الذي لا يساعدها على حل المنازعات السياسية، بل قد يكون سببا في الدفع نحو الصدام والصراع.

– إن استمرار التطور التكنولوجي في مجالات ونظم التسلح يدفع بدوره مجموعات المصالح المرتبطة نحو مواصلة ضغوطها على دوائر القرار للإبقاء على كل أو بعض بؤر التوتر والنزاعات ساخنة وملتهبة بما يضمن مصالح هذه الجماعات بأقصى درجة ممكنة.[1]

4- المدخل السياسي لتفسير النزاعات الدولية: يدور هذا المنهج حول نقطة أساسية وهي أن وجود تكتلات وأحلاف دولية متصارعة يأتي على رأس العوامل التي تدفع إلى النزاع وتعجل بوقوعه فالأحلاف والتكتلات هي الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها تطبيق سياسات توازن القوى الدولية، وأي خلل يطرأ على هذه التكتلات والأحلاف ينتج عنه اختلال في توازن القوى مما يعجل بظهور النزاعات الدولية، وتقوم هذه التحالفات والتكتلات على عدة عوامل منها السياسي، الأيديولوجي، الاقتصادي، الديني، الجغرافي....وتؤدي الأحلاف والتكتلات إلى النزاع الدولي عن طريق عدة وسائل منها:[2]

– إذا كان الدخول في أحلاف الهدف منه هو تدعيم الأمن القومي للدول الأعضاء فإن ذلك يؤدي إلى تصعيد التوتر الدولي بين الأحلاف المختلفة كما يؤدي إلى ظهور أحلاف جديدة.

– الإبقاء على سياسة الأحلاف يؤدي بالضرورة إلى معارضة أي تغيير في الأنظمة الداخلية للدول الأعضاء خاصة إذا كان هذا التغيير يؤدي إلى المساس بوحدة وقوة الحلف وهذا في حد ذاته يؤدي إلى حدوث نزاعات بين الدول التي ترغب في تغيير أنظمتها الداخلية وبقية الأعضاء.

– المعونات الاقتصادية كثيرا ما تذهب إلى الدول الأعضاء في الأحلاف ولا تقوم على أساس إنساني واقتصادي مما يجعل بقية الدول الغير أعضاء في الحلاف تشعر بنوع من الظلم وهذا في حد ذاته مصدر من مصادر النزاع الدولي.[3]

5- النظرية الليبرالية لتفسير النزاعات الدولية: تعود جذور النظرية الليبرالية إلى الموروث المسيحي اليهودي في الأدبيات الغربية من خلال المفكرين أمثال أراسموس، جون لوك ووليام بين،

[1] رانيا سعيد بلبع، ثامر نادي عبد العظيم، المرجع السابق، ص 13.
[2] حسين بوقارة، المرجع السابق، ص31.
[3] المرجع نفسه، ص31.

ايمانويل كانط وجيرمي بينثام وجان جاك روسو وجون ستيوارت ميل وريتشارد كوبدن.[1] وهي تتكون من ثلاث نظريات أو اتجاهات أساسية وهي المذهب الليبرالي العقلاني والمذهب الليبرالي المثالي الذي برز بين الحربين العالميتين من خلال أفكار الرئيس الأمريكي وودر ولسن وجون هوبسون ونمان انجل، والمذهب الليبرالي المؤسسي الجديد من روادها دافيد ميتراني وارنست هاس وكيوهين وجوزيف ناي.

وقد اعتبر الليبراليون أن أصحاب المدرسة الواقعية قد بالغوا في الفصل بين السياسة الداخلية والسياسة الدولية، لان الصورة الواقعية للفوضوية تركز فقط على المواقف المتطرفة وتغفل الاعتماد المتبادل ونشوء وتطور المجتمع الدولي،[2] وأن بعض العوامل، مثل النظم السياسية، نوع النخبة، بنيات الطبقة وعملية اتخاذ القرارات يجب أن لا تهمل في أي تحليل حول كيفية تصرف الدول.[3]

ويؤكد الليبراليون على ضرورة أن تسهم ثلاث عوامل في التقارب بين الشعوب: التجارة والديمقراطية وعمليات المجتمعات الدولية المؤسساتية.[4]

ويفسر أنصار المثالية النزاع من خلال الفوضى الدولية الناجمة عن غياب الجوانب القانونية الأخلاقية والمؤسساتية التي من شئنها تنظيم العلاقات بين الدول، بالإضافة إلى وجود دول شمولية مغلقة موجهة من طرف صناع قرار ذوي طموحات توسعية من اجل النفوذ، عبر تمويل الجيوش والدخول في نزاعات وكذلك التعاقدات الدبلوماسية السرية، وحجج هذه الفرضية:[5]

– أن الدكتاتورية تدعي حرية التصرف المطلق لنفسها من أجل تحقيق أهدافها، وهي ترفض أي قيد على تصرفاتهم إلا إذا أكرهت عليه بواسطة القوة والضغط.

– الصراع على السيطرة العالمية الذي تخوضه الأنظمة الشمولية من أجل إخضاع الدول الأخرى في نظام دولي تتحقق فيه لتلك الأنظمة السيطرة المطلقة وذلك على غرار ما يحدث في الداخل.

ويبدو أن الليبراليين استمدوا أفكارهم من بعض فلاسفة عصر النهضة، خاصة كانط، بنتام، وتوماس باين الذين اعتبروا أن الجمهوريات ذات المؤسسات التمثيلية هي أكثر ميلا للسلم من الملكيات المطلقة والأنظمة الاستبدادية ورأوا أن النخب الأرستقراطية الحاكمة لها ميل للدخول في نزاعات وحروب.[6]

---

[1] جون بيلس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، تر مركز الخليج للأبحاث، ط1، دبي، مركز الخليج للأبحاث2004، ص 316، 317.

[2] ناي جوزيف س، المنازعات الدولية (مقدمة للنظرية والتاريخ)، ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل. القاهرة:الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997. ص 19.

[3] Spanier John, games nations play, seventh edition. Library of congress, P565

[4] موسى الزغبي، المرجع السابق. ص 28

[5] إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص 239.

[6] ناصيف يوسف حتي، المرجع السابق، ص314.

ويقول توماس باين أن الشعوب لها مصلحة في السلام، لكن الحكام لهم مصلحة في الحرب، وتحصل النزاعات ليس لأن الشعوب لا تدرك مصالحها الحقيقية ولكن لأنها لا تجد القنوات السياسية الضرورية للكشف عن هذه المصالح، وهنا يعتبر باين أن الديمقراطية توفر تلك القنوات مما يؤدي إلى إلغاء النزاعات.[1]

لقد افترض بعض الليبراليين– وتحديدا أصحاب نظرية السلام الديمقراطي– أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض، وأنها نادرا ما تلجأ إلى العنف لتحل مشاكلها، فالحرب حسب هؤلاء هي نتاج للتناقضات الفكرية والسياسية والحضارية، وأن تطبيق الشعوب للديمقراطية سوف يسمح لها بتخفيف هذه التناقضات، لأن الديمقراطية تتيح بطبيعتها مؤسسات مسئولة تجعلها أكثر تقديرا للمجازفات، في حين أن الأنظمة الدكتاتورية هي بطبيعتها تضع أخطر القرارات–بما في ذلك قرارات الحرب– بين يدي فرد أو قلة عديمة المسؤولية.[2]

فقد أعطى كانط أهمية كبيرة لدور القيم المشتركة بين الشعوب في الحيلولة دون نشوب الحروب، والدول الديمقراطية برأيه هي أكثر سلما لأنها تضمن حقوق وحرية الأفراد من خلال تأسيس نظام سياسي يقوم على الفصل بين السلطات، قواعد القانون وحكومة تمثيلية.[3]

وفي دراسات تاريخية مقارنة للفترة الممتدة من القرن الثامن عشر إلى النصف الأول من القرن العشرين، وصل الباحثان مايكل دويل ودين بابست إلى نتيجة مفادها أن النظم الليبرالية الديمقراطية، على الرغم من اشتراكها في حروب عدة مع النظم غير الليبرالية، فإنها لم تهاجم نظيراتها الليبرالية أو تقاتلها.

وبتفكك الاتحاد السوفيتي جرى التساؤل عن خيارات نقل الديمقراطية إلى الدول الأخرى، حيث تم التركيز في هذا الجانب على المؤسسات الدولية ومبدأ الاشتراطية، بدل التدخل العسكري الذي يفضي إلى مزيد من الفوضى والنزاعات كما حدث في الصومال أو يوغوسلافيا.[4]

ومثل التفكير الليبرالي المؤسسي أو المذهب الليبرالي المؤسسي الجديد تطورا شاملا في النظرية الليبرالية منذ الثمانينات حتى المرحلة المعاصرة، بتركيزها على ضرورة وجود المؤسسات الدولية، التي تساعد على إدارة السياسة الدولية سلميا في كافة المجالات التي تتطلب التعاون. وترى الليبرالية المؤسسية الجديدة أن المؤسسات الدولية يمكن أن تساعد للتغلب على النزعة الأنانية للدول عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الانية لصالح فوائد اكبر للتعاون الدائم.

---

[1] المرجع نفسه، ص 314.

[2] أبو خزام إبراهيم، الحروب وتوازن القوى (دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام)، ط1. لبنان، منشورات الأهلية، 1999ص31

[3] جهاد عودة، المرجع السابق. ص 141

[4] جون بيلس، ستيف سميث ،المرجع السابق ، ص330

ومن جانب آخر يثق الليبراليون المؤسسيون بإمكانية تعزيز سيادة القانون وتطوير المؤسسات الدولية والممارسات التي من شأنها أن تخفف من حدة معضلة الأمن بين الدول، وهنا تحديدا تجب الإشارة إلى أن المؤسسية الليبرالية الجديدة هي أساسا إصلاحية لا ثورية، فهي لا تسعى إلى تغيير البنية الأساسية الخاصة بنظام الدول بل إلى تعديل تلك العوامل التي حددها منظرو الواقعية على أنها الأسباب الرئيسية للحرب.[1]

وترى الليبرالية المؤسساتية أن النزاعات تحدث لغياب مؤسسة دولية لها القدرة على فرض النظام بدل الفوضى، بالإضافة إلى عجز الدول على أداء وظائف معينة، فضلا في الانحراف عن الوظيفة الأساسية في تحقيق أهداف الرفاه والعيش الكريم للأفراد داخلها، وحسب جوزيف ناي فإن أهمية التجارة لا تكمن في أنها تحول دون وقوع الحروب بين الدول، ولكن لأنها قد تقود الدول إلى تحديد مصالحها على نحو يجعل الحرب أقل أهمية من وجهة نظر تلك الدول، أو بمعنى آخر، أن التجارة تؤدي إلى إحداث تغيير في رؤية الدول للفرص المتاحة، وهذا بدوره قد يؤدي إلى إحداث تغيير في التركيبة الاجتماعية للشعوب التي تصبح أكثر عزوفا عن الحرب.[2]

وحسب جوزيف ناي فإن المؤسسات الدولية تتيح سبلا عدة لحل النزاعات، ففي المجموعة الأوروبية مثلا، تتم المفاوضات داخل مجلس الوزراء واللجنة الأوروبية وكذا محكمة العدل الأوروبية، فالمؤسسات تخلق مناخا تتحقق في ظله أحلام السلام المستقر.[3]

وفي هذا الإطار أكد تشمبيل أن إقرار السلام بين الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية كان بفعل إنشاء المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والناتو، والجماعة الأوروبية للفحم والصلب، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وهو يرى أن تأثير إنشاء هذه المؤسسات في ضمان السلام كان بنفس أهمية تأثير الدمقرطة والاعتماد المتبادل.[4]

كما اعتبر روبرت كيوهان أن تجنب النزاع المسلح في أوروبا لفترة ما بعد الحرب الباردة يقوم أساسا حول ما إذا كانت الميزة الأساسية للعقد القادم هي استمرار نموذج التعاون المؤسساتي.

ويؤكد الليبراليون المؤسساتيون أنه إذا كان تأثير المؤسسات ضعيفا أو منعدما على سلوك الدول، فإن ذلك يدفع بصناع القرار إلى انتهاج سياسات مصلحية، الهدف منها مضاعفة القوة، مما يدفع الآخرين إلى تبني سياسات مماثلة، تنتهي دوما بإثارة النزاعات والحروب، كما أن خرق

---

[1] Scott Burchill, Liberalism, in Andrew Linklater (ED), Theories Of International Relations, New York, PALGRAVE MACMILLAN ,2005, P. 65.

[2] ناي جوزيف س، مرجع سابق. ص ص64-65

[3] المرجع نفسه، ص 66

[4] مورافسيك آندري، الاتحادية والسلام: منظور ليبرالي-بنيوي، ترجمة عادل زقاغ.
https://www.liberaldemocraticpartyofiraq.com/serendipity/index.php?/archives/649-unknown.html

الدول لالتزاماتها تجاه التعهدات والاتفاقيات الدولية، يقف عائقا أمام دعم التعاون بين الدول، ويشجع حدوث النزاعات على المستوى الدولي.

بناء عليه تقوم المؤسسات الدولية بتعزيز الميول السلمية وبتقليص تأثير الفوضى الدولية وتحجيمها بأربع طرق:[1]

– إنها توفر إحساساً بالديمومة والاستمرار فمثلا ثمة توقع من قبل الأوروبيين الغربيين ببقاء الإتحاد الأوروبي، ويريد الكثير من الدول الأوروبية الأخرى الانضمام إليه يوما ما.

– إن المؤسسات توفر فرصا لزيادة التبادل التجاري، فإذا كان شعب ما يحصل على نسبة أعلى من التبادل اليوم فقد يحصل غيره على نسبة أكثر غدا، فالوقت كفيل بتحقيق التوازن.

– توفر المؤسسات جريان المعلومات وزيادة معرفة الدول بعضها ببعض.

– إنها توفر السبل الملائمة لحل الخلافات.

يطرح (روبرت جيرفس Robert Jervis) هذا التفكير الليبرالي بشكل تكون فيه فعالية المؤسسات الدولية ذات أثر فعال على التعاون الدولي فهو يرى "إن التعاون سيكون أكثر شمولية كلما كانت المؤسسات الدولية أكثر فعالية".

ترتبط الليبرالية المؤسسية الجديدة بنظام دولي يتوفر فيه شرطان رئيسيان:[2]

– يجب أن يكون بين الفاعلين من الدول وغيرها مصالح متبادلة يرجى الحصول عليها نتيجة لعملية التعاون.

– أن يكون التغيير في درجة (المأسسة Institutionalization) يمارس تأثيرا قويا في سلوك الدول.

لقد عرفت نظرية السلام الديمقراطي عديد الانتقادات، من بينها أن غياب حالات تنازعية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية يعود حسب جوان قوا–إلى وجود مصلحة مشتركة في احتواء الاتحاد السوفياتي أكثر منه تقاسم المبادئ الديمقراطية كما أن تناقضات الأنظمة لا تدفع إلى الحرب بالضرورة وتماثلها لا يمنع الحرب.[3]

كما اعترف فوكوياما–الذي كان من أهم مؤيدي فرضية السلام الديمقراطي–أن افتراض نشر الديمقراطية على المستوى العالمي لن ينهي حالة التوتر، لأن الحرب ليست دائما كفاح من أجل قضية عادلة، فالسلام والرخاء أيضا يولّدان الملل. وحسب فوكوياما، تفيد التجربة بأنه متى لم

[1] محمد إحسان، الصراعات الدولية في القرن العشرين، ط1، أربيل، دار آراس للطباعة والنشر، 2000، ص 65، 66.

[2] Robert keohan, International Institution and State Power, Colorado Westview Press, 1989, P. 11.

[3] أبو خزام إبراهيم، مرجع سابق. ص31

يتمكن الناس من الكفاح في سبيل قضية عادلة بسبب انتصار تلك القضية العادلة، سيصارعون من أجل الصراع.[1]

6- المدخل الاقتصادي لتفسير النزاعات: يتكون من بعض النظريات الماركسية وغير الماركسية التي يمكن توضيحها فيما يلي:

أ- نظرة الماركسيين للنزاع الدولي: تستمد المدرسة الماركسية إطارها الفكري من كتابات كارل ماركس Karl Marx وفريدريك انجليز Friedrich Engels ولينين Lenin، وقد لاقت هذه المدرسة اهتماما كبيرا من قبل دارسي العلاقات الدولية كونها تمدهم برؤية واضحة عن أسباب النزاعات الدولية.[2]

ترى الماركسية في البيئة الاجتماعية والاقتصادية المحرك الأساسي لسلوك الدولة، وتكون السياسة الخارجية بهذا الشكل انعكاسا لمصالح وصراعات الطبقات داخل الدولة، أي أن النزاعات الدولية لا تجد مصدرها إلا في الصراعات الطبقية داخل الدول المعنية، وعلى المستوى الدولي، فالماركسيون يعتبرون أن الرأسمالية هي التي تسببت في الصراعات الدولية، وانه لا يمكن التخلص من هذه الظاهرة إلا بتخلص "البروليتاريا الموحدة" من النظام الرأسمالي.[3]

واعتبر الماركسيون أن الطبقة الحاكمة في المجتمع الرأسمالي قد تدفع بالدولة إلى الحرب عند ازدياد الصراع الطبقي، وذلك بهدف تغليب المشاعر الوطنية على المشاعر الطبقية عند الطبقة العمالية.[4] ويعني ذلك أن القادة السياسيين في المجتمعات الرأسمالية يفتعلون النزاعات الخارجية لاحتواء الحركات العمالية والتخلص من مطالبهم.

ويرى كارل ماركس أن التاريخ كله هو تاريخ الصراع بين الطبقات حاكمة ومحكومة، ومن هذا الصراع يخرج النظام الجديد، ونموذج ماركس في دراسة المجتمع وتحولاته تتضمن فكرة (الطبقة الحاكمة) ونقيضها (الطبقة المعارضة) والفكرة المركبة (نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي جديد.[5]

يدعي لينين أحيانا أن الرأسمالية تسبب الاستعمار والحروب، ويحاج في أحيان أخرى بان الرأسمالية تفسر فقط نزعة الأمم إلى الإمبريالية، وان المنافسة وتوزيع القوة يفسران لماذا تؤدي هذه النزاعات إلى الحرب، فالنمو الهائل للقوة الاقتصادية والعسكرية للدولة يدفعها إلى محاولة الحصول على مكانة أفضل في النظام الدولي، فكل إضافة جديدة تقريبا إلى صفوف الدول الكبرى تنتهي إلى إثارة عدم الاستقرار العالمي والحرب، فالحرب البوليبونيزية قبل أكثر من آلفي عام يرجع سببها

---

[1] المرجع نفسه، ص34-35
[2] فتيحة فرقاني، المرجع السابق، ص 32.
[3] عبد القادر محمودي، المرجع السابق، ص 49.
[4] ناصيف يوسف حتي، المرجع السابق، ص.316.
[5] حسين بوقارة، المرجع السابق، ص 27.

بكلمات توسيديدس الشهيرة إلى"نمو قوة أثينا والخوف الذي سبب ذلك في إسبرطة، إدوارد هالي كار يصور هذه الحالة "مشكلة التغيير السلمي" بأنها المعضلة المركزية للعلاقات الدولية.[1]

وعليه فإلى جانب مفهوم "الصراع الطبقي "The Class Struggle، يعتمد الماركسيون على مفهوم "الإمبريالية" لتفسير النزاعات، والمقصود بهذا المفهوم بشكل عام التوسع بهدف الهيمنة والسيطرة مما يخلق النزاع مع دول أخرى، ويعد أفلاطون أول من لاحظ هذه الظاهرة السياسية حين رأى أن الدول تضطر للتوسع خارجيا عندما يصبح إنتاجها الاقتصادي غير كاف لمعيشة شعبها، الأمر الذي يؤدي إلى الدخول في حروب مع الدول الأخرى.[2]

يبين هذا التعريف أن الإمبريالية هي نتيجة للصراع الطبقي، وبالتالي فإن المفهوم الأول تابع للمفهوم الثاني، كما قدمت روزا لكسمبورغ R.Luxembourg نظرية ماركسية للإمبريالية تقوم على مفهوم فائض القيمة الذي يميز الحافز الفعلي في نظام الإنتاج الرأسمالي، تقول إن الفائض القيمة وزيادته لا يمكن أن يحصل في مجتمع رأسمالي صرف بل أن ذلك أطراف أدت لتحقيقه والمقصود بذلك توفير قدرة شرائية واستهلاكية خارج المجتمع الرأسمالي.

إذن، حسب ليكسمبورغ، فالإمبريالية تحدث من خلال التفاعل الذي يحصل بين مجتمع رأسمالي ومحيط رأسمالي، وتعرف ليكسمبورغ الإمبريالية كتعبير سياسي لتراكم رأسمالي في التنافس للهيمنة على ما تبقى من المجتمعات غير رأسمالية الإمبريالية في رأيها تؤدي إلى النزاع والعنف بين الدول الرأسمالية المتنافسة وأيضا بينها وبين الدول غير الرأسمالية.[3]

بشكل عام، النظرية الماركسية لا تعتبر النزاع الدولي ظاهرة مستقلة، ولكنها، وعلى غرار الظواهر الأخرى– كالدين والسياسة– والأفكار – تعكس طبيعة العلاقات الاقتصادية السائدة في المجتمع، وعلى هذا الأساس، فان العلاقات الدولية إنما تعكس دائما الصراع من اجل الثروة، ومن هذا المنظور فإن السياسات الخارجية للدول المصنعة تعكس من جهتها مصالح رأسمالية داخلية تعمل على تمريرها بتسخير دبلوماسية الدولة.[4]

ب– النظريات الاقتصادية غير الماركسية: منها نظرية هوبسون Hobson التي ظهرت في مطلع القرن العشرين والتي تلتقي في خطوطها الرئيسية مع النظرية اللينينية في تفسير ظاهرة الاستعمار والصراع.

عكس أفلاطون، يرى هوبسون Hobson أنه عندما يتعدى الإنتاج في الدول الرأسمالية القدرة الاستجوابية للمجتمع، يصبح هناك فائض إنتاجي بحيث تضطر الدولة لتصريفه خارجا عبر

---

[1] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، المرجع السابق. ص 183.
[2] ناصيف يوسف حتي، المرجع السابق، ص 316.
[3] المرجع نفسه، 317.
[4] نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسات المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج، ط1، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص 315

إيجاد أسواق له، فتعتمد في رأيه سياسة إمبريالية وهو ما يعرف الإمبريالية بأنها سلوك سياسي ناتج عن مصالح طبقات معينة في المجتمع.[1]

ثم هناك النظرية الأخرى التي تقول أن الدول تشتبك في صراعات تصل بينها إلى نقطة الحرب المسلحة رغبتها في رفع مستوى حياتها (الحصول على إقليم أكبر وموارد إضافية للقضاء على المشكلات الاقتصادية الداخلية).

7- المدخل الاجتماعي (السوسيولوجي) لتفسير النزاعات: تركز هذه النظرية على الجوانب الاجتماعية لظاهرة النزاع وتتشابك وتتماثل آراء ونظريات هذا الاتجاه مع بعض الآراء التي سبق تحليلها وعلى العموم فإن هذه النظرية تتكون من الاتجاهات النظرية الآتية:

أ- **النظريات الديموغرافية:** أصحاب هذه النظرية هم (بول هاوزر الأمريكي، بول ريبو الفرنسي، وهيل البريطاني)، وهي تجمع إلى جانب مضمونها السوسيولوجي بعض الأبعاد الاقتصادية والجيوبوليتيكية الواضحة، لذلك نجدهم يقتبسون منطلقاتهم النظرية من النظريات الديموغرافية التي ارتكزت على مسلمة مالتوس Malthus حول عدم التناسب بين السكان وإمكانات الأرض، يعتقد أصحاب النظريات الديموغرافية أن الزيادة السكانية الهائلة تشكل السبب الرئيسي للنزاعات والحروب الدولية، إذ يرون أن هذه الزيادة تدفع بالدول إلى البحث عن مجال حيوي يمكن أن يستوعبها، كما أن الدول قليلة السكان تجد نفسها مجبرة على الدفاع عن نفسها ضد الخطر الذي تواجهها به الدول كثيرة السكان.[2]

وفي هذا الصدد يشير عالم الاجتماع الأمريكي بول هاوزر P.Hauser إلى ما يسميه ب "الثورة الديموغرافية" التي يعتقد بأنها سوف تقود إلى أزمة عالمية، ويعلل ذلك بقوله إن الكرة الأرضية محدودة والمجال الحيوي ضيق ولا يستطيع أن يستوعب كل تلك الضغوط والزيادات السكانية العائلة، ويرى هاوزر أنه إذا لم تثمر جهود التنمية في الدول المتخلفة بحيث يمكنها أن ترفع من مستوى معيشة شعوبها، فإن علينا أن نتوقع ممارسة العدوان من جانب عدد كبير من الدول الجائعة نتيجة لهذه الضغوط السكانية الهائلة.[3]

ويقول عالم الاجتماع الفرنسي بول ريبو P. Ribot أن الحروب الحديثة عملية بيولوجية في الأساس، ويقدر أن عنف هذه الحروب يتناسب بشكل طردي مع حجم الفائض البشري الذي يمثل القوة الرئيسية الضاغطة في اتجاه وقوع الحرب.

أما الأستاذ "هيل" الذي يقول أن معدلات النمو السكاني العالية تؤدي إلى مضاعفة التوترات الدولية وتقلل من فرص عدم الاستقرار". وقد أيد هذا الاتجاه كل من أرلوند توينبي A.Toynbee

---

[1] ناصيف يوسف حتي، المرجع السابق ، 316.
[2] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص. 242.
[3] المرجع نفسه، ص242.

وبرتراند راسل B.Russel حيث يعتبران المشكلة الديموغرافية خطرا داهما ليس فقط على السلم الدولي وإنما على المجتمع الإنساني كله.[1]

نجد أيضا عالم الاجتماع الفرنسي غاستون بوتول G. Bouthoul يرى أن للحرب وظيفة ديموغرافية تتمثل في دورها في تبطيئ النمو الطبيعي للسكان أو على حد تعبيره "التبطيئ الديموغرافي Relaxation Démographique".[2]

وتتفرع عن هذه النظرية نظرية أخرى تسمى بنظرية الدورات الديمغرافية والتي ترى بأن كل الدول تمر في تطورها السكاني بثلاث مراحل: مرحلة النمو البطيء، ثم مرحلة الانفجار، ثم مرحلة الاستقرار والتوازن التي تبقى فيها معدلات النمو عالية نسبيا، ففي المرحلتين الثانية والثالثة يتجه الضغط السكاني بهذه الدول نحو العدوان وشن الحروب للحصول على مجال حيوي أوسع وموارد اقتصادية كافية لمواكبة هذا النمو الديمغرافي.

ب- نظرية النخبة المسيطرة أو نظرية المركب الصناعي العسكري: يتزعمها الأمريكي "رايت ميلز"،[3] وترجع هذه النظرية أسباب النزاعات الدولية إلى مجموعات المصالح أو النخب الحاكمة في الدول، وهي النخب التي لها دور في إنتاج النزاعات خدمة لمصالحها الخاصة، حتى وإن تعارضت مع مصالح الدولة،[4] وتسمى هذه النظرية أيضا بنظرية المركب الصناعي العسكري Military Industrial Complex Theory، للإشارة إلى ارتباطات رسم السياسات بين الحكومات والقوات المسلحة الوطنية، والمؤازرة الصناعية التي تتلقاها هذه الأخيرة من القطاع التجاري في موافقة سياسية على الأبحاث والتطوير والإنتاج والاستعمال والدعم للتدريب العسكري والأسلحة والمعدات والمنشآت، ضمن سياسة دفاع وأمن وطنين،[5] وقد طورت هذه النظرية انطلاقا من مثال الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنه بعد الحرب العالمية الثانية كان هناك تحالف بين رجال السياسة والصناعة، وقد فسرت هذه النظرية الأوضاع النزاعية معتبرة أن اقتصاد الدول الرأسمالية الكبرى –خاصة الولايات المتحدة–هو اقتصاد حرب، تسود به الرغبة في تسويق الأسلحة وتجريبها في أماكن النزاع، وجعل هذا الأخير ذا عوائد مستمرة.

يمكن الإشارة في هذا السياق؛ إلى أن هذه النخبة المسيطرة تعمل على توفير الأسباب، التي تساعد على خلق مناخ من اللامبالاة السياسية في أوساط الرأي العام الأمريكي مثلا، من خلال

---

[1] المرجع نفسه، ص 243.

[2] محمد طه بدوي، المدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1972، ص 150.

[3] تنسب هذه النظرية إلى رائد نظرية النخبة: رايت ميلز Charles Wright Mills عالم اجتماع أمريكي (1916-1962)، كان موضوع اهتمامه دراسة الصراع والنزاع وأنماط التطرف، وقد اشتهر بنقده التحليلي لرأسمالية المجتمع الأمريكي، قدم إسهامات مهمة بشأن تطوير مقترب النخبة في الدراسات السياسية والاجتماعية.

[4] ثامر إبراهيم كامل هاشم، المرجع السابق، ص174

[5] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، ط01، الأردن، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010، ص174

سيطرتها شبه الكاملة على أدوات الاتصال الجماهيري، حتى لا يكون هذا الرأي العام في وضع يمكنه من الاعتراض.[1]

ج- نظرية الاحتياجات الإنسانية الأساسية Basic Human Needs: عبارة عن مقاربة Approach تحاول فهم الاتيولوجيا التي تقف وراء حدوث وانتشار النزاعات على صعيد المجتمعات المختلفة، من خلال التركيز على وجود حاجات عالمية محددة وجب إشباعها للأفراد والجماعات للوقاية من أو لحل النزاعات المدمرة، وغالبا ما يتم نسب هذه المقاربة إلى المفكر الأسترالي جون بيرتون John Burton مع انه ليس أول من تحدث عنها، ومن أهم روادها، الباحث الاجتماعي ابراهام ماسلو A.Maslow، مارشال روزنبيرغ M.Rosenberg ومانفريد ماكس نيف M.Max Neef

تقوم هذه النظرية على افتراض أن جميع البشر لديهم احتياجات أساسية يسعون لإشباعها، وأن النزاعات تحدث وتتفاقم، عندما يجد الإنسان أن احتياجاته الأساسية لا يمكن إشباعها، أو أن هناك آخرين يعوقون إشباعها،[2] وتشمل الاحتياجات الأساسية ما هو مادي وما هو معنوي، فالحاجة إلى الطعام والمسكن والصحة كلها حاجات مادية، بالإضافة إلى ذلك فإن هناك حاجات غير مادية مثل الحاجة للحرية والحاجة للانتماء والهوية والحاجة للعدالة، وفقاً لهذه النظرية فإن النزاعات تحدث عندما يشعر الفرد أو الجماعة بأن أحد هذه الاحتياجات غير مشبعة، وعليه فإن حل المنازعات هو أسلوب يسعى إلى إيجاد مشبعات Satisfiers لهذه الاحتياجات.[3]

بالنسبة لجون بيرتون John Burton، هناك احتياجات لدى الأفراد، فإذا غابت تلك الاحتياجات تنعدم العلاقات الاجتماعية والتنظيمية، أما على المستوى الدولي، فهناك احتياجات أساسية للدول، هي الأمن والاستقرار، فإذا كان النظام الدولي القائم لا يوفر هذه الاحتياجات الأساسية تسعى الدول لتحقيقها بطريقة فوضوية.[4]

د- نظرية الحرمان النسبي Relative Deprivation Theory: شكلت نظرية الاحتياجات حافزا لظهور نظريات أخرى برزت لتحديث هذه النظرية، وهي تنطلق من شرح الحرمان النسبي؛

---

[1] أحمد فؤاد رسلان، المرجع السابق، ص 221.

[2] زياد الصمادي، حل النزاعات: نسخة منقحة للمنظور الأردني، برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة ،2010/2009 ص:43.

[3] طرح عالم النفس Maslow Abraham في ورقته البحثية "A Theory of Human Motivation" نظريته " التسلسل الهرمي للاحتياجات Hierarchy of Needs أو ما اشتهر بنظرية هرم ماسلو ، حيث قسم الاحتياجات البشرية إلى خمس أقسام مرتبة هرميا، حيث يجب إشباع نوع معين من الحاجات البشرية للانتقال إلى نوع ثان: 4- الاحتياجات الفسيولوجية، كالأكل والشرب 3- احتياجات الأمان، كالسلامة الجسدية والأمن بمختلف أنواعه 2- الاحتياجات الاجتماعية ، كالصداقة والعلاقات الأسرية 1- الحاجة للتقدير، الثقة بالنفس واحترام الآخرين 1- الحاجة لتحقيق الذات، كالإنجاز والابتكار. أنظر: صلاح الدين الجماعي، الاغتراب النفسي الاجتماعي وعلاقته بالتوافق النفسي والاجتماعي، ط1، الأردن،عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2009 ص ص:87،86.

[4] John Wear Burton, violence explained the sources of conflict violence and crime and their prevention, UK : Manchester, Manchester University Press, 1997, pp : 33-39.

الذي يعبر عن حالة نفسية واجتماعية ديناميكية، تنتج عن التناقض بين أوضاع الفرد أو المجموعة من البشر، وتطلعاتهم في الحصول على الرفاهية أو الأمن أو تحقيق الذات،[1] ومن ثم فإن إدراك الحرمان هو الحافز الرئيسي للعصيان، ومن أهم المحاولات في تفسير قيام الثورات ما قدمه تيد غور Ted Gurr *سنة* 1970م في كتابه لماذا يثور البشر؟ ?Why Men Rebel، والذي طرح فيه فرضية تقوم على أن الثورة هي نتاج تلاق بين الحرمان وتدهور شرعية النظام السياسي، وكلما زادت رقعة الحرمان في المجتمع، كلما تقلصت شرعية النظام السياسي، وكلما نمت الأفكار الثورية كلما صارت إمكانية إقدام الأفراد على الثورة والتمرد أكبر.[2]

هـ- النظرية البنيوية للعدوان The Structural Theory of Agressio: عند يوهان غالتونغ ترجع هذه النظرية أسباب النزاع إلى السعي الدول إلى تصحيح وتعديل بعض المجالات التي تعاني من الاختلال والانخفاض مما يؤدي إلى النزاع مع الدول الأخرى.

اعتمد غالتونغ على مفهوم "اختلال التوازن في المركز" وأنطلق من ثنائية (منخفض- عالي) عند تصنيف المركز في كل المجالات، وأعتبر أن كل وحدة سياسية موضوع تحليل تصنف في مجالات خمس مثلا: الثقافة، الدخل، القوة، السمعة. ويكون إذن التصنيف إما عال أو منخفض وبالتالي يمكن أن تصنف الوحدة عاليا في كل المجالات أو يكون تصنيفا منخفضا في كل مجالات، لكن في معظم الأحيان تكون الوحدات ذات تصنيف مختلط أي عال في بعض المجالات ومنخفض في البعض الأخر، مما يخلق ما أسماه غالتونغ:" اختلال التوازن في المركز"، أمام هذه الاحتمالات الثالث الذي هو الاختلال في المركز، إذ تحاول الوحدة السياسية أن تقضي على الاختلال بالتخلص من التصنيف المنخفض عن طريق محاولة تحويله إلى تصنيف عالي.

ويعبر عن هذه العدوانية حسب غالتونغ، عند الإنسان في ارتكاب الجرائم والعنف وعند الجماعة تأخذ شكل الحرب أو النزاع بالمعنى العام. ويقول غالتونغ أن:"الاختلال في المركز" ليس سببا وحيدا للعدوان، بل قد تحدث هذه الأخيرة لأسباب أخرى، وفي المقابل يرى أن حالات الاختلال في المركز تزيد من احتمالات السلوك العدواني بشكل كبير.[3]

و- نظرية النزاع الاجتماعي المتأصل Protracted social conflict تحدث النزاعات الاجتماعية الطويلة الأمد عندما تحرم الجماعات من إشباع حاجاتها الأساسية على أساس الهوية أو الطائفية أو العرقية، والحرمان هو نتيجة لسلسلة سببية معقدة تنطوي على دور الدولة ونمط

---

[1] خالد زكي، الصحافة والتمهيد للثورات، ط01، مصر، القاهرة، دار العربي للنشر، 2015، ص 19،20.

[2] أحمد زايد، "أركيولوجيا الثورجة وإعادة البعث للطبقة الوسطى"، **مجلة الديمقراطية**، السنة الحادية عشر، العدد 13، أفريل 2011، ص 21،22.

[3] ناصيف يوسف حتي، المرجع السابق ،ص311، 312.

الروابط الدولية، فضلا عن الظروف الأولية والإرث الاستعماري، التاريخ المحلي، وتعدد الطوائف في المجتمع تلعب دورا هاما في نشأة الصراع الاجتماعي المتأصل.[1]

يرى إدوارد آزار Edward E Azar أن مصادر النزاعات الاجتماعية المتأصلة تكمن داخل الدولة نفسها أكثر مما تكمن فيما بين الدول مع وجود أربع مجموعات من المتغيرات التي تتحكم في عملية تصعيد النزاع وهي:

– الجماعة هي وحدة التحليل الأساسية في النزاعات الاجتماعية المتأصلة، سواء بوصفها طائفة دينية أو عرقية، فالمجتمعات المتعددة الطوائف تتشكل نتيجة لسياسات الانقسام، سواء من القوى الاستعمارية السابقة من خلال الخصومات التاريخية التي تسفر عن هيمنة جماعة واحدة على الجماعات الأخرى أو ائتلاف بين جماعات طائفية، لا تستجيب لاحتياجات الفئات الأخرى في المجتمع.[2]

– قدرة الجماعات على تحصيل الحاجات الأساسية والتنموية حيث تبرز حاجة البقاء الجسدي الفردي والجماعي، والرفاه وهذه الاحتياجات الأساسية نادرا ما تكون بالتساوي أو بالعدل حيث أن مجموعة واحدة من الأفراد تتمتع بوفرة الحاجات بينما البعض الآخر لا، مما يؤدي إلى الإحساس بالظلم الناتج عن حرمان الحاجة بشكل جماعي، والحاجات ليست مادية فقط بل أيضا معنوية كالاعتراف بالوجود ومدى المشاركة في المؤسسات السياسية.[3]

– دور الدولة هو ضمان أن تكون جميع الطوائف الخاضعة لولايتها قادرة على تلبية احتياجات الإنسان الأساسية، حيث يشير إدوارد آزار أن الدول التي تعاني من النزاعات الاجتماعية المتأصلة، نجد فيها ميل السلطة السياسية إلى هيمنة مجموعة طائفية واحدة تستخدم مواردها للحفاظ على السلطة، حيث يلخص إدوارد آزار هذا في قوله: "تفاقم مثل هذه الأزمات بفعل المواقف المتباينة وحالات التنازع الموجودة تقلل من قدرة الدول على تلبية الاحتياجات الأساسية، مما يؤدي إلى مزيد من الأزمات ولذلك فنوع النظام ومستوى شرعيته متغيرات مهمة في الربط بين الاحتياجات و النزاع الاجتماعي المتأصل.[4]

– الروابط الدولية حسب إدوارد آزار يمكن أن تتخذ شكلين شكل التبعية، أو شكل العميل بتشويه النظم الداخلية السياسية والاقتصادية، بترتيب تحالفات مع رأس المال الدولي و رأس المال المحلي والدولة أو علاقات عملاء، ترتيبات تكفل بموجبها أمن الدول في مقابل الولاء والطاعة وبالتالي إتباع سياسات محلية وأجنبية مفككة، ومناقضة لاحتياجات الجمهور الخاص بها. هذه

---

[1] محمد احمد عبد الغفار، المرجع السابق، ص 140.

[2] Edward E Azar, The Management of Protracted Social Conflict: Theory and Cases, Aldershot: Dartmouth, Without edition, 1990, p7.

[3] محمد احمد عبد الغفار، المرجع السابق، ص 142.

[4] Edward E Azar, op cit, p11.

الشروط إن توفرت مع وجود الديناميكيات تؤدي إلى النزاع، من خلال أفعال الجماعات واستراتيجياتها المتمثلة في الوصول إلى السلطة، أو الحكم الذاتي أو الانفصال أو وضع برامج ثورية. وفي معظم الحالات تكون استجابة الحكومات الضعيفة للمظالم الجماعية في شكل قمع قسري، أو دور أساسي بالمشاركة في الاختيار لتجنب إشارات خارجية من ضعف وهزيمة، لكن فشل الخيار في المشاركة يؤدي إلى مزيد من القمع للجماعات وبالتالي نزاع.[1]

لقد لاحظ إدوارد آزار أن النزاعات الاجتماعية المتأصلة تحدث بصفة أساسية في الدول النامية، التي تتسم في الغالب بالنمو السكاني السريع مع محدودية الموارد، والقدرة السياسية المحدودة. وعلى هذا الأساس اعتبر آزار أن النزاع الاجتماعي المتأصل هو "العلاقة المتشابكة من التخلف والحرمان الهيكلي وانقسامات الهوية.

8- المدخل الجيوبولتيكي لتفسير النزاعات الدولية: عرفت الدراسات الجيوبوليتكية تطورا كبيرا في فترة ما بين الحربين العالميتين وبشكل أخص في ألمانيا على يد فريدريك راتزل Ratzel Friedrich وكارل هوشهوفر Karl Haushofer، وفي الدول الانجلوساكسونية (هالفورد ماكيندر H. Mackinder، وألفرد ماهان Alfred T.Mahan ونيكولاس سبيكمان Spykman Nicolas وديسيفرسكي Alexander P.de Seversky) وانصبت تحليلاتهم على علاقة قوة الدولة بالجغرافيا، أي حدود الدولة بوضعها أو ما ستكون عليه الدولة من خلال تفاعلها في إطار الجغرافيا مع الدول الأخرى.[2]

تحاول النظريات الجيوبوليتيكية تفسير النزاع الدولي من زاوية علاقة عملية النزاع وديناميكياته بظروف المكان الطبيعي والضغوط التي يولدها على سلوك الدول الخارجي، وفي تعريف المدرسة الألمانية التي لها الريادة في هذا المضمار، فإن الجيوبوليتيكس هي: "علم علاقة الأرض بالعملية السياسية، وهي علم الكائنات السياسية في مكانها وبيئتها، بمعنى آخر أن الجيوبوليتيكس هي الضمير الجغرافي للدولة.[3]

وفي هذه الإطار توجد عدة فرضيات تؤسس لهذه العلاقة الموجودة بين القرب الجغرافي والسلوك النزاعي:

- التلاصق الجغرافي يزيد من احتمالات حدوث نزاعات بين الدول.
- والنزاع بين الدول المتلاصقة جغرافيا أشد درجة وأكثر انتشارا منه بين الدول المتباعدة.[4]

---

[1] محمد احمد عبد الغفار، المرجع السابق، ص 144، 145.
[2] فتيحة فرقاني، المرجع السابق، ص 34.
[3] ثامر إبراهيم كامل هاشم، المرجع السابق، ص129.
[4] رياض بوزرب، المرجع السابق، ص 29.

ولهذا فإن المقومات الطبيعية تؤثر على صانع القرار ويمكن أن تشكل أحد مصادر النزاع الدولي، وهي متعددة أهمها:[1]

– الملامح المكانية: الموقع، حجم الدولة، شكل الدولة.

–المظهر الخارجي الطبيعي: التضاريس، المناخ .

–الموارد الطبيعية: الموارد المائية، التربة، الموارد المعدنية، النبات الطبيعي، الثروة الحيوانية.

إن أراء الكثير من المفكرين تؤكد على هذه العلاقة، حيث كتب كوتيليا kautilia في القرن الرابع" أن نقاط الخلاف تزداد بين الدول المتجاورة التي تصبح بالتالي أعداء طبيعيين"، ويرى فريدريك شومان F. Shcuman أن "كل دولة عدو محتمل لجيرانها وحليف محتمل لجيران جيرانها، والقرب الجغرافي يغذي التنافس في السيطرة على مناطق الحدود التي ما إن يتم السيطرة عليها حتى تعطي المسيطر تفوقا في القوة على جيرانه".[2]

وقد أكد "كارل ريتر Ritter" على أهمية المساحة التي تشغلها الدولة بالنسبة لسكانها واعتبرها قوة سياسية بذاتها، ومن هذا المعآنى انطلق Ritter إلى تبرير سياسات التوسع الإقليمي باعتبار أن ضغط السكان على الحيز المكاني الذي ينمون فيه يخلق فيهم الدوافع إلى الصراع من أجل البقاء، وذلك على أساس أن المجال الكبير يحفظ الحياة، وقد تفرع عن هذا المفهوم الجيوبوليتيكي الدافع إلى الصراع أفكار أساسية مثل فكرة المجال الحيوي والمناطق العظمى وهي تتبئ جميعا على المنطق القائل بأن توسع الدولة حق طبيعي تفرضه القوانين التي تحتكم في عملية التطوير البيولوجي والمادي لمختلف الكائنات الحية،[3] أما "راتزل"؛ فقد زعم أنه أمكنه التوصل إلى مجموعة المحددات التي بموجبها تنمو الدول وتتوسع رقعتها الإقليمية، ألا وهي:

– أن مساحة الدولة تنمو وتتزايد بنمو الحضارة الخاصة بها.

– أن نمو الدولة واتساع حدودها عملية لاحقة لمظاهر التقدم الأخرى الخاصة بسكانها، مثل التجارة والنشاط التبشيري.

– أن نمو الدولة يتم من خلال عمليات الدمج والاستيعاب للوحدات الأصغر منها.

– أن الحدود السياسية هي الكائن الحي الخارجي المغلف للدولة والذي يعكس نموها وقوتها ويضمن لها الأمن والحماية.

– أن الدولة تسعى أثناء مراحل نموها إلى ضم واستيعاب الأقاليم ذات القيمة السياسية مثل السواحل والأودية النهرية والسهول والمناطق الغنية بمواردها.

---

[1] محمد سمير عياد، المرجع السابق، ص 40.

[2] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص 308 .

[3] علي أحمد هارون، أسس الجغرافية السياسية، ط1، القاهرة، دار الفكر العربي، 1998، ص18.

– أن الحافز للنمو الإقليمي والتوسع يأتي للدولة البدائية من الخارج ومن حضارة أعلى منها، ومعنى ذلك؛ أن الدولة ذات المدنية الأعلى تميل إلى التوسع على حساب الدولة ذات الحضارة الأدنى.

–أن الميل نحو التوسع الأرضي والدمج والاستيعاب ينتقل من دولة إلى أخرى ثم ما يلبث أن يشتد ويتزايد بعد ذلك.[1]

حيث شبه راتزل في هذا الإطار الدول بالكائنات الحية التي ترتهن مقدرتها على النمو بمدى الحيز المكاني الذي تتحرك وتتفاعل فيه، لذلك استندت نظريته على فكرة الحدود المائعة التي لا ثبات فيها وأنها قابلة للزحزحة في مصلحة الدولة الأكثر قوة.[2]

أما البريطاني هالفورد ماكيندر فقد قسم العالم إلى ثلاث مناطق ترتكز فيها القوة السياسية المؤثرة في حركة التاريخ، هي المنطقة القارية والمنطقة البحرية والمنطقة المتوسطية بينهما، ولخص ماكندر نظريته في الثلاثيات بما يلي:[3]

– من يتحكم في شرق أوروبا يتحكم في قلب الجزيرة العالمية.

– من يتحكم في منطقة القلب يتحكم في الجزيرة العالمية.

– من يتحكم في الجزيرة العالمية يتحكم في العالم.

كما أن أهمية بعض المناطق الجغرافية تزيد من احتمالات دخول الدول في نزاعات من أجل السيطرة عليها، وذلك للأسباب التالية:[4]

– أن هذه الأقاليم قد تكون ذات أهمية إستراتيجية لطرف واحد أو أكثر، حيث أن الذي يسيطر على المنطقة موضوع النزاع تكون له مزية عسكرية واضحة على الدولة غير المسيطرة.

– قد تكون الأراضي ذات قيمة اقتصادية لوحدات أو أكثر من الأطراف لاحتوائها على ثروات طبيعة أو معدنية.

– تكون ذات أهمية لدولة معينة أو مجموعة من الدول لأسباب عقائدية أو دينية.

– قد تدخل الدول في نزاعات إقليمية لأسباب قانونية أو تاريخية.

9– النظرية البنائية لتفسير النزاعات الدولية: ظهرت البنائية (Constructivism) كنظرية في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة أواخر عقد الثمانينات من القرن العشرين، ويعد نيكولاس أوناف "Nicholas Onuf" أول من استعمل مصطلح "البنائية" في حقل العلاقات الدولية في كتابه "World of Our Making" عام 1989، إضافة إلى مقال ألكسندر وندت

[1] المرجع نفسه، ص18.
[2] فتيحة فرقاني، المرجع السابق، ص 34.
[3] محمد سمير عياد، المرجع السابق، ص 40.
[4] رياض بوزرب، المرجع السابق، ص 29.

"Alexender Wendt" الصادر عام 1992 بعنوان: "الفوضى هي ما تصنعه الدول من الفوضى: البناء الاجتماعي لسياسة القوة"[1]، والذي يلقب بأب البنائية لما قدمه من إسهامات في تطوير موقف التفسيريين الاجتماعيين "constructivist Social"[2]، كما مثلت كتاباته مرجعية لدراسة السياسة الدولية.

وقد ساهمت نهاية الحرب الباردة في إضفاء الشرعية والمصداقية على النظرية البنائية، لأن الواقعية والليبرالية أخفقتا في استباق هذا الحدث كما أنهما وجدتا صعوبة كبيرة في تفسيره، بل والأكثر من ذلك فشلتا في شرح التغير الشامل في المنظومة الدولية، بينما تمتلك البنائية تفسيرا له، خصوصا ما يتعلق بالثورة التي أحدثها ميخائيل غورباتشوف في السياسة الخارجية السوفياتية باعتناقه أفكارا جديدة كالأمن المشترك.[3]

وقد تنوعت اتجاهات البنائيين حيث نجد هنا البنائيين الوضعيون أو كما يسمون بالبنائيون الحداثيون "Constructivists Modernists" أمثال ألكسندر وندت "A. Wendt" وأنوف "Onuf" وكراتوشويل "Kratochwill"، فوندت قد ركز على أن الحقيقة الاجتماعية هي نتاج الفعل الاجتماعي، بينما اهتم "Onuf" بأثر اللغة، خصوصا الأقوال والعبارات أما كراتوشويل فإنه يقدم نقدا لمنهجية التيار الرئيس ويعتبرها محددة بتركيزها على الوضعية، كما يركز أيضا على اللغة وفلسفتها، ويخلص من ذلك إلى الاهتمام بالمثل والقواعد،[4] بالإضافة أيضا إلى كريستيان ريوس "Christian Rios" وسميث "Smith"، جون روجي "Jone Rogie"، إيمانويل إدلر "E .Adler" وفاينمور "Feinnemore" وكذلك بيتر كاتزنشتاين "Peter Katzenstein"،[5] وكل هؤلاء يهتمون بالثقافة والهوية والقواعد، ويقبلون أن مصالح الفاعلين ليست ثابتة بل متغيرة، وتنشأ من الإطار الاجتماعي،[6] كما يميلون إلى تبني إبستمولوجية وضعية، وفي المقابل نجد البنائيون ما بعد حداثيون أو البنائية النقدية، ومن أمثال ذلك: Rechard Ashley، David Campbell، Der Darian و Walker R.B.J، وهم أصحاب الإبستمولوجية ما بعد الوضعية ويرفضون المنهج الوضعي السائد في التيار الرئيس.

---

[1] كارين فيرك، "البنائية Constructivism "، تحرير تيم دان وآخرون، في كتاب: نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، تر ديما الخضرا، ط1، بيروت، لبنان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016،، ص 449

[2] -Robert Jackson and Georg Sorensen, Introduction to International Relations: Theories Approaches, third edition, New York: Oxford University Press, 2007, p164.

[3] عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، ط1، القبة القديمة، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007، ص 324.

[4] حسن الحاج علي أحمد، "العالم المصنوع: دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية"، **مجلة عالم الفكر**، المجلد 33، العدد 04، (أفريل 2005)، ص165- 189.

[5]- Robert Jackson and Georg Sorensen, Op, cit, p167.

[6] حسن الحاج علي أحمد، المرجع السابق، ص165- 189.

فهي نظرية نظامية (نسقية) تعتمد في جوهرها على علم الاجتماع، وعلم النفس الاجتماعي، وفيها تعتبر الهويات والمصالح المتغير التابع الذي ينبغي دراسته وفهمه، ويرى أنصار هذا الطرح أن الاعتبارات المادية وحدها لا تقدم تفسيرا مقنعا للعديد من الحالات في السياسة الدولية،[1] فوندت يجادل بأن الأفكار والثقافة المشتركة هي التي تعطي معنى ودلالة ومحتوى للعوامل المادية، أي أن بنية النسق الدولي حسب البنائيين "تتحدد بتوزيع الأفكار بين الفاعلين ثم يأتي دور القوى المادية وليس العكس".[2] ولذلك نجد أن البنية حسب البنائيين تتشكل من:

- المعتقدات المشتركة.

- الموارد المادية، والتي لا تتخذ شكلا أو صيغة إلا من خلال تأويلات الفاعلين التي تنعكس على ممارستهم.

- ممارسات الفاعلين.

فالهياكل الاجتماعية حسب البنائية تعرف وتتشكل في جزء منها، من خلال التفاهمات المشتركة والتوقعات أو المعرفة المشتركة (Intersubjective) تذاتانية المعرفة،[3] لذلك تعد البنائية توجه انتقائي من النظريات الاجتماعية، ويتميز بشكل أكثر تحديدا بواسطة المثالية لها، وهذه المثالية وفقا لوندت تعني أنه: يتم تحديد وتشكيل أبنية الوجود البشري في المقام الأول عن طريق الأفكار المشتركة، وليس فقط عن طريق القوى المادية البحتة، وإن هويات ومصالح الجهات الفاعلة يتم بناؤها بواسطة هذه الأفكار المشتركة، ولا يمكن اعتبارها أمورا معطاة بشكل طبيعي.

فهي "مقاربة نظريا تأتي من الدراسة التجريبية للعلاقات الدولية"، وتتألف من "منظور اجتماعي للسياسة العالمية" وبالتركيز على السياق الاجتماعي، تذاتانية (Intersubjective) والطبيعة التأسيسية للقواعد والمعايير، وتركز بالأخص على أهمية التركيبات المعيارية لكل ما هو مادي، دور الهوية في تكوين اهتمامات وسلوكات الفاعلين، وكذا التكوين المتبادل للفاعلين والهياكل.[4]

كما تطرح الاهتمامات البحثية التالية: التغيير في السياسة الدولية، مفهوم الفوضى، كيف تؤثر الأفكار والثقافة والهويات في السياسة الدولية، بالإضافة إلى قضية الوكيل- الهيكل (structure /Agent).[5]

---

[1] المرجع نفسه

[2] ألكسندر وندت، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة: عبد الله جبر صالح العتيبي، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2006، ص7.

[3]-Robert Jackson and Georg Sorensen, Op, cit, p165

[4]-Dario Battistella, Théories des relations internationales, Paris: Presses de Sciences Po coll, Références inédites, 2003, p271

[5]- Robert Jackson and Georg Sorensen, Op,cit, p166.

وعموما فإن البنائية كمنظور عام في العلاقات الدولية واعتمادا على تصور وإدراك ألكسندر وندت تنطلق من الافتراضات الأساسية التالية:[1]

– الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.

– تذاتانية (Intersubjective) البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.

– تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام.

فبالنسبة للبنائيين الفوضى ليست معطى مسبق، وإنما هي نتاج ما تصنعه الدول حيث اعتبر وندت أن الفوضى مبنية اجتماعيا فيما بين الدول، وبهذا أعطى تصورا جديدا لفهم سلوك الدول بتبنيه لتركيب نظري يقوم على[2]:

– دور الأفكار الذي يتعدى دور القوى المادية.

– كيفية تحديد الفواعل لهويات البنيات المادية.

– النظام تذاتاني للبنيات والذي يتكون من انسجام المفاهيم والتنبؤات.

– الهويات هي التي تحدد المصالح والسلوكيات فالهويات هي أساس وقاعدة المصالح.

وبالإضافة إلى الدول كفواعل أساسية في النظام الدولي، تعتبر المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وباقي الفواعل غير الدول بمثابة فواعل إلى جانب الدولة، ولكن تختلف في مدى تأثيرها على فعاليات السياسة الدولية وصياغتها. كما أن الدولة –عند البنائيين– لا يتم معالجتها من منطلق الطرح الواقعي كمعطى مسبق وافتراض أنها تعمل من أجل بقائها، وإنما من خلال اعتبارها ظاهرة اجتماعية تتكون بفعل الضرورة التاريخية.[3]

وترفض البنائية الفصل بين البيئة الداخلية والدولية في تحليل سلوك الفواعل السياسية، ويظهر ذلك جليا في رفضها المفهوم الكلاسيكي للمصلحة. فالمصلحة لم تعد –حسب البنائيين– تتحدد خارج السياق الاجتماعي للفواعل باعتبارها معطى مسبق تمليه بنية النظام الدولي الفوضوي، وإنما تتبع من طبيعة البناء القيمي والاجتماعي للوحدات السياسية.

وعلى عكس الواقعيين الذين يعتبرون أن البنية الفوضوية للنظام الدولي هي التي تسبب النزاعات. فإن البنائيين– وعلى رأسهم اكسندر واندت – يرون أن التصور الواقعي للفوضى لا يقدم لنا تفسيرا مناسبا لأسباب حدوث النزاعات الدولية. فالقضية الجديرة بالنقاش هي كيف يتم فهم هذه

---

[1]-Stephen M Walt, "International Relations: One World, Many Theories", **Foreign Policy**, No. 110, Special Edition: Frontiers of Knowledge (Spring, 1998),pp. 40,41

[2]- Frédéric Charillon, politique étrangère nouveaux regard, paris: critique international, presses de science po 2002, pp.74,76

[3] حجار عمار، المرجع السابق، ص 40

الفوضى. ووفقا لاكسندر واندت فإن الفوضى هي ما صنعته الدول وليس معطى مسبق.[1] بل هي مكونة من تفاعل الدول فيما بينها، من خلال التراكيب القيمية الهوياتية المحددة لسلوك هذه الدول وصناع القرار داخلها، ليبرز فيما بعد الجانب المادي المتمثل في النزاعات أو الضغوط الاقتصادية، أو المعاهدات أو التعاون، كما أن السياسة الدولية ليست ثابتة وإنما متحولة من فوضى إلى تنظيم إلى نزاع حسب الثقافات والخطابات السائدة داخل هذه الدول،[2] فالخطاب السائد "Speech Act" يساعد على أمننة" Securitization" القضايا، بفعل اللغة يمكن أن نجعل قضية أو مسألة ما أمنية، فالخطاب السائد في المجتمع يعكس ويشكل المعتقدات والمصالح، ويؤثر في السلوكيات والخيارات، فالتهديد أو العدو لا يعرف بمدى ارتباطه بالقوة العسكرية، بقدر ما يرتبط أساسا بالأفكار المسبقة عنه وبالفهم الجماعي لقوته، وكدليل على ذلك يضرب لنا البنائيون مثلا بتعبير واندت حيث يقول: المسدس بين أيدي الصديق ليس له نفس المدلول مقارنة بتواجده مع أيدي عدو،لان العداء علاقة اجتماعية وليس علاقة مادية.[3]

الشروط المادية ليست المحدد الوحيد للأمن كالقوة العسكرية والاقتصادية، والقوة العسكرية لا تنفع ولا تكفي في تفسير الواقع الدولي، هنا كمحددات أخرى كالقيم والمعايير الثقافية والإيديولوجية والهوياتية، والتي لها القدرة على صبغ هوية النظام الدولي مستقبلا، فمتغيرات الهوية والخطاب السياسي، والقيم الثقافية والحقائق، وإدراكات صناع القرار تؤدي حسب البنائيين إلى تغيير الوضع الدولي، من وضع نزاعي إلى وضع سلمي والعكس.[4]

فالفوضى حسب البنائيين هي أقرب من أن تكون مزيجا مهيكلا ناتجا عن ممارسة الفاعلين أنفسهم والذين يوجهون ويتحكمون(حسب مصالحهم وهوياتهم) في القواعد والمصادر المتاحة من قبل بنية معينة، يساهمون بهذا في تشكيل وإنتاج هذه الفوضى وكذا المساهمة في تحويلها أو تغييرها.[5]

ثالثا- مستوى النظام الدولي لتحليل النزاعات الدولية: ينطلق مستوى التحليل القائم على النظام الدولي من دراسة نمط التفاعلات بين الدول بدلا من التركيز على سلوكية وحدة سياسية فريدة، فأنصار هذا المنهج يهتمون بشكل أساسي بالقدرات التفسيرية النسقية، ويهملون التفسيرات الداخلية وتأثيرها على سلوكيات الدول، ذلك أنهم يفصلون بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، أي الاهتمام بشبكة التفاعلات وإعطاء الأولوية للضغوطات والتأثيرات التي تمارس على الفاعلين

---

[1] Frédéric Charillon, opcit , pp.74,76

[2] عزيزي نوري، الواقع الأمني في منطقة الأمن المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، الجزائر، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2011 - 2012، ص15

[3] عمار حجار، المرجع السابق، ص 43.

[4] عزيزي نوري، المرجع السابق، ص 25.

[5] حجار عمار، المرجع السابق، ص 43.

(الدول) من طرف النظام الدولي والتي تحدد سلوكاتهم وهذا ما يدافع عنه الأستاذ " كنيث والتز" الذي يرى " أن النظام الدولي يحدد سلوك الفاعلين المشكلين له".[1]

ولهذا فإن هذا المستوى يلغي ويهمل تأثيرات الأنظمة الداخلية والإيديولوجية والبيئات الإدراكية للقائد، إنهم يبحثون عن أصول تفسيرية في بنية النظام الدولي، الذي يعنى بالتفاعل الذي يجري خارج نطاق "الصناديق السوداء" بتعبير الأستاذ "تشارلز ماكليلند"،[2] إن هذا يعني أن هذا المستوى التحليلي يبحث عن أصل الحروب والنزاعات داخل بنية النظام الدولي،[3] حيث يرى بأن النظام السياسي الدولي قائم على أساس مبدأ السيادة القومية التي تعتبر المصدر الرئيسي لأشكال الفوضى، وهنالك من يركز على شكل النظام بينما يركز البعض الآخر على التفاعل داخل هذا النظام وهنا نجد أن شكل النظام الدولي يساهم في معرفة سلوك الدول ومدى ميلها إلى الحرب مثل نظام الثنائية القطبية أو الأحادية القطبية أو المتعددة الأقطاب، فمثلا نظام الثنائية القطبية تميز بالصراع بين المعسكرين في حين أن النظام الدولي الجديد تميز بصراعات من نوع جديد، أي أن طبيعة النظام الدولي تمكن من معرفة السلوك التنازعي.

1- الواقعية الجديدة لتفسير النزاعات الدولية: Neo-realism: وتعرف أيضا بالواقعية البنيويةStructural Realism أو الواقعية العصرية، وتعتبر ذاتها امتدادا للواقعية التقليدية، ومن أهم كتابها كينيث والتز وستيفن كريزنر وروبرت جيليبين وروبرت تاكر وجورج مودلسكي.[4] والواقعية الجديدة هي رؤية نسقية Systemic للسياسات الدولية، وهي عكس الواقعية التقليدية فإنها تربط حالة النزاع بالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي الذي يعيق تشكل علاقات تعاونية. ويعتبر كينيث والتز Kenneth N.Waltz أهم مفكري هذا الاتجاه، الذي حاول من خلال عمله الشهير "نظرية السياسات الدولية" "Theory of international politics (1979) تجاوز النقد الذي وجه إلى مورغانثو، مقترحا نظرية "المنظومة الدولية" والإبقاء على هذا المستوى من التحليل باعتباره الوسيلة الوحيدة لفهم سلوكيات الفاعلين الذين يشكلون عناصر هذه المنظومة التي تفرض قيودا محددة على السلوك، أما العوامل الأخرى كالدين والسياسة الداخلية والاقتصاد إلى حد ما تعتبر ثانوية.[5]

وقد برز اعتماد الواقعية الجديدة على المنظومة الدولية في التحليل من خلال عمل والتز Waltz الكلاسيكي: Man, State and War الذي قسم من خلاله مختلف السياسات الدولية وبشكل خاص تحديد أسباب الحرب وشروط السلام، انطلاقا من المستوى الذي تكمن ضمنه

---

[1] Jean -Jaques Roche, opcit, p.24.

[2] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، المرجع السابق. ص 119.

[3] رياض بوزرب، المرجع السابق، ص 32.

[4] ناصف يوسف حتي، المرجع السابق، ص 62

[5] أكزافييه غيوم، العلاقات الدولية، ترجمة: قاسم المقداد، بيروت، دار الكتاب العربي، 2001،ص06.

الأسباب: الفرد، الدولة والنظام الدولي. ثم وضع تصنيفا آخر عام 1979 بمقتضاه نظريات السياسة الدولية التي تحصر الأسباب في المستويين الفردي والوطني ضمن ما يسميه بالنظريات التقليصية أو الاختزالية Reductionist في مقابل النسقية Systemic التي تستند إلى المستوى الدولي.[1] ورغم أن والتز Waltz يقر بأن الواقعية الجديدة هي امتداد للواقعية الكلاسيكية، إلا أن ذلك لا ينفي وجود اختلاف بينهما من حيث منطق تفسير بعض السلوكيات الدولية.

يدافع والتز Waltz في أغلب أعماله عن منظور نسقي Systemic أي عن رؤية تنطلق من منظومة ما أي من مجمل المنظومة الدولية التي تفترض طريقة معينة على شكل وحدات المنظومة وطبيعتها وسلوكياتها عن طريق مظاهرها الضاغطة والضائعة، وهنا أدخل والتز Waltz مفهوم البنية Structure وأعاد صياغة مفاهيم الفوضى، توازن القوى، ووظائف النظرية في السياسة الدولية.[2]

إن تحولا كانتهاء الحرب الباردة لا يمثل تغيرا في النظام الدولي من وجهة نظر الواقعية وهو ما عبر عنه "والتز" بأن :"تغيرا في النظام الدولي لا يعني تغير النظام الدولي Not Changes of the system; its changes in the system" وأن انتهاء الحرب الباردة في حد ذاته مسالة تنبأت بها الواقعية البنيوية التي رأت "أن الحرب الباردة ستستمر مادام يستمر البناء الفوضوي للسياسة الدولية يستمر ويتحمل"[3] ففي ظل وجود دول ذات سيادة وانتفاء وجود نظام قانوني قابل للفرض يعلوهم، وتحكم الدول (وحدها) في شكاواها وطموحاتها وفقا لتبريراتها ورغباتها التصارعية، فان الحرب ستكون النتيجة الحتمية، كما أن أية دولة في مرحلة ما ربما ستلجأ إلى استخدام القوة أو بذلك سيكون على جميع الدول الاستعداد للاحتجاج على القوة بالقوة أو أن تتحمل نتائج ضعفها".[4]

والواضح أن الواقعية البنيوية اتجهت إلى التركيز على البنيان الدولي والتأكيد على أن حالة الفوضى الدولية هي سبب الصراعات الدولية، التي تؤكد وجود الرابط بين البنية الدولية وحالة الفوضى الدولية ومسألة قابلية الدول وقدراتها.[5]

---

[1]Kenneth N.Waltz, Theory of international politics, Addison-Wesley: Publishing Company Reading, 1979, p18.

[2] توفيق حكيمي، الحوار النيو واقعي_النيو لبرالي حول مضامين الصعود الصيني، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2008،ص23.

[3] Kenneth N. Waltz, Structural Realism after the Cold War, **International security**, Vol. 25, No.1, (winter, 2000), PP. 5-41.

[4] Kenneth N. Waltz, Man, the State, and War a theoretical analysis, 3d edition, New York, Columbia University Press, 2001, PP 159-178.

[5]Jack Donnelly, Realism, IN Scott Burchill & Others, Theories of International Relations, Op, PP. 34-35.

تشكل هذه الموضوعات بمجملها الواقعية التي يعد "والتز" أبرز منظريها التي تعرف في العلاقات الدولية ب(البنيوية الوالتزية Waltzian Structuralism) والتي تحلل النزاع الدولي عن طريق بيان الفرق بين (الهرمية أو التراتبية Hierarchism) التي يفتقر إليها النظام الدولي و(الفوضوية Anarchy) التي يتصف بها النظام الدولي، إذ أن علاقات الدول بعضها مع بعض تحددها مسالة القوة والأمن.[1]

وترتكز الواقعية البنيوية في تفسيرها للحياة الدولية على النزاع والتنافس في النظام الدولي لغرض تحقيق الهيمنة، لذا لجأت لبناء نماذج نظرية وأدوات تحليلية لتفسير ظاهرة الهيمنة الدولية سواء من حيث نشوئها أو زوالها وفي هذا الإطار يعتبر مفهوم "توزيع القوة" المتغير الذي يبدو أكثر أهمية في محاولة تفسير التنبؤ أو مراقبة الظواهر الدولية بما فيها ظاهرة النزاع الدولي، وهو واحد من بين ثلاث متغيرات أساسية هي:[2]

- طبيعة النظام الذي يتخذ شكل الفوضى.
- الاختلاف الوظيفي وهو متغير زائل لفقدانه سبب وجوده.
- المتغير المحدد وهو توزيع القوة؛ وهو ميكانيزم هام في المحافظة على الوضع القائم من خلال بناء توازن قوى معين.

ومنه يمكن في الأخير اعتبار أن منطق الحروب والنزاعات الدولية حسب المدرسة الواقعية الجديدة يفسر من خلال:[3]

- **مبدأ الفوضى** Anarchy: حيث أن طبيعة النظام الدولي تتسم بالفوضوية Anarchic وهي عكس التسلسلية Hierarchy التي تطبع في الغالب الأنظمة الداخلية، والفوضى في اعتبار الواقعيين الجدد هي انتفاء سلطة عليا فوق سلطة الدول تنظم سلوكات هذه الأخيرة، وهذا ما يجعل من الحروب السمة الغالبة في البيئة الدولية بسبب سعي الدول في تأمين نفسها بشكل منفرد.

وتعني الفوضى حسبهم"غياب سلطة مشتركة لتعزيز أية قوانين أو قواعد لتقييد سلوك الدول أو أية فواعل أخرى، الشيء الذي يجعل من الفوضى تشجع سلوك الدول على التصرف المنفرد والترويج لسلوك المساعدة الذاتية self help، وفي ظل هذه الفوضى يعد التعاون مسألة صعبة

---

[1] بير دي سنار كلنز، النموذج الواقعي والصراعات الدولية، ترجمة/سلامة محمود البابلي، في الصراع الدولي، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، العدد 127، فبراير، اليونسكو, 1990، ص 05-18

[2] Richard Little, "Structuralism and Neo-Realism", in International Relations: A Handbook of Current Theory, edited by Margot Light and A.J.R. Groom, London: Frances Pinter, 1985, pp.74 - 89.

[3] فتيحة فرقاني، المرجع السابق، ص 40، 41

التحقيق، إضافة إلى ذلك ينزع الواقعيون الجدد نحو تبني نظرة أكثر تشاؤمية ورؤية لعالم تسوده حالة التنافس والنزاع، لذلك يعتبرون بأن العلاقات الدولية عبارة عن صراع من أجل البقاء.

- **مبدأ المساعدة الذاتية:**Self-help وهذا ما عبر عنه والتز: "يجب على الوحدات في سعيها لتحقيق أهدافها والحفاظ على أمنها في حالة الفوضى، أن تعتمد على الوسائل والإجراءات التي باستطاعتها تشكيلها بذاتها، فمبدأ "المساعدة الذاتية،" هو بشكل حتمي مبدأ التصرف في النظام الفوضوي".

- **توازن القوة** Balance of power تعتبر الواقعية الجديدة أن مغزى الحياة الدولية لا تعني دوما البحث عن التوازن باستعمال القوة، ولكن المسعى الأساسي هو البحث عن الأمن الذي هو الوسيلة الوحيدة لإضفاء الطابع الشرعي لاستعمال هذه القوة في نظام يتسم بالفوضى والاعتماد على الذات self help. وترى بذلك أن تركيبة النظام الدولي (نظام أحادي القطب، أو ثنائي أو متعدد الأقطاب) تخضع إلى التوزيعات المختلفة للقوة والقدرات بين الدول. وعلى خلاف الواقعيين الكلاسيكيين الذين يعتبرون أن نظام التعددية القطبية multipolarity هو الأكثر استقرارا، يرى الواقعيون الجدد أن الاستقرار يكون في نظام ثنائي الأقطاب bipolarity.

2- **الواقعية الكلاسيكية الجديدة لتفسير النزاعات الدولية** Neo-classical Realism تعتبر أحد التنقيحات الجديدة للمدرسة الواقعية الكلاسيكية، التي تركز في تحليلها على تأثير بنية النظام الدولي على سلوكات الدول، انطلاقا من الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، ومن ثم اختلاف أنماط الاستجابة لهذه الفوضى في سلوكات الدول.

وقد أعطت هذه النظرية الميلاد لنظريتين في السياسة الخارجية، الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية، اللتان تختلفان اختلافا عميقا بشأن القيود النسقية على سلوكات الدول، حيث أصبح الجدل الدائر بين هذين التوجهين هو حول متغير الفوضى وتأثيرها على التوجهات النزاعية للدول.[1]

أ- **الواقعية الدفاعية** Defensive realism تعتبر الواقعية الدفاعية بالصورة التي قدمها "روبرت جيرفس وجورج كويستر وستيفن والت وجاك سنايدر" بأن الدول تسعى إلى الأمن أكثر من سعيها إلى النفوذ، فإمكانية النزاع ضئيلة باعتبار كل دولة تسعى للحفاظ على الوضع الراهن.

تفترض الواقعية الدفاعية أن الفوضى الدولية عادة ما تكون معتدلة والأمن يكون وافرا وليس شيء نادر، والدولة المعتدلة يمكن أن تدرك ذلك مع مرور الوقت ومن خلال التجربة، وحسب دعاة الواقعية الدفاعية فإن النظام الدولي يوفر حوافز للتوسع فقط تحت شروط أو حالات معينة، كتلك الناجمة عن إقدام دولة معينة على ادخار الوسائل المختلفة لرفع مستوى أمنها والذي بدوره

[1] المرجع نفسه، ص 41، 42.

يؤدي إلى الإنقاص من أمن الدول الأخرى، وهذا ما يولد المأزق الأمني الذي يدفع إلى تنامي الشكوك المتبادلة تقود أحيانا إلى الحرب. وبالتالي، حسب دعاة الواقعية الدفاعية، فإن الحافز للتوسع لا ينبع من القوة الزائدة، وإنم وبالتالي، حسب دعاة الواقعية الدفاعية، فإن الحافز للتوسع لا ينبع من القوة الزائدة، وإنما من انعدام الأمن.[1]

ب- الواقعية الهجومية Offensive realism أبرز منظري هذا الاتجاه جون ميرشهايمر أن النظام الدولي عبارة عن صراع لا حدود له حول القوة، ما يقوده ليس شهية الحيوان البشري للقوة كما يجادل التقليديون، وإنما بحثا عن الأمن، فرضته البنية الفوضوية للنظام الدولي، هذه الأخيرة توفر حوافز قوية للدول للبحث عن فرص الحصول على القوة على حساب المنافسين، وأن الدول تواجه بيئة غير يقينية، حيث تسعى كل دولة إلى تحطيم قوة الدول الأخرى، وبالتالي كل دولة تهدف إلى امتلاك أقصى ما يمكن من القوة، وقد انطلق في تحليله للسياسات الدولية من التصورات التالية:[2]

- فوضوية النظام الدولي
- القوى الكبرى تملك قوى هجومية بإمكانها أن تحطم قوة بعضها البعض.
- البقاء هو الهدف الأساسي للدول، الدول الكبرى فواعل عقلانية. وبناءا على هذه التصورات يرى . بأن الدول الكبرى ترتاب على نحو دائم من القوى المنافسة لها.
- تسعى كل دولة إلى ما أمكن من القوة لتحقيق الهيمنة.

يتجه بيتر ليبرمان إلى القول بأن فوائد الغزو أكبر من تكاليفه، ويثير الشك حول الفرضية القائلة بأن التوسع العسكري لم يعد مربحا. فالدول العظمى تهدف إلى زيادة حصتها من النفوذ العالمي إلى أقصى حد، والسيطرة في النهاية على النظام. فلكل دولة عظمى نوع من الطاقات العسكرية العدوانية، أي أنها قادرة على إلحاق الأذى ببعضها البعض وأفضل طريقة للاستمرار في نظام كهذا هي أن تكون قوية قدر المستطاع نسبة إلى الدول المنافسة المحتملة وكلما كانت الدولة أقوى، تضاءلت احتمالات تعرضها لهجوم من دولة أخرى.[3] وتقوم الواقعية الهجومية على تحقيق السيطرة والاستقرار عبر القوة، مما يعني دخول الطرف القوي في نزاعات مع الأطراف الأخرى من اجل إثبات ذاته وفرض الاستقرار.

3- نظرية النظم لتفسير النزاعات الدولية: تعتبر نظرية النظم من أهم التطورات التي نشأت في إطار المدرسة السلوكية في منتصف الخمسينيات، فنظرية النظم تسمح بتخطي الفاصل

---

[1] المرجع نفسه، ص 42.

[2] John Mearsheimer, The False Promise of International Institutions**, International Security**, Vol 19, winter 1994-1995, PP 7-9.

[3] أنور محمد فرج، المرجع السابق، ص 278، 279.

بين الشؤون الداخلية للدولة والسياسة الدولية، ويعمل منهج تحليل النظم على كافة المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، ويربط بين المستويات أيضا،[1] ومن أهم رواد هذه النظرية نجد مورتن كابلان M.Kaplan، وديفد سنغر D.singer، وجورج مودلسكي G.modelski، وتشارلز ماكليلاند Charles Makliland، وريتشارد روز كرينس R.Rosecrance.

ينطلق ديفيد سنغر D.singer من اعتبار أن النظام الدولي هو الذي يشكل مفتاح تفسير لماذا وكيف تحاول الأمم التأثير على سلوكات بعضها البعض.[2] في حين أعطى مورتن كابلان M.Kaplan النظام معنى يتمثل في مجموعة من المتغيرات المترابطة فيما بينها إلى درجة كبيرة ومتغايرة في نفس الوقت مع بيئاتها كما أن بينها علاقات داخلية تميزها عن مجموع المتغيرات الخارجية.[3]

أما تشارلز ماكليلاند Charles Makliland فقد اعتبر نظرية النظم كوسيلة لتطوير وفهم العلاقات بين الدول القومية فيقول:"إن الخطوة الأولى أو مفتاح هذا المنهج هي إستراتيجية إدراك ومعرفة ظواهر مختلفة من خلال العلاقات القائمة بين عناصر الظاهرة ثم إطلاق صفة النظام عليها انطلاقا من تحديد أي عنصر من المشكلة هو الأكثر صلة بها، ثم بعد ذلك معرفة الإجراءات الواجب استخدامها لتجنب الكثير من التعقيدات بهدف التعرف على العلاقات بين المدخلات والمخرجات وللتحرك المنظم بين مستويات التحليل المختلفة بالتعرف على الصلة بين النظم الرئيسية والنظم الفرعية وللتنبه لحدود الظاهرة ومدى العمل لكل من النظم الفرعية والرئيسية وللأخذ في الحسبان دور المتغير الثابت– المقياس للدراسة وحدوث اضطرابات في بيئة النظم...كل هذه العناصر رئيسية أخرى لنظرية النظم العامة".[4]

ويعتبر مورتن كابلان M.Kaplan " أن سلوكيات الدول تجاه بعضها البعض تحددها بشكل أساسي طبيعة النظام الدولي القائم وسماته الأساسية، من عدد الوحدات الرئيسية إلى توزيع القوة بينها، فبنية النظام حسب مورتن كابلان تحدد بشكل كبير سلوكية أطرافه".[5] كما يرى تشارلز ماكليلاند أن السلوك الدولي للدولة الواحدة هو عبارة عن أخذ وعطاء بين هذه الدولة وبيئتها الدولية، وكل هذا الأخذ والعطاء مجتمعا وبمشاركة كل الأطراف داخل الوحدة الواحدة هو ما نطلق عليه النظام الدولي.[6]

---

[1] ناصف يوسف حتى، المرجع السابق، ص 46.
[2] فتيحة فرقاني، المرجع السابق، ص 44.
[3] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، المرجع السابق. ص 48.
[4] ناصف يوسف حتى، المرجع السابق، ص48.
[5] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، المرجع السابق. ص 119.
[6] ناصف يوسف حتى، المرجع السابق، ص 48.

وتفترض نظرية النظام الدولي أن النظام السياسي الدولي المرتكز في أساسه على مبدأ السيادة القومية، يشكل المصدر الرئيسي لكل أشكال الفوضى والنزاعات الدولية، وأن القضاء على هذه النزاعات بصورة إيجابية وفعالة إنما يتطلب تعديل هذا الأساس عن طريق إذابة الإرادات القومية وإدماجها في إرادة واحدة، تتولى التعبير عنها حكومة عالمية تتوفر لها كافة الإمكانيات اللازمة لفرض السلام وتدعيم فرص استقراره.[1]

ولن تنتهي النزاعات طالما بقي النظام الدولي القائم على تعدد الدول، ولن يتحقق السلام إلا بمصادرة هذا التعدد واعتناق قومية عالمية جديدة.

ويعتبر ريتشارد روز كرينس R.Rosecrance أحد فقهاء النظرية العامة للنظم في السياسة الدولية أيضا، الذي استند إلى المادة التاريخية في محاولة بناء نظرية لتحليل ودراسة النظام الدولي، وذلك من خلال الدراسة التي أجراها على تسعة نظم تاريخية من النظم الدولية التي شهدتها أوروبا الغربية خلال الفترة من 1740م إلى 1960م،[2] حيث فرق بين النظم الدولية المستقرة التي تتناقص فيها ظاهرة النزاع الدولي إلى الحد الأدنى، والنظم الدولية غير المستقرة والتي تتصاعد فيها الظاهرة النزاعية إلى درجات عليا ومعيار التفرقة بين النموذجين هو ثلاث عناصر:[3]

- **المدخلات الاضطرابية:** تشمل بعض العوامل مثل الإيديولوجيات، الخطر الداخلي، التفاوت في الموارد بين الدول المصالح المتعارضة...

- **منظم الحركة:** هو سير النظام كرد فعل المدخلات الاضطرابية للحفظ على هيكلته كعصبة الأمم أو الأمم المتحدة...

- **القيود البيئية:** هي الضغوطات التي يفرضها الوسط الدولي بشأن سلوكات القوى الفاعلة في النظام.

أما معيار الحكم على التوازن في النظام هو الإجابة على التساؤل التالي: من الأقوى منظم الحركة أم المدخلات الاضطرابية؟

ومن خلال هذه العناصر قام روز كرينس R.Rosecrance باختبار وتطوير أربعة عوامل رئيسية في تحديد الظاهرة النزاعية وهي: اتجاهات النخبة المحلية، درجة سيطرة هذه النخبة، الموارد المتاحة وطاقة النظام الدولي في احتواء الاضطرابات التي تعتريه.

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، المرجع السابق، ص 233

[2] زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، ط1، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، 2002، ص 168.

[3] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، المرجع السابق، ص 121.

وفي النهاية خلص إلى أن هناك علاقة عضوية بين استقرار النظام الدولي وظاهرة النزاع الدولي ومدى أمن ورضا وسيطرة النخبة المحلية.

غير أن دارسي العلاقات الدولية لم يتفقوا حول بنية النظام الدولي التي تشكل مصدرا للنزاع أكثر من غيرها،[1] حيث ظهرت ثلاث وجهات نظر مختلفة حول هذه العلاقة:

– **الاتجاه الأول: علاقة نظام تعدد الأقطاب بالنزاعات:** ينطلق هذا الاتجاه من الفرضية الكلاسيكية التي تشير إلى أن النظام الأكثر أمنا هو القائم على تعدد الأقطاب، فاحتمالات النزاع تنقص كلما كان هناك توجه إلى بناء بنية دولية قائمة على تعدد الأقطاب.[2]

يمثل هذا الاتجاه كل من كارل دوتش K. Doutch ودفيد سنجر D. Singer حيث يؤكدان على أن بنيان القطبية المتعددة يتسم بدرجة من المرونة تتيح درجة أكبر من هذا التفاعل بين الدول، مما يمنح لها آليات لتمرير طموحاتها والتعبير عن أهدافها ومصالحها بالطرق السلمية ودون اللجوء إلى الحرب، كما أنه نظام لا يتميز بخاصية السباق نحو التسلح، لأن أي زيادة في الإنفاق العسكري أو إتباع سياسات دفاعية معينة لن تفهم من طرف الدول الأخرى على أنها تشكل تهديدا لها، [3]إضافة إلى أنه يتسم بمرونة تشكيل الأحلاف، ويسهل إحداث التوازن المطلوب لوجود عدة أقطاب، فيقلل بالتالي من عدد النزاعات. إذن فكلما اتجه النظام الدولي إلى التعددية القطبية كلما قلت احتمالات نشوء النزاعات.[4]

– **الاتجاه الثاني: علاقة نظام الثنائية القطبية بالنزاعات:** يمثل هذا الاتجاه كنيث والتز، الذي يرى أن نظام الثنائية القطبية هو الأكثر تحقيقا للاستقرار، والأقل من حيث النزاعات، انطلاقا من:[5]

– قدرة الدولتين المهمتين على استخدام العنف أو السيطرة عليه، تمكنهما من تخفيف أثار استخدام الآخرين للعنف.

– قوى القطبية الثنائية تسعى من خلال هدف الحفاظ على وجودها إلى الحفاظ على توازن القوى الموجود اعتمادا على مدى واسع من القدرات العسكرية والتكنولوجية.

– يؤكد والتز على أن زيادة الدول العظمى في القطبين لقوتهما يقلل من احتمالات استخدامها، حيث تصبح الأسلحة– في هذا النظام القائم على توازن قوتين رئيسيتين– مهمة بوجودها كدافع ردعي وليس باستعمالها، مما يعني أن فكرة التوازن تحقق الاستقرار، فالحرب حسب جبلن Giplan هي عادة نتيجة اللا توازن في النظام الدولي.

---

[1] المرجع نفسه، ص 322

[2] رياض بوزرب، المرجع السابق، ص 32

[3] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، المرجع السابق، ص 229.

[4] رياض بوزرب، المرجع السابق، ص 32.

[5] المرجع نفسه، ص 32 .

إذن كلما ابتعد النظام الدولي عن البنية ثنائية القطبية، كلما زادت احتمالات الحروب.[1]

لأن نظام الثنائية القطبية يسوده الحذر المتبادل بين القطبين، كما أن التقارب في مستويات القوة بين القطبين يحول دون سعي أي منها في محاولة فرض هيمنته على القطب الآخر بالقوة مما يقلل النزاعات.[2]

– **الاتجاه الثالث: علاقة نظام القطب الواحد بالنزاعات:** تعرف القطبية الأحادية بأنها بنيان دولي يتميز بوجود قوة أو مجموعة من القوى المؤتلفة سياسيا تمتلك نسبة مؤثرة من الموارد العالمية، تمكنها من فرض إرادتها السياسية على القوى الأخرى، دون تحد رئيسي من تلك القوى.[3]

هذا الاتجاه يمثله مايكل هاس M.Hass الذي يرى أن نظام القطب الواحد أكثر ميلا إلى تحقيق الاستقرار الدولي، فوجود قطب واحد يضمن استقرار النظام بحكم القوة المهيمنة لهذا القطب، وقد وجد مايكل هاس في تحليله لواحد وعشرين نظاما دوليا فرعيا بدءا من عام 1649 أن نظام القطبية الواحدة كحالة الإمبراطوريات هو أكثر أشكال الأنظمة الدولية استقرارا.[4] إن الاهتمام بهذا النوع من الأنظمة قد شكل محور التفكير لدى بعض المفكرين الذين يبحثون عن سبل تحقيق السلام، حيث دعا كل من روسو ودانتي إلى التخلص من الحروب عبر إقامة حكومة دولية فيدرالية تكون فوق الجميع وتربط الدول بعضها ببعض، وهذا ما عبرت عنه المدرسة المثالية بدعوتها إلى إقامة حكومة عالمية.[5]

لقد تعرضت هذه الاتجاهات للنقد، خاصة الاتجاه الأول والثاني من طرف روز كرينس R.Rosecrance التي شكل اتجاها آخر باقتراحه لنموذج يجمع بين الثنائية والتعددية القطبية أطلق عليه اسم "القطبية الثنائية التعددية". [6] إن النقد الأساسي الذي وجهه للنظام المتعدد الأقطاب الأقطاب – رغم أن هذا النظام يقلل من أهمية أي تغيير في ميزان القوى– يتمثل في زيادة عدم اليقين بمدى الآثار التي ستترتب على ذلك، أما نظام الثنائية فهو محكوم بفكرة الوفاق الفضفاض، فهو نظام مبني على دولتين قويتين محكومتين بنزاع صفري.[7]

يقوم نموذج روز كرينس R.Rosecrance على محاولة الاستفادة من ايجابيات كل نظام "حيث تعمل الدولتان القطبيتان، كمنظمين ضابطين للنزاع في المناطق الخارجة عن حدود كل قطب منهما، في حين تعمل دول القطبية التعددية كوسطاء أو عوازل في النزاع بين القطبين".[8]

---

[1] أحمد فؤاد رسلان، المرجع السابق، ص 254
[2] ناصف يوسف حتي، المرجع السابق، ص 134، 135.
[3] فتيحة فرقاني، المرجع السابق، ص 47.
[4] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، المرجع السابق، ص 269
[5] ناصف يوسف حتي، المرجع السابق، ص322.
[6] جيمس دورتي،روبرت بالتستغراف، المرجع السابق، ص135.
[7] رياص بوزرب، المرجع السابق، ص 34.
[8] جيمس دورتي،روبرت بالتستغراف، المرجع السابق، ص135.

وهناك نموذج آخر طوره أوران يونغ O.young يهدف إلي إبراز التباين والتعقيد في عملية التداخل بين النظم الفرعية، وتأثير ذلك على الانسجام أو عدم التطابق بين أطراف النظم الفرعية في مختلف المصالح، مما يؤكد على أهمية تحليل طبيعة الأنظمة الفرعية في العلاقات الدولية، وهذا ما سنتطرق له في الخطوة التالية من البحث.[1]

المحور الثالث: نظريات إدارة النزاعات الدولية

نشأ اصطلاح إدارة النزاعات في الأصل بعد ظهور الإدارة العامة، وذلك للإشارة إلى دور الدولة في مواجهة الكوارث العامة المفاجئة وظروف الطوارئ مثل الزلازل والأوبئة والحرائق والفيضانات والغارات الجوية والنزاعات والحروب الشاملة، ولكنه سرعان ما لبث أن نما بصورة أوضح في مجال العلاقات الدولية للإشارة إلى أسلوب إدارة السياسة الخارجية في مواجهة المواقف الدولية الساخنة والحادة خاصة مواقف النزاعات الدولية.

وهناك من يستعمل مفهومي إدارة النزاعات وإدارة الأزمات كمترادفين، مع العلم أن هناك فرقا بينهما، وفي هذا الصدد يجب التمييز بين مفهومي إدارة النزاعات والإدارة بالنزاعات، فالأولى تعني كيف يمكن التغلب على النزاع بالأدوات العلمية المختلفة، وتجنب سلبياتها والاستفادة من إيجابياته، على حين تقوم الإدارة بالنزاعات على افتعال النزاع أو الأزمة وإيجادها كوسيلة للتغطية والتمويه على المشاكل القائمة بالفعل.[2]

وبخصوص المداخل النظرية، يمكن القول أن إدارة الأزمات/النزاعات تلجأ إلى نماذج عديدة انطلاقا من المفاهيم التي تقدمها بخصوص الربح والخسارة بين اللاعبين ضمن عمليات المساومة التي تحكم في العادة إدارة الشؤون الخارجية عموما وإدارة النزاعات خصوصا.

وفي هذا فإن الخطة المحكمة هي تلك التي تستطيع أن تضمن الربح أو تعظيمه في علاقاتها بتوظيف ظاهرة القوة من خلال ردع العدو أو المنافس دون استعمال القوة فعلا، أو من خلال توظيفها فعلا.

بمعنى آخر، فإن هذه المداخل يمكن أن تساعد الدول ومختلف القوى واللاعبين الآخرين على ساحة العلاقات الدولية في إدارة الأزمات/ النزاعات الدولية بخطط تستهدف عقد تحالفات وضمان التأييد السياسي والدبلوماسي في الداخل والخارج على مستوى أكبر قدر من القوى والمنظمات الإقليمية والدولية والشركات دولية النشاط والمنظمات غير الحكومية... بغاية احتواء وتوجيه النزاع لصالحها، وكذلك من أجل ضمان أكبر قدر من التأييد في حالة فشل الوسائل

[1] رياص بوزرب، المرجع السابق، ص 34.
[2] محمد سمير عياد، المرجع السابق، ص 41.

السلمية، مما يدفع إلى اللجوء إلى الوسيلة القتالية لإدارة النزاع والتخلص من العوائق نحو تعظيم المصلحة الوطنية ومصالح أخرى خاصة.[1]

أولا- مفهوم إدارة النزاعات الدولية:

1- تعريف إدارة النزاعات الدولية Conflict Management: يشير تعبير إدارة النزاع عن تصور غير طموح للتعامل مع النزاع، فعلى مدى عقود، بات هناك تصور بأن إدارة النزاع تعني تقليل، أو وقف مظاهر العنف والتصعيد فيه، دون توقع حله فعلا، ويطابق مصطلح إدارة النزاع – إلى حد ما- مصطلح Conflict Regulation، ويستخدم كمصطلح نوعي يغطي بصفة شاملة المنظور الإيجابي للتعامل مع النزاع من حيث احتوائه.[2]

ويرى هيو مايل Hugh Miall :"أن إدارة النزاع كمفهوم تقليدي ارتبط مع احتواء النزاع، حيث يرى المنظرون في إدارة النزاعات الدولية، أن النزاعات العنيفة نتيجة متأصلة ناجمة عن الاختلافات في القيم والمصالح داخل وبين المجتمعات، ولا يمكن حلها من الناحية الواقعية، وأفضل ما يمكن القيام به هو إدارتها واحتوائها، من أجل الوصول إلى تسوية تاريخية تفرض وضع العنف جانبا، والعودة إلى الحياة السياسية الطبيعية".[3]

ويتم الربط عادة بين مصطلح إدارة النزاع وفكرة "احتواء النزاع"، فالمنظرون الذين يعتمدون فكرة "إدارة النزاع"، يرون أن للنزاعات العنيفة تبعات لا يمكن التخلص منها، وتتضمن خلافات في القيم والمصالح داخل وما بين المجتمعات المتنازعة، ويرى هؤلاء المنظرون، أن السعي إلى "حل مثل تلك النزاعات أمر غير واقعي، وأفضل ما يمكن فعله هو إدارة (Manage) هذه النزاعات واحتواؤها، وفي بعض الحالات إلقاء العنف جانبا واستئناف العلاقات السياسية الطبيعية،[4] وتعرف إدارة النزاع أيضا على أنه: "يهدف إلى الحد مستقبلا من النزاعات العنيفة، وتجنبها من خلال تشجيع تغييرات سلوكية إيجابية بين الأطراف المتنازعة".[5]

ويشير كل من "Dukes and Burton" أن إدارة النزاع تفهم على أفضل وجه على أنها أي جهد للسيطرة على أو احتواء نزاع مستمر بين الجهات ذات الدوافع السياسية التي تعمل على مستوى الدولة أو الجهات الفرعية، عادة من خلال مشاركة طرف ثالث،[6] إذ تهتم إدارة النزاع بشكل

---

[1] محمد بوعشة، مدخل إلى غدارة النزاعات الدولية، ط1، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2007، ص29.

[2] أحمد جميل عزم، "تحويل الصراع: اقتراب غير صفري لإدارة نزاعات ما بعد الثورات العربية"، **اتجاهات نظرية: ملحق مجلة السياسة الدولية**، العدد 410، أكتوبر 2012، ص ص:11-16.

[3] Hamad Ahmad Azem, The Reconceptualisation of Conflict Management, **Peace, Conflict and Development Journal**, Vol 7, July 2005, p4

[4] أحمد جميل عزم، "إعادة تعريف مصطلح "إدارة" الصراع: مراجعة نقدية" ،**المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 35 صيف 2012 ، ص69.

[5] أحمد جميل عزم، إعادة تعريف مصطلح "إدارة" الصراع: مراجعة نقدية، مرجع سابق، ص 69.

[6] Michael J. Butler, International Conflict Management, 1st published, London and New York: Routledge, 2009, p.14

مركزي، بجعل النزاع المستمر أقل ضررا للأطراف المشاركة فيه مباشرة، وتتبع إدارة النزاع. أيضا من جانب قلق الطرف ثالث، مع احتواء آثار الضرر والزعزعة التي يسببها النزاع على الأطراف الأخرى، شبه المشاركة أو غير المشاركة (التصعيد الأفقي)، بالإضافة إلى احتواء النزاع صعودا، (التصعيد الرأسي). كما تعمل إدارة النزاع من فرضية، أن تصعيد أو تكثيف النزاع ليس حتميا. وبدلا من ذلك، فإن الهدف من إدارة النزاع هو إنكار "الانتصار" على أحد الأطراف، أو ربما بشكل أكثر دقة، إنكار فائدة العدوان.[1]

ويرى جلين سنايدر "G. Schneider أن "إدارة النزاع تقوم على ممارسة التحكم المفصل بواسطة زعماء المتورطين في أزمة ما، وهذا بهدف تقليل فرص انفجار هذه الأزمة ووصولها إلى حالة الحرب، فكل دولة ترغب في إدارة النزاع بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة قيمتها إلى أقصى حد في النتيجة النهائية وحل القضية موضوع النزاع".[2]

ويشير معهد GTZ الألماني أن إدارة النزاع هي: "محاولة لتنظيم النزاع من خلال العمل على منع أو إنهاء العنف، وهو يسعى لجلب حلول بناءة من جميع أطراف النزاع، والتي يمكن الاستفادة منها".[3] وتتضمن هذه العملية مساحة واسعة من الإجراءات الواعدة المختلفة للتعامل مع المشكلات ومع البيئة المؤسسية في مختلف مراحل النزاع، وتتجسد العملية في شكل قواعد ومعايير توافق عليها أطراف النزاع، تسهم في تحديد مصالح كل طرف ومدى قدرته على التحكم في مواقفه وغاياته، وتبديد الشك وسوء الفهم بين الأطراف، وصولا إلى رسم بدائل واقتراحات. فإدارة النزاع هي: "سلوك يتخذه بعض الفاعلين من أجل تحجيم مستويات النزاع، أو تفادي حدوث أنماط نزاعية شديدة، إذ أن النزاع في الأخير هو بمثابة علاقات ومواقف وأوضاع داخلية أو دولية تتولد من مشكلات ينبغي حلها".[4]

ويتجه "بيتر فالنستاين" إلى القول أن: إدارة النزاع عادة ما تركز على الجانب العسكري للنزاع، الذي يتصل بالقتال وإنهائه، والحد من انتشار النزاع، وبالتالي احتوائه واحتواء مظاهر العنف فيه... بينما حل النزاعات هو أكثر طموحا حيث أنها تتوقع مواجهة عدم التوافق من قبل الأطراف، والاشتراك في إيجاد وسيلة للعيش مع النزاع أو حله.[5]

---

[1] Ibid, pp. 14 -15

[2] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، إدارة الصراعات والأزمات الدولية نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة، مصر، القاهرة، دار العربي للطباعة والنشر، 2001، ص 26.

[3] Ropers Norbert and Kling Wberl, Peace building crisis prevention and conflict management: Technical Cooperation in the Context of Crises, Conflicts and Disasters, (Eschborn, Federal Republic of Germany, Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GTZ) GmbH 2002), p.12 .

[4] سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري، مرجع سابق، ص73، 74

[5] Peter Wallensteen, Understanding Conflict Resolution: War, Peace and the Global System, London: Thousand Oaks, New Delhi, Sage Publications, 2002, p.53.

ويشير أوليفر Oliver إلى أن إدارة النزاع ارتبطت بتنظيم النزاع، ويستخدم كمصطلح يشمل مجموعة أو سلسلة من الإجراءات الإيجابية لمعالجة النزاع، حيث يشمل ذلك احتواء النزاع العنيف وعملية التسوية.[1]

ويقول "جوهان غالتونغ" أن: "إدارة النزاعات الدولية توصف بأنها دراسة محافظة ومتميزة بطبيعتها المنهجية، وبحكم التعريف للطرف الأقوى إذا كان محور تخفيف حدة النزاع هو محور دراسات إدارة النزاع، فالنتيجة تكون ظهور فرع مهتم بالظروف التي تكفل المحافظة على القوة، وتجميد الوضع القائم، وبمعنى آخر إلهاء الطرف الأضعف لكي لا يحمل السلاح ضد الطرف الأقوى، ويؤكد عالم السياسة "فيليب شميتر" "Phillip Schmitter" أن مفهوم إدارة النزاع الدولي أصبحت تسيطر عليه أيديولوجية تعتقد أن النظام له قيمة تفوق قيمة التغيير، وأن أهداف النزاع في الحقيقة شكل مصغر لأهداف المصالح الكبرى في النظام الدولي، وتصبح إدارة النزاع الدولي عاملا يدعم من الوضع القائم للنظام الدولي، لأنها تقدم لصانعي القرارات في الدول الكبرى المعلومات اللازمة لعمليات الضبط والتحكم والاندماج داخل النظام الدولي".[2]

فإدارة النزاعات تمثل التعامل مع عناصر موقف النزاع باستخدام مزيج من أدوات المساومة الضاغطة والتوفيقية بما يحقق أهدافا دولية ويحافظ على مصالحها الوطنية، وهي أيضا عبارة عن محاولة لتطبيق مجموعة من الإجراءات والقواعد والأسس الإدارة الروتينية المتعارف عليها، وذلك بهدف السيطرة على النزاع والتحكم فيه وفقا لمصلحة الدولة.[3]

ومن هنا يمكن تحديد أساليب إدارة وتسوية النزاعات الدولية من خلال ثلاثة أساليب رئيسية هي: الأسلوب القهري، الأسلوب التنازلي، والأسلوب التساومي.

– **الأسلوب القهري:** يتم من خلاله استخدام القوة المسلّحة من أجل إكراه الخصم وإجباره على التراجع عن موقفه وعدم التنازل لمطلب هذا الأخير مهما كان حجم التهديدات التي يشكلها، ويعتمد هذا الأسلوب على قدرة الطرفان المتصارعان على تحمّل الخسائر وإيقاع العقاب الجسيم على الخصم الآخر.

– **الأسلوب التساومي:** يعتمد هذا الأسلوب على التفاوض أساسا لحل النزاع، والأصل أن المفاوضة معناها الاستعداد للتنازل عن بعض المواقف المبدئية مقابل تنازل الخصم عن بعض

[1] Hugh Miall ,Oliver Ramsbotham, Tom Woodhouse, Contemporary Conflict Resolution ,The prevention, management and transformation of deadly conflicts, 2 nd Ed, Cambridge U.K: Policy Press, 2005 p. 29.

[2] إسماعيل عبد الكافي، إدارة الصراعات والأزمات الدولية، المرجع السابق، ص28.

[3] كمال حماد، النزاعات الدولية: دراسة قانونية دولية في علم النزاعات، المرجع السابق، ص 60.

مطالبه، فهي إذا حلول وسطى أو عملية توفيقية، وهذا متشدد ثم يتنازل تدريجيا حتى يصل إلى أدنى الحدود التي لا يستطيع التنازل بعدها.[1]

– **الأسلوب التنازلي:** هو قبول مطالب الخصم فورا في سبيل إنهاء موقف الأزمة، وتلجأ الدولة لهذا الأسلوب عندما تكون قدرتها على مواجهة الأزمة ضعيفة أو عندما تخشى من تصاعد مطالب الخصوم إلى درجة أكثر خطورة من الموقف الحالي.

ويشير علم وفن إدارة النزاعات الدولية إلى تكامل وتداول مجموعة من الأساليب والإدارات مثل التفاوض، الردع، دبلوماسية الإكراه، الحروب المحدودة، التصعيد، الانفراج والتطبيع، بحيث تستخدم كلها ولو بدرجات مختلفة.

من خلال التعاريف السابقة لمفهوم "إدارة النزاع" يبدو جليا أن غالبية المفكرين يأخذون بالجانب الإيجابي أو بالحالات الإيجابية لـ"الإدارة" على ندرتها وفق ما يعرف بـ "الإدارة نحو التهدئة"، والتي تعني السعي نحو ضبط النزاع وتوجيهه نحو التهدئة، وأن النزاعات ذاتها لا يمكن حلها، وأن التعامل معها يهدف فعليا إلى احتوائها ومنع مظاهرها العنيفة، فالمفهوم الأساس لإدارة النزاع، هو التوصل إما إلى الحد أو التهدئة أو الاحتواء للنزاع، ومنع تصاعده ووضع حد للعنف، تسعى في الغالب للوصول إلى تسوية،[2] إذ تتمحور فلسفة إدارة النزاع على معالجة مظاهر النزاع وآثاره الجانبية، وليس على أساس معالجة الأسباب الجوهرية التي أدت إلى قيامه، وذلك من خلال التركيز على طبيعة العلاقات بين طرفي النزاع، ومحاولة تغيير المواقف التي يتبناها كل طرف تجاه الآخر. على الرغم من أن هناك نوعين آخرين لـ"إدارة النزاعات" هما:

– **الإدارة نحو التصعيد:** ويتم اللجوء إلى هذا النوع من الإدارة في حالات النزاعات الوظيفية التي تسعى الأطراف المتدخلة أو الأصلية فيها إلى عدم حل النزاع، وإنما تصعيده لخدمة مصالح وأهداف معينة لا يمكن تحصيلها إلا بتصعيد النزاع.[3]

– **الإدارة نحو الحفاظ على الوضع القائم:** هذا النوع بدوره يسجل ويلاحظ في حالة النزاعات الوظيفية مع فارق بسيط هو أن الإدارة نحو الحفاظ على الوضع القائم يسعى أطرافها في غالب الحال إلى مساومة وابتزاز أطراف النزاع أو أطراف لها مصالح في بيئة النزاع من أجل جني مكاسب معينة، أو السعي إلى تجميد النزاع للحيلولة دون انتشاره إلى مجالات أو موضوعات قد تهدد مصالح الأطراف المتدخلة ذاتها.[4]

---

[1] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، إدارة الصراعات والأزمات الدولية، المرجع السابق، ص 89.

[2] سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري، مرجع سابق، ص72 - 73.

[3] Norbert Ropers, From Resolution to Transformation: The role of Dialogue Projects, Berghof Research Centre for Constructive Conflict Management, Berlin, Germany, 2009, p 10.

[4] كمال حماد، النزاعات الدولية: دراسة قانونية دولية في علم النزاعات، المرجع السابق، ص 69.

إذن يمكن القول بأن إدارة النزاع تعني مواقف النزاع التي يتخذها طرف النزاع اتجاه الآخر، أو السياسات (الاستراتيجيات والتكتيكات) التي يتبناها طرف النزاع بخصوص الموقف أو الحالة، وذلك بهدف الحيلولة دون اندلاع الحرب، وتحقيق مكاسب للطرفين ما كان يمكن تحقيقها لو اتخذ النزاع شكلا عنيفا، أي أن إدارة النزاع ليست معنية بشكل مباشر بتسوية النزاع أو إيجاد حل له وإنما العمل بشكل يجعل منه في وضع يمكن التحكم فيه، وهذا باحتوائه وعدم انتشاره إلى حدود لا يمكن التحكم فيها.

2-بعض المفاهيم القريبة من مفهوم إدارة النزاع الدولي (إدارة الأزمة، الإدارة بالأزمة):

أ- إدارة الأزمة أو إدارة النزاع: البعض يتحدث عن إدارة الأزمة وليس إدارة النزاع، لأن مصطلح إدارة الأزمات ظهر في فترة حافلة بالأزمات في خضم نزاع تحول إلى صراع طويل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وابتداء من أزمة الصواريخ في سنة 1962 لم يعد الحديث يدور إلا عن إدارة الأزمات بغض النظر عن أن هذه الأزمات هي في الحقيقة حلقات متتالية في مسلسل الصراع الطويل الذي كان يطبع العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي آنذاك.

يمكن أن نستشف هذا من خلال تصريح وزير الدفاع الأمريكي "روبيرت ماكنامارا" بقوله: "لن يدور الحديث بعد الآن عن الإدارة الإستراتيجية، وإنما ينبغي أن نتحدث عن "إدارة الأزمات". لذلك فهو يرى أن إدارة الأزمات تعني: العمل على تجنب تحول النزاع إلى صراع شامل، بتكلفة مقبولة، لا تتضمن التضحية بمصلحة أو قيمة جوهرية.[1]

إذن تشير إدارة الأزمات في العلاقات الدولية إلى أسلوب إدارة السياسة الخارجية في مواجهة المواقف الدولية الساخنة أو الحادة.[2] وترتكز على تخفيض الآثار السلبية المرتبطة بالأزمة وهي فن تجنب وقوع أو تخفيض المخاطر وظروف عدم التأكد لتحقيق أكبر قدر من التحكم والرقابة على الأخطار المحتمل أن تواجه أطراف الصراع.[3] حيث تشتمل إدارة الأزمات حسب مايكل لوند على جهود تبذل بغرض إدارة التوترات، والخلافات التي من فرط حدتها وصلت إلى مستوى المواجهة، ويتسم وضع كهذا بأنه ينذر بلجوء، طرف أو أكثر إلى القوة، ومن المحتمل جدا أن تقع اشتباكات مسلحة بالفعل.[4]

والمستخلص من هذه التعاريف أن إدارة الأزمات تستهدف تجنب نشوب الحرب وعدم الدخول في مواجهات عسكرية.

---

[1] عبد الحليم غازلي، المرجع السابق، ص 90.

[2] عليوة السيد، إدارة الأزمات والكوارث، حلول عملية –أساليب وقائية، مركز القرار للاستشارات، 1997، ص16.

[3] محمد صالح سالم، إدارة الأزمات والكوارث: بين المفهوم النظري والتطبيق العملي، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الأساسية والاجتماعية، 2005، ص105.

[4] لوند مايكل، منع المنازعات العنيفة: إستراتيجية للدبلوماسية الوقائية، تر عادل عناني، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1999، ص64.

ب- إدارة النزاع والإدارة بالنزاع: الإدارة بالنزاع أو بالأزمة هي فعل يهدف إلى توقف نشاط من الأنشطة أو انقطاعه أو زعزعة استقرار وضع من الأوضاع بحيث يؤدي إلى إحداث تغيير في هذا النشاط أو الوضع. من الأمثلة على ذلك أن بعض الدول تفتعل أحيانا مشاكل على الحدود أو حول قضايا أخرى لإحداث أزمة تهدف من ورائها إلى ترسيم الحدود أو الحصول على مكاسب معينة على المستوى السياسي. والواقع أن الإدارة بالأزمات أو بالنزاع، يقابله أسلوب آخر هو من الطرف المقابل وهو إدارة الأزمات. إذ أن هذا الموقف المتأزم الذي أوجده الطرف الأول يستدعي قيام الخصم بتكثيف جميع إمكاناته، وتسخير كامل قواه للخروج من هذه الأزمة بأكبر قدر من المكاسب وبأقل التكاليف. هذه المصطلحات لا تخرج عن إدارة النزاع بل هي مفاهيم فرعية من المفهوم الشامل لإدارة النزاع.[1]

وبالتالي فإن مصطلح الإدارة بالأزمات يقوم على أساس افتعال الأزمة من أجل التخلص من أزمة أخرى، وأن افتعالها وإيجادها هي وسيلة للتغطية والتمويه على المشاكل القائمة بالفعل، وهي أيضا أسلوب يلجأ إليه طرف في علاقة ما لتحقيق مكاسب معينة أو لتغيير الوضع الراهن لصالحه بإثارة أزمة أمام الطرف الآخر، وقد ترتد الإدارة بالأزمات إلى طرفها المدير في شكل أزمة تجبره على التحول من الفعل إلى رد الفعل.

3- مبادئ إدارة النزاعات الدولية: هناك مجموعة من المبادئ تستند إليها الأطراف في إدارة النزاع الدولي وهي كآلاتي:[2]

-محدودية الأهداف: لا بد لكل طرف من الأطراف في أثناء إدارته لأزمة ما أن يدرك أنه ليس في وسعه أو في وسع الأطراف الأخرى تحقيق الأهداف التي تسعى إليها مرة واحدة، ومع ذلك فإن هناك أهدافا لا يجب التنازل عنها حتى لو تطلبت حمايتها الدخول في مواجهة مسلحة، فإذا ما تحقق كل من الخصمين من ذلك، وكان هدفهما المشترك هو تجنب الحرب فسوف يسعى كل منهما إلى عقلنة مطالبه وعدم المغالاة فيها.

- الحرص على عدم إحراج الخصم: من الأصول المستقرة في إدارة الأزمات هو النظر إلى الخصم باعتباره شريكا في إدارة الأزمة، ذلك أن الأزمات المعاصرة لم يعد من المجدي حلها باللجوء إلى ما يعرف باسم (المباراة ذات الحصيلة الصفرية)، بمعنى أن يحاول أحد أطرافها تحقيق الانتصار الكامل على حساب الخسارة الكاملة للطرف أو الأطراف الأخرى فيها وإنما أصبح من المسلم به اللجوء إلى ما يسمى بمباراة التنازلات.[3]

---

[1] عبد الحليم غازلي، المرجع السابق، ص 90.
[2] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، إدارة الصراعات والأزمات الدولية، المرجع السابق، ص 40.
[3] المرجع نفسه، ص 40، 41.

– **التصعيد التدريجي للردع أو الخيارات المرنة:** لا بد من التمسك بمبدأ الإبقاء على كل الخيارات مفتوحة أي أنه من الملائم أن تتم تجربة الخيارات الواحدة تلو الأخرى. فإن لم ينجح خيار ما يتم اللجوء إلى الخيار الأشد فالتدرج في تصعيد الردع يفسح المجال أمام صانع القرار في تجربة بديل آخر وأقوى في حالة فشل البديل الذي اختاره.

– **إتاحة الوقت الضروري للخصم للتدبر:** يجب إتاحة حرية الحركة للخصم كأحد المحاور الأساسية في الدراسات السياسية المعاصرة، فإهدار مبدأ حرية الحركة لا ينجم فقط عن اتخاذ إجراء ما قد يتسبب في قطع الطريق على اختيار بدائل أخرى، ويترتب على ضغط عامل الوقت الذي لا يسمح للخصم بالتدقيق في اختيار البديل المناسب.[1]

– **توسيع نطاق المشاورات:** هذا المبدأ لا تقتصر فائدته على إدارة الأزمات فحسب، بل على صياغة السياسة الخارجية بأسرها بما يتيحه من مجال واسع لعرض الآراء الرصينة والحلول الخلاقة للمشاكل. وبشكل عام تُعد المشاورات ضرورية في إدارة الأزمات والصراعات.

– **إحكام قبضة القيادة السياسة على القرار:** إدارة القيادة السياسية لأية أزمة لا تدع مجالا لأحد بدفع الأمور إلى أبعد مما تعده ضروريا، وتجنب العواقب الوخيمة وما يترتب عليها من تصعيد عسكري وهذا أحد الأسباب التي تمنع استخدام خطة الطوارئ في أثناء الأزمات دون مراجعتها وإجراء التعديلات عليها بما يتلاءم مع طبيعة الأزمة قبل الشروع بتطبيقها.

– **توسيع قاعدة الدعم اللازم للقرار:** قرار الأزمة يتوقف على مدى تأييد الحلفاء والأصدقاء ومدى اكتسابه غطاء الشرعية الدولية، وكذلك الدعم الخارجي الضروري للقرار بالإضافة إلى الدعم الداخلي، إن لم نقل الدعم القومي له. ومن الجدير بالذكر أن اتخاذ هذه القرارات يتم بشكل سري في مثل هذه الظروف ولا يخضع لتأثير جماعات الضغط.[2]

–**تحصين قرار الأزمة ضد المؤثرات الداخلية:** ويتوقف على قدرة السلطة السياسية على اتخاذ القرارات المتعلقة بالأزمة بمعزل عن المؤثرات الداخلية، دون أن يؤثر ذلك على القيم لجوهرية للدولة أو ما يسمى بمعطيات الموقف الذاتية في مواجهة الخطر الذي يهددها.

– **تعزيز نظام الاتصالات:** تفترض الأزمة دائما أن تكون قنوات الاتصال والحوار مفتوحة على مدار الساعة، لأن غياب هذا العامل قد يؤدي إلى حالة من عدم اليقين والتقديرات الخاطئة لسلوك الطرف الآخر الأمر الذي قد يؤدي إلى المجابهة والصدام المسلح. وهذه القنوات متمثلة في مصادر جمع المعلومات ووحدة معالجتها لتفسيرها وتقويم البدائل،

[1] المرجع نفسه، ص 41، 42.
[2] المرجع نفسه، ص 43، 44.

والسلطة السياسية المخولة باتخاذ القرار، والدول الحليفة والصديقة وسفارات الدول الأطراف للتشاور في اتخاذ القرار والمنظمات الدولية، والأطراف الوسيطة ووسائل الإعلام.

– **المعلومات أو الإنذار المبكر:** نظام المعلومات أو الإنذار المبكر من أهم مبادئ إدارة الأزمات أو الصراعات، لتفادي وقوع أخطاء قد تؤدي إلى انفجار وهو أشبه بنزع فتيل القنبلة قبل انفجارها ويقوم نظام المعلومات الذي يضم ثلاثة عناصر (سجل الأزمات، سيناريو الأزمات الداخلية، وسيناريو الأزمات الخارجية) على التنبؤ بحدوث الأزمة قبل وقوعها من خلال التنسيق بين السلطة السياسية ومجلس الأمن القومي في الدولة، لوضع إستراتيجية متكاملة تستهدف السيطرة على الأزمة قبل تطورها ومنح الوقت الكافي للطرفين لتبادل المعلومات والإشارات الدبلوماسية، والتنسيق بين الخيارات الدبلوماسية والعسكرية التي تتيح للطرف الآخر فرصة الخروج من الأزمة بما لا يتضارب مع المصالح الرئيسة للطرفين.[1]

من خلال ما سبق يمكن القول بأن مبادئ إدارة النزاع هي مجموعة قواعد تستند إليها الأطراف بغرض احتواء النزاع ومنع انتشاره إلى مستويات عليا من العنف.

ثانيا– نظرية اللعبة (المباريات):

تعتبر نظرية المباريات أو اللعب Game theory من بين النظريات المطبقة في تحليل النزاعات الدولية، كما يمكن الاعتماد على تطبيق استخداماتها لتفسير السلوكات الخارجية للدول، إضافة إلى كونها تستعمل في الدراسات الإستراتيجية، إنها نظرية تهتم بتفسير كيفية اختيار صانع القرار لبديل من البدائل نظريا، وتوجيهه وإرشاده لاتخاذ قرار عقلاني ورشيد من الناحية العملية، فهي تعنى ببساطة بدراسة الاستراتيجيات التي يتبناها الأطراف في مواقف النزاع، لذلك فهي نظرية لا تجيب عن الأسئلة المتعلقة بمصادر النزاع وأسبابها، وإنما هي إطار تحليلي يزودنا بتقنيات ومفاهيم لدراسة كيفية صنع القرار في مسائل نزاعية بالأساس، أين يكون أطراف اللعبة متعارضين في أهدافهم وبدائل كل طرف يمكن أن تؤثر على الطرف الآخر.

من الناحية التاريخية يرجع أصل هذه النظرية إلى سنة 1944، بالذات إلى كتاب كل من: جون فون نيومان J.V.Neumann (عالم رياضي) وأوسكار مورغنسترن O.Morgenstern (عالم اقتصادي) "نظرية اللعب والسلوك الاقتصادي" الصادر سنة 1944 بمثابة الإعلان عن ولادة هذه النظرية ونقطة انطلاق لتطويرها وتجسيدها عمليا،[2] علما أن هذه النظرية كانت تعنى

[1] المرجع نفسه، ص 45، 46.

[2] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ط2، ج5، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990، ص 471.

بالمسائل الاقتصادية ثم انتقلت بعد ذلك إلى مجال العلوم السياسية وأصبحت تستخدم دراسة العلاقات الدولية والحروب والمفاوضات وصناعة القرارات الداخلية والتحالفات.[1]

1- تعريف نظرية المباريات (الألعاب): عرف ستيفن ج. برامز Steven J. Brams هذه النظرية بقوله: "إن نظرية المباريات مجموعة من القواعد التي تربط اللاعبين أو المؤتلفين بالمحصلات". وعرفها أيضا كارل و. دويتش بأنها "ذلك المنهج المستند إلى وجود تشابه كبير بين بعض لعب المباريات الاعتيادية وبعض الحالات الاجتماعية المتكررة، وحيثما يوجد تشابه فإنه من النافع تحليل المباريات في بادئ الأمر بدلا من الحالات الاجتماعية التي هي أقل تحديدا من المباريات".

وعرفها مارتين شوبيك Martin Shubik بقوله: "إنها طريقة رياضية لدراسة بعض جوانب عملية اتخاذ القرارات، ولا سيما في المواقف التي تغلب عليها صفة الصراع والتعاون.[2]

ويذهب مورتون كابلان في تعريفه لنظرية المباريات، بقوله: "إن اللاعب هو الوحدة الأساسية في التحليل باعتباره الطرف الفاعل في الموقف، ولا يشترط أن يكون اللاعب فردا أو دولة قومية واحدة، وإنما وحدة اتخاذ القرارات في الموقف الذي يشمله التحليل.[3]

ويعتبر توماس شيلينغ T.Schelling أن نظرية اللعب "معنية بأوضاع يكون السلوك الأفضل لكل طرف فيها معتمدا على قدراته على توقع ما سيفعله الطرف الآخر، وهذا يعني التمييز بين العاب الإستراتيجية وألعاب الحظ، ولا نعني بذلك السلوك الذي فحسب، بل السلوك المدفوع أيضا بحساب واع للفوائد والميزات، وهو حساب يقوم بدوره على منظومة قيم جلية ومنسجمة داخليا".[4]

وقد بنى كل من مارتن شوبيك وتوماس شيلينغ وغيرهما من المنظرين السياسيين تصوراتهم في هذه النظرية على الأسس التي وضعها نيومان وأوسكار اللذين قاما بتحليل مختلف الاستراتيجيات التي يمكن أن يتبعها اللاعب (الطرف)، وحاولا تقديم صياغة نظرية رياضية للنتائج المترتبة على كل حركة ثم اختيار الحركة التي توفْر أفضل النتائج أو ما يسمَّى بالإستراتيجية المثلى.[5]

وقد عرف فون نيومان الذي ساهم في وضع هده النظرية بأنها: "مجموعة من العمليات الرياضية التي تهدف إلى إيجاد حل لموقف معين يحاول فيه الفرد جاهدا أن يضمن لنفسه حدا من

---

[1] عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص 106
[2] علي عودة العقابي، المرجع السابق، ص205 - 206.
[3] المرجع نفسه، ص208.
[4] شيلينج توماس، المرجع السابق، ص 11.
[5] جيمس دورتي، روبرث بالستغراف، المرجع السابق، ص 337

أدنى النجاح عن طريق أسلوبه في المعالجة، رغم أن أفعاله وأسلوبه لا يستطيعان تحديد نتيجة ذلك الحدث بشكل كامل، وإنما مجرد التأثير فيه".[1]

كما يرى أنصار هذه النظرية أنها تبحث في التوصل إلى أفضل القرارات التي يجب أن يتخذها احد أطراف الصراع، عندما تعتمد قرارات هذا الطرف على القرارات التي تتخذها أطراف الصراع الأخرى، فهي لديها القدرة للإجابة على التساؤلات التي تطرحها عملية صنع القرار، لأنها كما يقول هولستي بأن نظرية المباريات تقدم مجموعة من الاقتراحات بشأن التصرفات الأكثر عقلانية لمواقف معينة يتوقف فيها قرار طرف على القرار الذي يتخذه الطرف الآخر في الصراع.[2]

وهناك من يرى بأن نظرية المباريات هي بمثابة الأداة المنهجية لتحليل الظواهر في العلاقات الدولية، وتستخدم نظرية الباريات مثل نظرية الاختيار العقلاني في تفسير السلوك السياسي، وكذلك في تحليل القرارات التي ترتبط بالمواقف السياسية حيث تفترض أن القرار السياسي هو اختيار بين عدة اختيارات.[3]

وهناك تعريف آخر لنظرية المباريات يعرفها بأنها مجموعة من النماذج الرياضية والعمليات الاحتمالية لاستنباط أفضل إستراتيجية لطرف (لاعب) ما في مواقف الصراع، آخذة في عين الاعتبار المبادرات وردود الفعل المختلفة للخصم للأطراف الأخرى المعنية إزاء تحرك أو فعل ما يقدم عليه اللاعب.[4]

فهذه النظرية تعني ببساطة أنها دراسة للاستراتيجيات التي يتبناها الأطراف في موقف النزاع، ومفهوم هذا النزاع، أن طرفين أو أكثر أمامكم فرص لاختيار بدائل متاحة أمامهم، ولكن كل بديل مفتوح أمام كل طرف منهم يؤثر كل قيمة ما يحققه اللاعب الآخر من عائد بحيث يوجد تعارض في الأهداف.[5]

وتقوم هذه النظرية على نوع من التفسير العقلاني الذي يجمع بين المنطق والرياضيات إذ أنها تؤسس تحليلاتها على فرضية عقلانية أطراف اللعبة وعقلانية قراراتهم، كما أن استخدام السلوك العقلاني، حسب أنصار هذه النظرية، يسمح بتقديم أحسن تفسير، لذا فهي تقدم نفسها لنا في إطار الصيغة التالية: إذا أراد الناس في وضعية معينة أن يحققوا الفوز والحصول على أهداف معينة، فإن هذه النظرية تقدم لهم العملية الذهنية التي يستخدمونها لحساب السلوك الأفضل لهم، واضعين في اعتبارهم أن الطرف الآخر يحسب حركاته بطريقة عقلانية أيضا، وتقدم النظرية كيفية حساب سلوك الطرف المقابل وكيفية التغلب عليه، فهي نظرية لدراسة السلوك العقلاني في مواجهة

---

[1] عامر مصباح، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ط 2، مصر، دار الكتاب الحديث، 2010، ص 323.
[2] عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، الجزائر، دار طاكسيج كوم لنشر والتوزيع، 2009، ص 300.
[3] سامية صالح حضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية، الأردن، كتب عربية للنشر والتوزيع، 2005، ص 80.
[4] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج 6، لبنان، دار الهدى المؤسسة العربية لدراسات والنشر، 1985، ص588.
[5] عمار بن سلطان، المرجع السابق، ص 302.

خصم يرتقب أن يسلك سلوكا عقلانيا أيضا، لذا تقدم على أساس أنها نظرية تهتم بصراع الاستراتيجيات وإدارته.

2-خصائص وشروط نظرية المباريات (الألعاب):

أ - خصائص نظرية المباريات (الألعاب):

- هي تفترض أن صانعي القرار عقلانيين تماما وأخلاقيين في قراراتهم وأساسهم معلومات سليمة متاحة.

- نظرية المباريات لا تهتم بأخلاقيات الشخص ولكن ما يسمى بأخلاقيات الموقف، فاللاعب يهتم بالنتائج وليس بالعمليات الوسيطة وبالإستراتيجية التي يختارها شريكه وليس بماذا يختاره هو.

- هناك صعوبة في تحديد المجال الذي ترتبط به النظرية عندما نتكلم عن النظرية الاقتصادية والنظرية الإحصائية أو نظرية صنع القرار فإننا نميز بين النظرية ومجالها وهو الاقتصاد والإحصاء، أو صنع القرار لكنه ليس واضحا لأي مجال تنتسب نظرية المباريات.

ب - شروط نظرية نظرية المباريات (الألعاب):

- أن يكون عدد المشتركين محددا ولذا يمكن أن يكون أقل من اثنين.

- لكل لاعب عدد محدود من البدائل المتاحة "القرارات" التي يختار منها.

- قرار أي لاعب يؤثر فيما يحققه من عائد وفيما يحققه الآخرون المشتركون معه في المباراة من عائد.

- العائد من جمح التباديل الممكنة أو إستراتيجيات اللاعبين معلوم.

- قرارات جمح اللاعبين تتخذ في نفس الوقت.

- تعرف المشاركين في المباراة بعقلانية ويحكمهم المنطق في تصرفهم.

- كل طرف من أطراف المباراة يتخذ قراره باستقلالية وبدون اتصال مباشر مع الطرف الآخر.[1]

3- أسس نظرية المباريات (الألعاب): تقوم هذه النظرية على الأسس التالية:[2]

- **الخيارات:** لكل طرف من أطراف اللعبة خيارات وأولويات، وأمامه فرص لاختيار بدائل متاحة أمامهم، ولكن كل بديل مفتوح أمام كل طرف منهم يؤثر على قيمة ما يحققه اللاعب الآخر من عائد ، وأن هذه الاختيارات المتاحة لأي لاعب هي متاحة لجميع اللاعبين الآخرين.

---

[1] حامد احمد مرسي هاشم، نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1984، ص 09.

[2] محمد سمير عياد، المرجع السابق، ص 46

– **الأهداف:** كل لاعب يتمسك بهدف ويسعى إلى تحقيق الفوز وأن اللاعب الذي يسعى للخسارة سيكون شخصا غير عقلانيا، حيث أن كل طرف لا يكتفي بالكسب بل يسعى لتحقيق أكبر قدر ممكن منه.

–**العقلانية:** اعتبار أن كل لاعب يسلك الخيار الذي يمكنه من السيطرة أو يبقيه على قيد الحياة.

4– عناصر نظرية المباريات (الألعاب): تكمن أهمية نظرية المباريات في توجيه صانع القرار نحو اختيار البديل الأفضل، حيث تقدم له تصورا عقلانيا ورياضيا يساعده على تقدير السلوك الأفضل في مواجهة خصم يفترض أن يلجأ إلى انتهاج السلوك ذاته، فهي تعتبر النشاطات السياسية بمثابة لعبة تمثل صراعا بين استراتيجيات يديرها أطراف وفاعلون.

ويفترض تحليل نظرية المباريات وجود العناصر الأساسية التالية:

– **اللاعبون:** حسب مورتن كوبلان إن اللاعب هو وحدة اتخاذ القرارات المستقلة في المباراة وقد يكون هذا اللاعب إما شخصا طبيعيا (مواطن، صانع القرار) أو شخصا معنويا (دولة، منظمة إقليمية أو منظمة دولية).[1]

– **القواعد:** هي كيفية استخدام الموارد المتاحة في المباراة، حيث أنها تحدد لكل لاعب مدى الخيارات المتاحة أمامه وهي مجموعة من القوانين التي من المفروض أنها متعارف عليها.

– **الإستراتيجية:** وتعني نمط السلوك المتخذ، سواء المبادرة به من طرف لاعب ما أو السلوك المتخذ لمواجهة إستراتيجية الخصم.[2]

كما تعني الإستراتيجية تلك الألعاب التي تعتمد فيها أفضل حركة يقوم بها أي لاعب على ما يفعله اللاعبون الآخرون، أي اعتماد قرارات الخصوم بعضها على بعض، وعلى توقعاتهم لسلوك كل لاعب آخر.[3]

– **النتيجة أو المحصلة:** هي ما يحصل عليه اللاعب كنتيجة لإتباعه إستراتيجية معينة، وعادة ما يعبر عن المحصلة بتعبير رقمي، وتقدم المحصلة مجموعة من الخيارات تتراوح بين الصفر إلى المكسب الكلي.

– **المعلومات:** تظهر أهمية هذا العنصر عند اختيار البديل المناسب للتباري في اللعبة.[4]

5– أنواع نظرية المباريات (الألعاب): تنقسم نظرية المباريات إلى:

---

[1] علي عودة العقابي، المرجع السابق، ص208.
[2] عامر مصباح، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، المرجع السابق، ص 325.
[3] توماس شيلينج، المرجع السابق، ص 11.
[4] عامر مصباح، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، المرجع السابق، ص 325.

- **اللعبة الصفرية** Zero Sum Games: المعنى البسيط لهذا النوع من المباراة هو ربح طرف وخسارة طرف آخر، بالمعنى الرياضي المكسب الذي يحققه الطرف الأول يساوي مقدار الخسارة التي يحققها الطرف الثاني، إذ تنتهي كل لعبة بما يساوي +1 لطرف و-1 للطرف المقابل، أما في مجال العلاقات الدولية، فتمثل اللعبة الصفرية للنزاع الدائم غير قابل للتوفيق إذ يسعى كل طرف لإنهاء الطرف الآخر أو الاستسلام.

لهذا يرى كارل دوتش k.deutsh أن المباريات الصفرية تعد نموذجا للنزاع الشديد بين اللاعبين، فما يربحه لاعب يخسره الآخر، وما يعتبر نافعا للاعب يعتبر في نفس الوقت ضررا بالنسبة للآخر.[1]

- **اللعبة غير الصفرية** Non zero- Sum Games: حيث تكون مصالح الأطراف غير متعارضة تماما، ولكن يمكن لكل منهما أن يكسب دون أن يمثل الكسب خسارة مطلقة للطرف الآخر، وفي هذه الحالة تكون هناك مصالح مشتركة تنافسية -تعاونية في آن واحد، وبالتالي هناك إمكانية لوجود مخرج يرضي أطراف اللعبة.

وطبقا لهذه النظرية يكون كل طرف النزاع قادرا على اختيار المسلك الذي يتصور أنه قادر على أن يصل به في النهاية إلى الانتصار على خصمه، إلا أن ذلك يتطلب مسبقا التعرف على نوايا الخصم الذي يفترض أنه يتمتع بقدر من الذكاء لا يقل عن الطرف الآخر في هذه الإستراتيجية الصراعية، واستنادا إلى ذلك تكون البدائل الممكنة بمثابة مجموعة من الاستراتيجيات التي يمكن التركيز من بينها على هذه أو تلك، بحسب النتائج التي يمكن توقعها من كل واحدة منها.[2]

6- نماذج نظرية المباريات (الألعاب): تتمثل النماذج في:(نموذج مأزق السجين، نموذج الحل الوسط، نموذج القيمة المتغيرة، نموذج التهديدات المتبادلة، نموذج التهديدات والوعود، نموذج مباريات البقاء، نموذج التهديد والردع كمباريات الدوافع المختلطة، نموذج مباريات عبور النهر).

وفي الأخير إن أهمية المباريات في تحليل النزاعات الدولية تبرز من خلال تزويدنا بإطار تحليلي صارم ودقيق يمكنه أن يفسر لنا العديد من النزاعات خاصة طويلة الأمد فتوجيهاتها النظرية والمفاهيم التي تمثل أساس بناءها، يمكن تطبيقها على واقع السياسة الدولية خاصة في الحالات النزاعية أين يمكن إسقاط بعض النماذج التفسيرية لهذه النظرية عليها، ولهذا يمكن تبنيها كنموذج تحليلي أو إطار تحليلي أكثر من كونها نظرية، لأن النموذج أكثر قابلية للتطبيق في الواقع العملي.[3]

---

[1] محمد سمير عياد، المرجع السابق، ص 46

[2] المرجع نفسه، ص 47.

[3] رياض بوزرب، المرجع السابق، ص 48.

ثالثا- نظرية المساومة:

هي تطبيق نظرية اللعبة في المفاوضات الدولية، أو بعبارة أخرى هي عبارة عن وسيلة تبين كيفية استعمال التهديد والردع والوعود في إطار لعبة متعددة ومتداخلة الاستراتيجيات أو كما يعبر عن ذلك توماس شيلينغ T.Schelling (Mixed motive-game stratégies)،[1] ويعرفها الأستاذ "محمد بوعشة" بأنها: "عملية التلاعب بقيم ومصالح الأطراف الأخرى بوسائل القهر والتوفيق من أجل تعظيم المصالح القومية"، واستعمال هذه الوسيلة يتم على مرحلتين: فالمرحلة الأولى تتمثل في محاولة الاتصال وإيصال نوايا وأهداف والمعلومات الخاصة بكل طرف للطرف الآخر، أما المرحلة الثانية تتمثل في بدأ عملية المساومة والعروض والاقتراحات وهذا بتطوير ما يسمى بعملية المساومة النزيهة بين الطرفين.

إذا المساهمة حسب هذه النظرية تبدأ من اللحظة التي يندلع فيها النزاع إلى المناورة ثم إيجاد حل لإدارة وعدم تركه يتصاعد.

المساومة في النزاعات الدولية غالبا ما تؤدي بأطراف النزاع إلى استعمال تهديدات متبادلة وهذا لسبب هام وهو محاولة التغيير في المواقف التي أدت إلى حدوث النزاع ومحاولة الانتقال من نقطة عدم الاتصال والتفاهم إلى التفاهم والاتصال، وهذا يؤدي إلى خلق نقطة أو نقاط التفاهم بين الطرفين، وهنا يجب أن يكون التهديد فعلي وحقيقي كما أنه لا يجب أن يتعدى حدودا معينة، وأن لا تكون تكاليفه عالية جدا.

فالمساومة هي عبارة عن عملية متواصلة، وتساعد على تقسيم الممارسات السابقة لبعض الدول ومحاولة التأثير عليها، وتحديد التصرفات المستقبلية لهذه الدول، وعملية استعمال التهديدات والوعود لا تساعد فقط على تغيير مواقف أطراف الأزمة ولكن كذلك تسمح لهذه الأطراف باتخاذ قرارات ومواقف قد تكون جديدة وهذا على ضوء الظروف الجديدة التي يخلقها التهديد، وهذه المواقف قد تكون غير متجانسة مع تلك المعلن عنها بداية الأزمة، كما أنه يخلق احتمال اتخاذ استراتيجيات واختيارات جديدة كانت تبدو مستحيلة في بداية الأزمة، وهذا كله يؤدي في النهاية إلى إيجاد موقف مشترك بحيث يؤدي إلى تجميد أو إنهاء احتمالات التصعيد في الأزمة أو النزاع الدولي، تنقل اللعبة من صفرية إلى لعبة غير صفرية.[2]

رابعا- نظرية الردع:

كلمة الردع قلما ترد في كتب العلاقات الدولية الصادرة قبل الحرب العالمية الثانية وإذا وردت فإنها لا تحمل المعنى الذي أصبحت تحمله في عصر الذرة،[3] وقد تطور الردع عبر الزمن خاصة

---

[1] حسين بوقارة، المرجع السابق، ص52.
[2] حسين بوقارة، المرجع السابق، ص52، 53.
[3] محمد سمير عياد، المرجع السابق، ص 48.

مع الإستراتيجية النووية،[1] حيث احتكرته الولايات المتحدة الأمريكية إلى غاية 1949، وبين سنتي 1949-1952 كان الردع احتكارا ثنائيا بين واشنطن وموسكو، وبعد 1952 أصبح ثلاثيا إلى غاية سنة 1960 حيث أصبح رباعيا مع دخول باريس سنة 1960، ثم خماسيا مع دخول الصين سنة 1964 ولحاق الهند سنة 1974، ثم باكستان 1998، ثم كوريا الشمالية سنة 2006.

وأشهر منظري الغرب في ميدان الردع النووي فهم الفرنسيون: "ريمون آرون" و"الجنرال أندريه بوفر" و"الجنرال بيتر غالوا،" ومن البريطانيين "ليدل هارت" و"باترين مورغان"، وأشهر المنظرين السوفييت في هذا المجال أيضا كل من:"المارشال سوكولوفسكي" و"المارشال روتمستروف" و"المارشال أوغاركوف" و"العقيد تايوثليفتس" والمنظر العسكري "كارابوتوف".[2]

1- تعريف نظرية الردع: بالبحث في معاجم اللغة العربية، نجد أن الردع كمفهوم لغوي: في قاموس "مختار الصحاح" للإمام محمد بن أبى بكر الرازي يعني ردعه عن الشيء "فارتدع" أي كفه فكف وبابه قطع.[3]

ويراد بالردع المنع، أو الحيلولة دون القيام بفعل أو عمل ما، ومن ثم فإن الردع ينتفى عند عدم قيام الطرف المردوع بالفعل الذي لا يرتضيه الطرف الرادع، فالردع- ردعا- أي الكف والمنع والزجر.[4]

هذا بالنسبة للتعريف اللغوي للردع، وكغيره من المفاهيم التي كثرت تعريفاتها لا يوجد معنى اصطلاحي واحد يمكن أن يشكل تعريفا حقيقا للردع، وقد تنوعت التعاريف الاصطلاحية له بين المختصين الاستراتيجيين العسكريين وغيرهم في الميادين الأخرى.

فالردع هو تحذير يوجه للطرف الآخر في الصراع يرجى من ورائه حثه على تغيير رأيه في انتهاج سلوك عدواني أو تصرف خطير، كما أنه تحذير يجعله يدرك أن أثار أعماله يمكن أن تضر به. عندما يسعى كل طرف إلى ردع خصمه وثنيه عن تنمية قدرة وطاقة تهديداته فإنه يتوصل إلى ردعه عن اللجوء إلى الردع.[5]

ولقد انطوى الردع مفهوميا على معنى محدد يرتبط بالتلويح باستخدام القدرة التقليدية لإيقاع التأثير المطلوب إزاء الطرف المقابل، ولتحقيق أهداف مطلوبة معينة ومحددة عجزت أدوات السياسة الأخرى عن تحقيقها.

---

[1] جوزيف ناي، المرجع السابق، ص 182.
[2] محمد سمير عياد، المرجع السابق، ص 48.
[3] محمد بن أبي بكر الرازي، المرجع السابق، ص161
[4] سوسن العساف، إستراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008، ص.28.
[5] ألان بلانتي، في السياسة بين الأمم: مبادئ في الدبلوماسية، ترجمة نور الدين خندودي، الجزائر، موفم للنشر، 2006، ص.99.

وعلى الرغم من أن مفهوم الردع قد ساد في الماضي، إلا أن أهميته كأسلوب لاستخدام القوة المسلحة للدولة قد زادت كثيرا بسبب وجود الأسلحة النووية والتطور المذهل في تكنولوجيا الحرب ولذا تركز معظم الدول، وخاصة الدول الكبرى على استخدام الردع كأداة لممارسة النفوذ بين الدول.[1]

ويذهب بعض الباحثين إلى قصر الردع على الجانب العسكري، أو استخدام القوة المسلحة فقط بغية الحصول على التأثير المطلوب، في حين أن الردع ليس بالضرورة مقتصرا على القوة العسكرية فحسب. فقد تطور مفهومه ليأخذ أبعادا أخرى غير عسكرية بذلك عرف على أنه" توظيف لوسائل القوة عن طريق التهديد باستخدامها لضمان أوضاع لا يرغب الطرف الرادع أن تتغير، لأنها تتوافق مع أهداف سياسته العليا أو تنسجم معا.[2]

وهناك من يعرف الردع بأنه"منع جهة أو طرف من القيام بعمل أو سلوك عن طريق التهديد".[3] ويقدم الجنرال أندريه بوفر André Beaufre تعريفا للردع يشير فيه إلى أنه: "هو منع دولة معادية من اتخاذ القرار باستخدام أسلحتها، أو بصورة أعم منعها من العمل أو الرد إزاء موقف معين مجموعة من التدابير والإجراءات التي تشكل تهديدا كافيا، إذن إن النتيجة التي تحاول الحصول عليها بواسطة التهديد هي نتيجة سيكولوجية".[4]

ويضيف كل من بول هاث Paul Hath وبروس راسيت Bruce Russett تعريفا آخر للردع لا يحمل في طياته استخدام القوة العسكرية مباشرة، حيث يؤكد على أنه: "محاولة من صانعي القرار في دولة ما لإجبار صانعي القرار في دولة أخرى على التجاوب مع مطالب الدولة الأولى".[5]

في نفس السياق يمكن رؤية الردع كنوع معين من العلاقات الاجتماعية أو السياسية التي يحاول فيها طرف واحد التأثير في سلوك الطرف الآخر في الاتجاه الذي يرغب به، وقد يمارس هذا التأثير بعدة طرق وأساليب متعددة لتحقيق الهدف الحقيقي للطرف الرادع.[6]

يعرف توماس شلينج Thomas Schilling الردع على أنه: "استغلال القوة المحتملة وإقناع عدو محتمل أن يتجنب القيام بنشاطات معينة لأن ذلك سيكون في مصلحته".[7]

---

[1] محمد ناصر مهنا وفتيحة النبراوي، أصول العلاقات السياسية الدولية، مصر، الإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1985، ص 600.

[2] سوسن العساف، مرجع سابق، ص.31

[3] محمد أبو غزالة، القوة تحكم العالم، عمان، دار الأهلية للنشر، 1996، ص156

[4] على عودة العقابي، المرجع السابق، ص201.

[5] سوسن العساف، المرجع السابق، ص29

[6] Ken Both and other. Contemporary strategy: theories and policies, London: croom helm, 1976,p 69.

[7] توماس شلينخ، المرجع السابق، ص18.

ويعرف برنارد برودي الردع على أنه: التهديد الضمني أو الصريح بالحرب من قبل دولة معينة تجاه دولة أخرى لتمنعها من الإقدام على تصرف معين.[1]

يحمل الردع المعنى الوقائي أو الدفاعي من خلال التحضير للإمكانيات والوسائل لتحقيق ذلك، بمعنى أن التهديد يجب أن يترافق بالمكونات والأدوات التي تؤكد على فاعليته، حيث يعرف الردع في هذا الإطار على أنه: "تقديم أدلة للعدو لا يمكن إخفائها عن توفر المقدرة الثأرية التي تكفل معاقبته بشدة عن أي محاولة من جانب لإثارة الحرب لتحقيق هدف أو كسب معين على حساب الدولة الرادعة".[2]

ويفسر أمين هويدي الردع، حينما يرى أنه:"منع الأطراف من اللجوء إلى القوة لتحقيق أغراضها، أو هو فن عدم استخدام القوة، على الرغم من وجودها، أو هو فن تجنب القتال". ويهدف الردع بذلك إلى منع قوة معادية من اتخاذ القرار باستخدام أسلحتها، أو منعها من الإقدام على الفعل أو رد الفعل إزاء موقف معين،أو هو العمل غير المباشر الذي تقوم به الدولة لتجنب الوقوع في الحرب".[3]

يذهب كاظم هاشم نعمة أيضا في تعريف الردع إلى أنه: "وضعية يكون فيها متنافسان يجري بينهما حوار الإرادات بعيدا عن الاستخدام الفعلي للقوة، رغم حضور القدرة على استخدام القوة والتشديد عليه".[4]

وعلى العموم يبقى الردع عبارة عن:"حوار الإرادات المتصارعة بين خصمين يرمي أحدهما، أو كلاهما إلى منع الآخرين من القيام بعمل، أو أعمال لا يرتضيها".

وعليه، فإن الردع يستهدف إرادة الخصم وليس فعله، إذ قد ينتج منه تأثير في مداركه حتى يتخلى نهائيا عما ينوى القيام به، عندئذ يكون التهديد جزء متمما لا غنى عنه لإيقاع التأثير في الجانب النفسي للخصم.

ويتطلب الردع كشرط مسبق لدعم فاعليته وتمكينه من تحقيق هدفه، إبلاغ الخصم بصورة قاطعة لا لبس فيها بوجود تصميم أكيد على معاقبته والانتقام منه في حالة عدم الانصياع أو القبول لما يراد منه، وكذلك إفهامه أن الخسارة التي سوف يمنى بها إذا ما خاطر بإثارة الحرب ستكون أقدح بكثير من أي كسب يأمل أن يحققه من ورائها.[5]

---

[1] جيمس دورتي، روبيرت بالتسغراف، المرجع السابق، ص 245.

[2] على عودة العقابي، المرجع السابق، ص221.

[3] أمين هويدي، الصراع العربي الإسرائيلي بين الردع التقليدي والردع النووي، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص.32.

[4] على عودة العقابي، المرجع السابق، ص222.

[5] جهاد عودة، إدارة الصراع الدولي مفاهيم وقضايا، ط2، القاهرة، شركة الدليل للدراسات والتدريب، 2014، ص.321.

فالردع هو محاولة لثني الخصم عن القيام بعمل عدواني أو عمل يعتبره الطرف الآخر كذلك، وهو إفهام الخصم أنه إن قام بذلك العمل فإن خسائره ستكون أكبر من مكاسبه وأن أرباحه لن تتناسب مع خسائره.[1] وهذا هو صميم عملية الردع برمتها، أي ترجيح كفة المخاطر والخسائر على كفة المزايا والأرباح.

إن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وسيلة حاسمة في جعل الدولة المستهدفة تفعل شيئا ما أو تقلع عن فعل شيء ما فعلته (الإكراه) أو منع خصم ما من عمل شيء ما (المنع) وحتى يكون كل من الإكراه والردع فعالا، يجب على الدول أن تقدم بوضوح وصراحة أهدافها وقدراتها وتكون راغبة بالعمل جيدا على التهديدات والوفاء بوعودها. إن مصداقية دولة ما أساسية في ما يتعلق بالإكراه و الردع على حد سواء.[2]

فالردع ينتج من علاقة مقررة واستطاعة وليس مجرد علاقة قوة وكفى، إنه ثمرة الإدارة السياسية والمصداقية الصادرة من الذي يتعامل به: فقيمة الردع تتحدد بالميزان القائم بين نقاط ضعف المتصارعين التي تخضع لتقدير نفسي دقيق ومحنك.[3]

نفهم من كل هذا التعريفات أن الردع وما يحتويه من معاني عسكرية ونفسية هو أكثر من كونه أداة تستعمله الدولة في إدارتها لصراعاتها وسياستها الخارجية، وهذا ما يربط الردع بالإستراتيجية كون أن هذه الأدوات التي تستعملها الدولة في إدارة علاقاتها الصراعية تحوى تخطيط ذكيا ومحكما لكي تحقق أهدافها.

لذلك فقد قدم العديد من الخبراء والمختصين تعريفات كثيرة للإستراتيجية الردع، حيث تحدث توماس شلينج في كتابه" إستراتيجية الصراع" على أهمية إستراتيجية الردع انطلاقا من تجربة الولايات المتحدة الأمريكية مع الاتحاد السوفياتي سابقا حيث يرى أن هذه الإستراتيجية يجب أن تكون مرتكزة على التهديد القابل للتصديق لكي تكون أكثر تأثيرا على الطرف الآخر، ومصداقية هذا التهديد تتوقف على مدى التكلفة والمخاطر المرتبطة بوفاء الطرف المهدد بتنفيذ ما يهدد به.[4] أما ريتشارد ند ليبو Richard Ned Lebow يرى بأن إستراتيجية الردع هي: "تطبيق عملي لنظرية الردع على الصراعات الدولية القائمة".[5]

كما يرى البعض أمثال ألبرت فولستر Albert Foster أن إستراتيجية الردع ترتكز على المقدرة الثأرية والتصميم على استعمال تلك القدرات في حالة ما تطلب الأمر ذلك، وإلحاق الضرر

---

[1] محمد موسى، أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي، ج1، بيروت، دار البيارق، 1993، ص.20.

[2] كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص285 .

[3] ألان بلانتي، المرجع السابق ،ص.99.

[4] توماس شلينج، المرجع السابق،ص15.

[5] Richard Ned Lebow, Key Texts in Political Psychology and International Relations Theory, King's College London, 2016, p4.

بالخصم يفوق في حجمه ومداه أي ميزة يمكن أن يحصل عليها الطرف الذي يقوم بالضربة الأولى، حيث يعبر فولستر عن ذلك بقوله أن الردع هو: "القدرة على التدمير بالضربة الثانية".[1]

أما هنري كيسنجر Henry Kissinger فيعرف إستراتيجية الردع على أنها: "منع سلسلة من المواقف عن طريق إثبات أن هذه المواقف هي ليست أفضل البدائل المتوافرة في وضع معين، وعلى هذا الأساس فإن الردع يعتمد على عامل غير منظور وهو طريقة تفكير العدو المحتل".[2]

بيد أن باتريك مورغان يرى أنه في مجال السياسة الدولية، فإن الردع "ليس من السهل تفسيره أو فهمه" على الرغم من كونه "ممارسة قديمة"، وتشمل تعاريف الردع كإستراتيجية عموما مفاهيم الفاعلين أو الخصوم والإجراءات، والنفوذ، وتحليلات التكلفة/المنفعة. ببساطة "الردع ينشأ عن الخوف من العواقب غير المقبولة"، وبشكل أكثر وضوحا الردع هو: "تفاعل استراتيجي يمنع فيه الفاعل الخصم من اتخاذ إجراء بأن تكلفة اتخاذ هذا الإجراء ستفوق المكاسب المحتملة".[3]

ارتبط أيضا الردع كإستراتيجية بمفهوم السلام تطبيقيا من خلال تجربة الحرب الباردة، لذا تعتبر إستراتيجية الردع: "ليست إستراتيجية للحرب وإنما للسلام، هدفها إقناع المعارض بأن العدوان هو البديل الأخير، فالردع لا يقيد العدو جسديا بل نفسيا لمنعه من فعل ما هو غير مرغوب، أو لا يرتضيه الطرف الأول".[4]

كما تعتمد إستراتيجية الردع على الرد بهجوم مدمر على فعل عسكري نووي يهدف للتدمير، وتتناغم هذه التعريف القائم على أن إستراتيجية الردع هي ذلك التهديد الذي بموجبه يقوم الطرف الأول بإنزال عقوبة قد يقنع الأطراف الثانية بأن تكلفه العمل العدواني الذي يراد القيام به سيفوق بنسبة النتائج التي قد تترتب عليه[5].

نفهم من هذا أن الردع كمفهوم وكإستراتيجية يحمل في معناه قدرة الطرف الرادع على التخطيط لردع الأطراف الأخرى عبر تجنيد كل المقومات المادية والمعنوية التي تجعل من تلك الأطراف تستجيب للطرف الرادع نتيجة تقديرها وإدراكها لمصداقية الأفعال والتصرفات التي يقوم بها.

مع هذا بالرغم من أن الردع كإستراتيجية مرتبط ارتباطا وثيقا بامتلاك القوة والأسلحة النووية وكل ما يعظم من القوة الصلبة لديه، فما نلاحظه أيضا هو أن الطريقة أو الأسلوب الذي يتخذه

---

[1] على عودة العقابي، المرجع السابق، 222

[2] عبد السلام سلمان خريبط الناشئ، سياسات الردع في مواجهة الأزمات الدولية، رسالة مقدمة إلى معهد الدراسات القومية الاشتراكية لنيل شهادة الماجستير علاقات دولية، الجامعة المستنصرية، العراق، 1988، ص82 .

[3] Patrick Morgan, op.cit, p1.

[4] سوسن العساف، المرجع السابق، ص34

[5] أحمد محمود السيد، "المصطلحات السياسية: دراسة دلالية مقارنة"، **مجلة البيان**، العدد2، 2003، ص170

الرادع والذي يجب أن يكون قويا ودلاليا ومقنعا ليردع الأطراف الأخرى مع علمه بكل تلك المقدرات العسكرية الهائلة تجعل من قوة الخطاب وحسن استعماله دعامة أساسية لتحقيق الردع.

2- أهداف الردع: تكمن في:

- هدفه التركيز على قيم الخصم (السكان، المصانع.....)
- يهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم.
- حسب الأستاذ توماس شيلينغ، تركز على وضع من التسوية وتهدف إلى التوصل إلى اتفاق عملي يكون وضع الخصم فيه أفضل من وضعه فيما إذا لم يتجاوب مع الردع.

3- عناصر الردع: يتضح أنه لنجاح الردع، فإنه يجب أن تتوفر لاستخدامها ثلاثة عناصر أساسية هي.[1]

- توفر المقدرة الثأرية، أي القدرة على الانتقام وإلحاق الأذى بالخصم إلى أقصى مدى يمكن للخصم تصوره، وهو ما يثير لديه الإحساس بالرغبة.
- توفر الإرادة والتصميم على استعمال تلك المقدرة الثأرية في ظروف ومواقف معين دون تردد أو تخاذل.
- توفر المقدرة على إيذاء الخصم وبدرجة تفوق بكثير أي ميزة يمكنه أن يحصل عليها من خلال مبادأته بالضربة الأولى، أي ترسيخ الاقتناع لديه بأنه سيكون الطرف الخاسر تحت كل الظروف ومهما كلف الأمر.

4- مظاهر الردع: تكمن في:[2]

- **الردع بالعقاب:** بتهديد الخصم بعقاب قاس إذا ما أقدم على إجراءات يعارضها الطرف الذي ينوى الردع.
- **الردع بالحرمان:** بحرمان الخصم من استخدام قوتها المتاحة، أي إقناعه أن الذي عزم على ردعه محصن لدرجة تجعله يقتنع بان ما يمكن أن يقدم عليه لا يحقق المكاسب التي توازي خسائره.
- **الردع بالمكافئة:** بإغراء الخصم بأنه إذا ما أحجم عن اتخاذ إجراءات غير مرغوب فيها سيتم تقديم مكافئة له.
- **الردع بالتطمين:** أي تطمين الأطراف الأخرى وإقناعها بالنوايا السليمة، ما يعمل على تخفيف مخاطر استفزاز الآخرين وحملهم على عدم استخدام العنف دفاعا عن النفس من دون أن يعني ذلك التخلي عن استخدام الوسائل الأخرى، وتتراوح أدوات الردع ما بين الإيحاء أو إيهام

---

[1] جهاد عودة، إدارة الصراع الدولي مفاهيم وقضايا، المرجع السابق، ص.322.

[2] ديفيد جاريم، مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم، ط2، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996،ص.8

طرف لأخر بعدم الرضا عن موقف أو نشاط معين مصحوبا بإمكانية التحرك لوقفه، عن طريق عرض القوة أو التلويح باستخدامها لإيقاع أقصى تأثير نفسي يضع الطرف المستهدف بالردع في موقف يضطر معه إلى الامتناع عن القيام بفعل ما.

إذن الردع هو أسلوب من أساليب تنفيذ السياسة الخارجية وإدارة النزاعات الدولية، فمنذ أن أصبحت نظرية الردع تسيطر على الفكر في مجال السياسة الدولية، فإنها افترضت درجة عالية من العقلانية في دوائر صناعة القرار السياسي عندما يتعلق الأمر بإدارة النزاعات الدولية، وخصوصا مع ما يشهده العالم من انتشار نووي.

خامسا- نظرية التصعيد:

في مجال العلوم السياسية، يرتبط تصعيد النزاع/الصراع إلى حد كبير بالسياسة الدولية، فمع دخول العلاقات الدولية وبحوث السلام المرحلة الأكاديمية في ثلاثينيات القرن العشرين، فقد كانت مسألة الحرب وتعريف السلام نقاط محورية، فمنذ تلك الفترة، كانت نظريات النزاع/الصراع في العلاقات الدولية تتعامل بشكل أساسي مع مجالين رئيسيين للمشكلة: احتكار غير موجود للعنف على المستوى العالمي (غالبا ما يطلق عليه الفوضى)، وغياب المعايير الملزمة دوليا، حيث برز التفكير الواقعي، الذي يرى أن السياسة الدولية محكومة بالصراع ومدفوعة إليه أكثر من كونها سياسة تحمها السمات النظامية.

كان النزاع موضوعا للعلاقات الدولية منذ نشأتها، إذ يقع التصعيد في صميم معظم تفاعلات الدولة (حسب كارلسون)، وذلك من خلال سباقات التسلح أو الردع أو النزاع المسلح أو الحرب، وترتبط عمليات التصعيد ارتباطا وثيقا بالحالات المشار إليها باسم "الأزمات الدولية" (كما يشير إلى ذلك، شيلينج، جيرفيس، ليبو)، ففي حالات الأزمات، يجب على الفاعلين أن يقرروا ما إذا كانوا يريدون إتباع إستراتيجية متصاعدة (أي ممارسة الضغط القسري وبالتالي فرض التكاليف على الخصوم)، وبهذا المعنى، يجب التفكير في التصعيد على أنه، لعبة دقيقة للغاية تنطوي على مخاطر تنافسية تكمن في عملية مساومة شاملة، (وهذا ما يذهب إليه زرتمان وفون)، حيث يريان أنه يمكن أن يكون للأطراف دوافع غير عقلانية مختلفة لتعزيز التصعيد.

1- تعريف تصعيد النزاع: يعبر التصعيد عن ديناميكيات النزاع والذروة التي يمكن أن يبلغها "النزاع"، وكلمة Escalation، "التصعيد" في اللغة العربية، كلمة لها أصولها في الاسم اللاتيني scalae، والتي تعني "الخطوات"، و"الدرج"، أو"التحجيم"، مما يشير مجازيا إلى عملية تصبح أكبر أو أعلى ويشير التصعيد إلى إستراتيجية عمل ووصف مجردة لحالة الأمور في علاقة

اجتماعية ديناميكية حسب "زرتمان Zartman وفورFaure،[1] ويطلق التصعيد في اللغة العربية على الفعل الثلاثي صعد، يقال صعد من الخلاف معه، أي زاد في حدته.[2]

يمكن تعريف التصعيد من الناحية الاصطلاحية على أنه: "زيادة في التوتر داخل نزاع، مبدئيا يبدأ النزاع من خلال رغبة الأطراف في تحقيق شيء ما، مع بداية التصعيد لا يبقي الأمر متعلقا بالرغبة في التحقيق شيء ما، ولكنه يتجاوز ذلك نحو الرغبة في إلحاق الأذى بالخصم، تتمثل المرحلة النهائية للتصعيد في التدمير المتبادل، أما عملية التحويل فتعلق أساسا بجهودنا الرامية للتحقيق من حدة تصعيد النزاع".[3]

ويعرف أيضا بأنه: "الزيادة الحاصلة أو التي تحصل على كثافة الصراع أو ينتج عنها توسيع إطاره ومداه ومن أجل فهم تصعيد الصراع لابد من البحث في مواضيع عديدة كالمتغيرات والعوامل التي تحدد في نهاية الآفاق التي يمتد إليها الصراع وكذلك العوامل التي تؤثر سواء أكان في تصعيد الصراعات الدولية أم تهبيطها وبالتالي تقليلها وانتهائها".[4]

2- المتغيرات التي تحدد نهاية الآفاق التي يمتد إليها النزاع الدولي: هناك مجموعة من المتغيرات تحدد نهاية الآفاق التي يمتد إليها النزاع الدولي وهي: [5]

أ- الحدود الجغرافية للنزاع الدولي.

ب- عدد الأطراف التي لها علاقة مباشرة بالنزاع.

ج- طبيعة الأهداف التي لأجلها نشب النزاع من حيث محدوديتها أو شموليتها.

د- الآثار المترتبة عن الصراع على المستوى الدولي.

3- العوامل والمتغيرات التي تدخل في تقرير كثافة النزاع: تكمن العوامل والمتغيرات التي تدخل في تقرير كثافة النزاع في:[6]

أ- نوعية الأدوات المستخدمة في النزاع ودرجة قوتها.

ب- طبيعة الأسلحة المهيأة للاستخدام ومدى قدراتها التدميرية.

ج- كمية الموارد المخصصة لأغراض النزاع ومدى توفرها.

4- أسباب ودوافع التصعيد: هناك مجموعة من العوامل والأسباب تؤدي بالنزاع الدولي الاتجاه نحو التصعيد نذكر منها:[1]

---

[1] I. William Zartman and Guy Olivier Faure, The dynamics of escalation and negotiation. In, Escalation and Negotiation in International Conflicts, First published, Cambridge, U.K.: Cambridge University Press, 2005, p3.

[2] أبي الفضل جمال الدين محمد بن أكرم ابن منظور، المرجع السابق، ج3، ص 252.

[3] سيمون مايسون وساندرا ريتشارد، "أدوات تحليل النزاعات"، تر محمد حمشي، ص 11
https://www.files.ethz.ch/isn/15416/Conflict_Analysis_Tools_Arabic_Hamchi.pdf

[4] علي عودة العقابي، المرجع السابق، ص 218.

[5] المرجع نفسه، ص 218.

[6] محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري مقلد، الموسوعة السياسية، ط1، الكويت، جامعة الكويت، 1994، ص 675.

أ- اعتقاد أحد الأطراف التي لها علاقة مباشرة بالنزاع بأن الطرف الآخر مقدم على خطوة التصعيد وبالتالي يبادر هو بالتصعيد.

ب- ظهور مؤشرات تدفع بأحد الأطراف إلى التصعيد كالإنذار والتحذير.

ج- اعتقاد أحد الأطراف بأن التصعيد من النزاع سيخفف من احتمالات الخسارة مؤكدة إذا لم يبادر بالتصعيد.

د- تحقيق مكاسب معينة عبر التوجه نحو التصعيد.

هـ- الضغوط والتدخلات التي تمارسها الأطراف التي لها علاقة غير مباشرة بالنزاع قد تدفع بالأطراف المباشرة إلى نهج سياسة التصعيد.

و- غياب تقاليد راسخة لحل وتسوية النزاع.

5- العوامل المتحكمة في تهبيط وتنزيل وإنهاء النزاع.[2]

- **العوامل المتحكمة في تهبيط النزاع وتنزيله:** يوجد مجموعة من العوامل التي تدفع النزاع الدولي باتجاه التصعيد وأخرى تدفع به إلى التنزيل، وأن جميع تلك العوامل مربوطة بمصالح أطراف النزاع، ومن أهم العوامل التي تساعد على تهبيط وتنزيل النزاع نذكر:[3]

أ- الاعتقاد بعدم جدية التهديد، وبالتالي الاسترخاء في اتجاه التهدئة.

ب- تؤدي التهدئة إلى إظهار حسن النية وتحسين العلاقة مع الطرف الآخر في الصراع.

ج- تعرض أحد أطراف الصراع إلى الضغط الشعبي، مما يضطره إلى التهدئة.

د- قد تحدث التهدئة نتيجة الضغوط التي يمارسها طرف ثالث أو الضغوط الداخلية.

هـ- التخوف من مخاطر التصعيد وعدم القدرة على التحكم فيه.

و-حدوث توازنات في مقاييس الربح والخسارة.

ز- تحول اهتمامات الطرف الآخر في الصراع، مما يسهل للطرف الثاني التهدئة.

ح- تراجع قدرة أحد أطراف الصراع على الاستمرار بسبب ضعفه أو استنزاف موارده.

- **العوامل المتحكمة في إنهاء النزاع الدولي:** تكمن أهم العوامل المتحكمة في إنهاء النزاع في:[4]

أ- تحقيق أهداف النزاع.

ب- اختفاء ميزات النزاع والتي بسببها نشأ هذا النزاع.

ج- انهيار أحد أطراف النزاع أو استسلامه.

---

[1] علي عودة العقابي، المرجع السابق، ص 219.

[2] المرجع نفسه، ص 220.

[3] إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، الكويت، منشورات ذات السلاسل، 1987، ص262.

[4] حسين بوقارة، المرجع السابق،ص 49، 50.

د- إعادة تعريف المصالح من جديد

6- تحليل ديناميكيات التصعيد: يمكن تحليل ديناميكيات التصعيد لأي نزاع من خلال نموذج فريدريك غلاسل، الذي وضع معاييرا لتحليل هذه الديناميكيات ضمن نموذجه لتصعيد النزاع. والذي يعبر فيه عن زيادة التوتر داخل النزاع يبدأ في محاولة تحقيق شيء ما، ليمر إلى الرغبة في إلحاق بالخصم الأذى وصولا إلى التدمير المتبادل بين الطرفين، مع وجود إمكانية للتخفيض بناءا على المرحلة التي وصل إليها النزاع.[1]

-**التصلب في المواقف:** في هذا المستوى، تظهر القسوة والصلابة في المواقف مؤدية إلى بوادر المواجهة، الاقتناع بأن النزاع يمكن حله حول طاولة المفاوضات يبقى قائما، لا توجد هناك معسكرات ثابتة.

-**النقاش والجدل العنيف:** يظهر في هذا المستوى نوع من الاستقطاب في التفكير، الشعور والإرادة و ينشأ نوع من الاختلاف والتباين بين تفكير أسود وآخر أبيض، كما ننشأ إدراكات متنامية بشأن التفوق والاستعلاء والدونية والاستحقار.

- **الأفعال بدل الكلمات:** يسود في هذا المستوى الاعتقاد بأن "الكلام لن يكون مفيدا بعد الآن"، بمعنى الحرص على إستراتيجية الحقائق على الأرض من خلال تحصيل الحقائق والأفعال المادية على الأرض وليس بمجرد الكلام، التخلي نهائيا عن تقمص العواطف، وتنامي خطر التأويل الخاطئ لما يقوله أو يفعله الطرف الآخر.

-**التحالفات:** تقدم مختلف الأطراف على مناورة بعضها البعض ضمن أدوار سلبية تتقاتل فيما بينها وفقا لتلك الأدوار، وهنا تلجأ الأطراف المتورطة للبحث عن دعم أطراف أخرى لم تكن متورطة من قبل.

-**الإهانة وإلحاق الخزي:** تتم شن حملات علنية ومباشرة على الاستقامة الأخلاقية للخصم بهدف إهانته وإلحاق الخزي والعار به

-**إستراتيجية التهديدات:** ظهور التهديدات والتهديدات المضادة، يتم تصعيد النزاع من خلال إعطاء مهل والتهديد بأعمال انتقامية.

-**الضربات التخريبية المحدودة:** في هذا المستوى لم يعد ينظر إلى الخصم على أنه كائن بشري، ومن ثم إضفاء الشرعية على الأعمال التخريبية، يحدث هنا تحول في القيم، حيث ينظر إلى الهزائم "الصغيرة" على أنها انتصارات.

-**تشتيت الخصم:** يصبح تخريب وتشتيت نسق الخصم هدفا رئيسيا.

[1] سيمون مايسون وساندرا ريتشارد، المرجع السابق، ص 12.

– **معًا نحو الهاوية:** تصل الأطراف في هذا المستوى إلى مرحلة المواجهة الشاملة حيث لا أمل في العودة نحو الخلف، يصبح تدمير الذات مقبولا إذا كان ثمنه تدمير الخصم.[1]

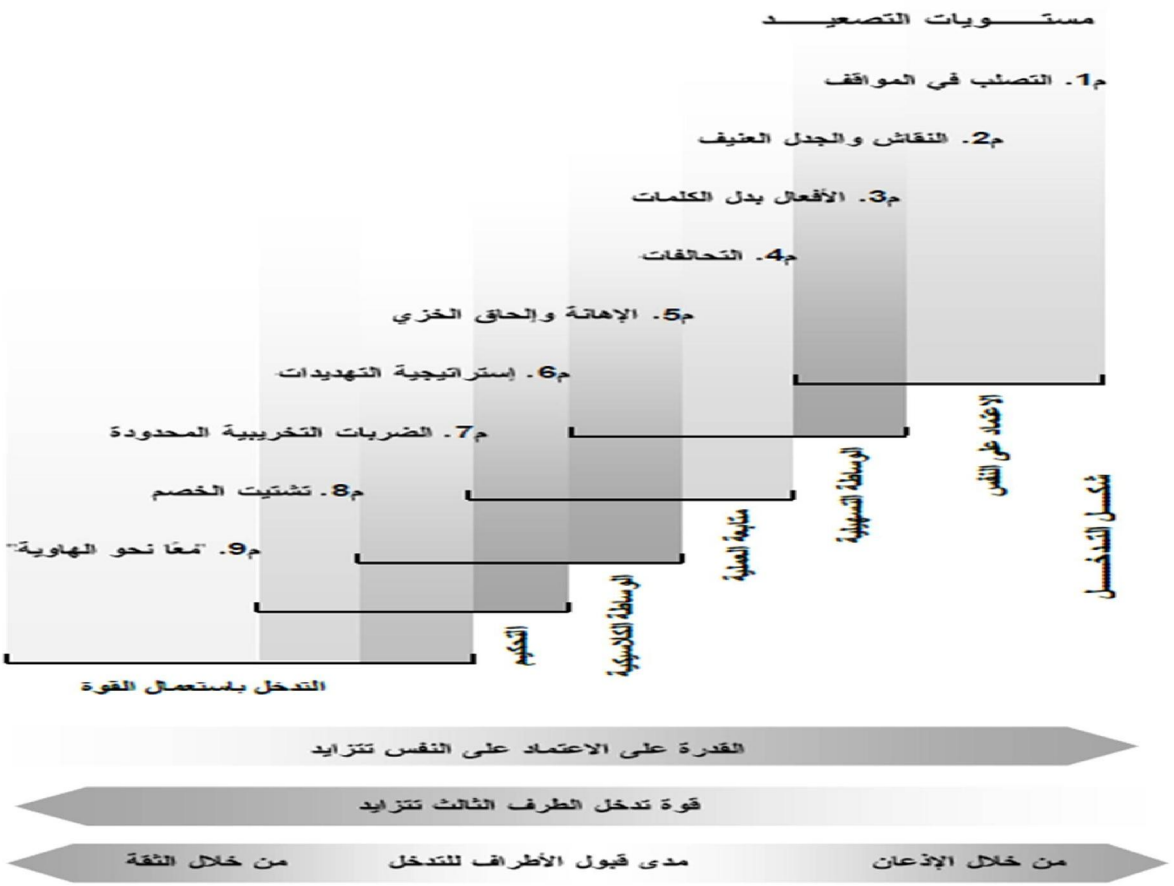

المصدر: سيمون مايسون وساندرا ريتشارد، المرجع السابق، ص 13.

سادسا– نظرية الحرب المحدودة:

ورد مصطلح الحرب المحدودة لأول مرة رسميا في تشرين الأول عام 1970، عندما أكد جون فوستر دالاس بأن التقدم في العلم والتطور التكنولوجي انعكس على مجال الهندسة الحربية، وزاد من إمكانية السيطرة على آلية استخدام الأسلحة النووية في الحروب، بمعنى أن استخدامها لا يلحق بالضرورة تدميرا ومضار جسيمة بالإنسانية، ففي أثناء "الحرب الباردة"، اختلف الباحثون والمختصون بشؤون الصراع الدولي حول تصنيف الحروب، فمصطلح الحرب المحدودة لا يتضمن الأراضي المباشرة لكل من القطبين المتصارعين (الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية)، لأنه غالبا ما كانت هذه القوى تخوض الحرب المحدودة بواسطة طرف ثالث أو قد تدخل بالنيابة عن أو مشاركة طرف آخر، وفي كل الأحوال تبقى هذه الحرب بعيدة عن إقليم القوى الكبرى. وهذا المصطلح مناقض للحرب الشاملة التي لا تستثني أهدافا في أراضي كل من الطرفين، ولا توجد قيود على استخدام جميع الوسائل.[2]

[1] المرجع نفسه، ص 12.

[2] علي عودة العقابي، المرجع السابق، ص225 ، 226.

وتعرف الحرب المحدودة حسب الأستاذ تريباتي" Tripati" على أنها: "صراع يتم تحجيمه إقليميا في نطاق ضيق وفيه تقبل أطرافه بمحض إرادتها وبتدبير سابق أن تبقي على الموارد العسكرية المستخدمة في إدارة هذه الحرب في حدود ضيقة"، أو هي"عملية مساومة من خلال اختبار إرادة الطرف الآخر Test of Résolve، الغرض منها إرهاقه والضغط عليه لدفعه إلى طاولة المفاوضات لإنهاء العمليات المسلحة".[1] وتعرف أيضا كما يشير المصطلح محدودة من حيث الهدف ومحدودة من حيث نطاق المعارك وطبيعة التشكيلات المستخدمة".[2]

وبناء على هذا التعريف فإن العمليات العسكرية لا تهدف إلى دفع الخصم إلى الاستسلام واحتلال أراضيه مثلما ما هو في الحرب الشاملة، وإنما تهدف إلى تحقيق أهداف محددة ومحدودة كالغارات الجوية التي تهدف إلى تدمير مواقع معينة ومحددة مثل العملية الجولة التي نفذها الكيان الصهيوني عندما دمر المفاعل النووي العراقي سنة 1982 لمنع دولة العراق لامتلاك التقنية النووية، فقد كانت العملية سريعة وخاطفة وذات هدف محدد.[3]

إن الحرب المحدودة هي نوع من أنواع الحوار الساخن الذي يتخلل فترة المفاوضات، وهذا يعني مزج القتال بالحوار وتحمل هذه الحرب في طياتها أداة التصعيد، ويمكن القول بأنها الوسيلة لإطالة عمر الصراع وتنشيط هِمّم الخصم وردعه عن القيام بعمليات عسكرية لا تعرف الحدود.[4]

كما ميز خبراء الإستراتيجية الدولية بين الحرب الإقليمية Local War والحرب المحدودة، Limited war فالحرب الإقليمية هي بمثابة صراع محدود بمقياس الإطار الجغرافي يتواجد فيها الطرفان دون التعرض لأراضي كل منهما وتستخدم فيها جميع أنواع الأسلحة، بينما الحرب المحدودة تكون محدودة بمقياس المكان والأسلحة المستخدمة، ولذلك لا تستخدم الأسلحة النووية في الحرب المحدودة لوجود اتفاق ضمني بين أطرافها.

ولابد من ذكر علاقة الحرب المحدودة بالإستراتيجية النووية، على الرغم من الاختلاف في فهم الإستراتيجية النووية. فالحرب التي تشترك فيها القوى العظمى بصورة مباشرة أو عن طريق طرف ثالث، والتي تمتلك أسلحة نووية لكنها تتجنب طوعا استخدامها وتستعيض عنها بالأسلحة التقليدية، كما جرى في الحرب الفيتنامية؛ والتي امتنعت فيها الولايات المتحدة الأمريكية عن استخدام الأسلحة النووية لحسمها وتحقيق النصر فيها.[5]

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، المرجع السابق، ص272.

[2] جمال سلامة علي، تحليل العلاقات الدولية: دراسة في إدارة الصراع الدولي، ط1، القاهرة، دار النهضة العربية، 2013، ص 151.

[3] خليل حسين، قضايا دولية معاصرة، ط1، بيروت، لبنان، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2007، ص 81.

[4] المرجع نفسه، ص 227.

[5] إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، مرجع سابق، ص 273

لكي تكون الحرب محدودة يجب توفر العناصر التالية: (هدف الحرب، الوسائل العسكرية المستخدمة، الحدود الجغرافية لمنطقة المعركة، الهداف التي تهاجم، المشتركون في الحرب)، لذا يرى الجنرال بوفر بأن إستراتيجية الحرب المحدودة أثبتت فاعليتها من خلال الأهداف التي تم تحقيقها، وهي كلها جوانب نفسية يستطيع عبرها المدرك لجوانب القوة في هته الإستراتيجية أن يؤثر على الخصم ويمنعه من القيام بفعل يؤثر على مصالحه، وفي نظر بوفر أن هذه الإستراتيجية كرست ثلاث عوامل نفسية هي[1]:

– درجة عالية من القيد الداخلي المقصود.

– تجنب قصف المدن بأسلحة نووية إستراتيجية.

– حدوثها في وضع يمتاز بعدم الاستقرار.

ولكي تحقق الحرب المحدودة الفائدة التي ترجى منها، يجب أن تتوافر الضروريات الثلاث التالية:

– إنها ذات غايات وأهداف تصب في قدرتها وإمكانياتها على منع العدو من القيام بالعدوان بغية إقرار الأمر الواقع.

– قدرة القوة المخصصة للحرب المحددة على إقناع العدو بأن استخدامها يهدد بمخاطر حرب شاملة...إلا أنه ليس مقدمة لها.

– إن الحرب المحدودة تؤكد على أنها تسير بجنب دبلوماسية ماهرة على أساس أنها ليست الرد الوحيد على أي عدوان أو هجوم مفاجئ.

أما الواقع العملي لهذه الإستراتيجية يرجع إلى الخيار العسكري الأمريكي في الحربين الكورية والفيتنامية، فانتهاج الولايات المتحدة الأمريكية لهذا النهج سمح لها بتقييد كل من الاتحاد السوفيتي وكذلك الصين من استعمال أسلحة متنوعة ما بين التقليدية والنووية والتي من الممكن أن تأخذ منحى خطير فيما بعد[2].

سابعا– نظرية الأمن الجماعي

تقوم الفكرة الأساسية للأمن الجماعي على أساس العمل الجماعي للدول لإحباط العدوان ومنع الدول التي تقع ضحية، لذلك الطمأنينة بأن المجتمع الدولي سيهب لنجدتها والعمل على ردع المعتدي المحتمل وأحاطته. علما باليقين الرادع أن موارد المجتمع الدولي ستعبأ ضد أي سوء استعمال للقوة الوطنية.[3]

---

[1] سوسن العساف، المرجع السابق، ص87.

[2] على عودة العقابي، المرجع السابق، ص 226.

[3] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط1، الأردن، دار وائل للنشر، 2000، ص333.

لهذا نجد أن علة وجود تنظيم دولي تتمثل أساسا في السعي نحو تركيز مسؤولية حفظ السلم والأمن الدولي في سلطة مركزية تسعى لتحقيق الأمن الجماعي، ويعد الأمن الجماعي من انجح السبل للقضاء على الحروب ومنع نشوبها، ويرتبط ارتباطا وثيقا بالوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية، فالأمن الجماعي ضروري، لان الوسائل السلمية من غير المتصور أن تتوصل إلى حل لكافة أشكال المنازعات الدولية. والأمن الجماعي يزيد من فرض نجاح الوسائل السلمية كوسيلة لحل أو حسم النزاعات الدولية.[1]

1- تعريف الأمن الجماعي: عرفته الموسوعة السياسية لعبد الوهاب الكيالي بأنه: "نظام تعمل به الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة بهدف الحرص على الأمن والسلام الدوليين وفض النزاعات بالطرق السلمية على أساس أن أمن كل دولة وسلامتها الإقليمية من الأمور التي تضمنها كل دولة".[2] وعرفه الأستاذ أنيس كلود Ennis Claude Junior بأن: "الأمن الجماعي هو أية تدابير من أي نوع تتضمن احتمال القيام بعمل عسكري مشترك في أي أزمة من قبل دولتين أو أكثر".[3] أما الأستاذ ماكماهون McMahon بأنه: "محاولة جماعة دولية التحالف مع بعضها البعض للحفاظ على السلام على غرار ما حاولنا عمله في حلف الشمال الأطلسي".[4] وبخصوص تعريف الأستاذ عامر مصباح: بأنه "إرادة دولية جماعية لتأمين المصالح الوطنية المشتركة: الناتجة (الإرادة) عن عجز كل طرف من الأطراف بمفرده أن يؤمن هذه المصالح لنفسه والتي تتجسد (الإرادة) في صياغة سياسية مناسبة واستراتيجيات وآليات عملية لتجسيدها فتصبح مسؤولية توفير الأمن للأطراف المنخرطة في هذه العملية مسؤولية تضامنية بطريقة آلية وعادة ما يكون للجغرافيا والأيديولوجيا دور في تحديد الحدود التي يشملها الأمن الجماعي".[5]

من خلال هذه التعاريف يتبين أن نظام الأمن الجماعي يقوم على أساس العمل الجماعي للدولة وليس الفردي هذا لإحباط أي اعتداءات عليها ومنح الطمأنينة للدول المتحالفة، ولهذا فإن مفهوم الأمن الجماعي يقوم على فكرة ردع أو إخماد أي محاولة عسكرية يقدم عليها.

2- خصائص نظام الأمن الجماعي: يتميز نظام الأمن الجماعي بجملة من الخصائص، تميزه عن باقي النظم القديمة والحديثة في إدارة العلاقات الدولية بشكل عام والنزاعات بين الدول بشكل خاص، من هذه الخصائص:[6]

---

[1] عبد الله محمد آل عيون، نظام الأمن الجماعي في التنظيم الدولي الحديث، الأردن، دار البشير، 1985 ص19

[2] عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص 330.

[3] سعد حقي توفيق، المرجع السابق، ص 333

[4] عامر مصباح، نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، المرجع السابق، ص 52.

[5] المرجع نفسه، ص 52

[6] عبد الله آل عيون، المرجع السابق، ص 33

– يقوم نظام الأمن الجماعي على وجود تحالف عالمي من القوى في مواجهة المصادر المحتملة للعدوان.

– أن هذا النظام ليس موجها ضد دولة أو مجموعة من الدول، إنما ضد التصرفات العدوانية لأية دولة تخرج على القانون، من ثم فهو ليس حلفا بين مجموعة من الدول ضد أخرى.

– ينطلق نظام الأمن الجماعي من افتراض أن التعاون هو الأصل في العلاقات الدولية وان الصراع هو الاستثناء، وبالتالي فان هذا النظام لا يقوم من اجل الحرب ولكنه بقصد تدعيم السلام.

– صلب نظام الأمن الجماعي يقوم على افتراض أن هناك تجانس مطلق بين المصالح القومية للدول وبين تحقيق السلام والأمن في العالم.

3– شروط نظام الأمن الجماعي: يتطلب قيام الأمن الجماعي في أي إقليم من العالم توفر مجموعة من الشروط:[1]

– توفر الإرادة السياسية لتجسيد فكرة الأمن الجماعي

– ضرورة وجود قوة مشتركة بين الدول الراغبة في تطبيق الأمن الجماعي في النظام الدولي.

– القدرة على الردع والرد المبكر في حال المساس بأمن أحد الدول الأعضاء.

– ضرورة توفر الشرعية الدولية لتطبيق الأمن الجماعي، وهو إشكال كبير تواجهه هيئة الأمم المتحدة لارتباط ممارسات الأمن الجماعي بالعامل البراغماتي للقوى البراغماتية، وخاصة الولايات المتحدة .(USA)

–الإحساس بوجود مخاطر تهدد الدول يحفز على قيام نظام الأمن الجماعي..

4– أركان نظام الأمن الجماعي: ويمكن حسب "سعد حقي توفيق" تحديد خمسة أركان لنظام الأمن الجماعي:[2]

– وجود منظمة دولية تأخذ على عاتقها حماية السلم والأمن الدوليين، وتعد أداة لتحقيق نظام الأمن الجماعي.

– استعداد الدول لخوض الحرب من أجل استمرار النظام القائم.

– التزام الحكومات بالموضوعية في التعامل مع القضايا التي تمس الأمن والسلام العالمي وألا تتخذ من "عواطفها" وسيلة للتعبير عن مواقفها، فجب على نظام الأمن الجماعي أن يؤدي وظيفته في إطار من الحياد وعدم التحيز.

---

[1] جارش عادل، الأمن الجماعي في الواقع الدولي، المركز الديمقراطي العربي، https://democraticac.de/?p=38670

[2] سعد حقي توفيق، المرجع السابق، ص333- 336

– يتطلب نظام الأمن الجماعي عالمية في العضوية، حيث يجب أن تنظم جميع الدول لهذا النظام وألا يستبعد الأعضاء أيضا.

– يفترض مبدأ الأمن الجماعي أن الإجراءات غير العسكرية ستكون كافية للقضاء على العدوان، أما الالتزامات العسكرية فهي مقبولة فقط على افتراض عدم اللجوء إلا نادرا.

5– تقييم نظام الأمن الجماعي: قدمت لنظام الأمن الجماعي عدة انتقادات نذكر منها:[1]

– ارتباط ممارساته بمصالح القوى الفاعلة داخله.

– استغلال القوى الفاعلة لنظام الأمن الجماعي من أجل تقسيم الثروات خاصة في مناطق الأزمات.

– خضوع نظام الأمن الجماعي لازدواجية المعايير.

– الفرق الشاسع بيم الأهداف المعلقة والتطبيق.

[1] جارش عادل، الأمن الجماعي في الواقع الدولي، الموقع السابق.

المحور الرابع: مداخل تسوية/ حل النزاعات الدولية

يسود الاعتقاد بين بعض الدارسين والمهتمين بالنزاعات الدولية بان تسوية النزاعات معناها "إيجاد حل لها"، وهو ما لا يتطابق مع المعنى الصحيح- علميا وعمليا- لمسالة " التسوية" هذه الأخيرة التي تعتبر أكثر استخداما وشهرة من الناحية العملية إذا ما قورنت بـ "الحل"، وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال مقابلة مفهوم "التسوية" مع المفاهيم ذات الصلة (الحل، الاحتواء، التحويل..)

وقبل البدء في توضيح طبيعة العلاقات بين المفاهيم السابقة لا بد من الإشارة إلى أن مسألة تسوية النزاعات الدولية وحلها قد صعدت إلى واجهة الاهتمام الأممي وجعلت لنفسها موضعا داخل ساحة النقاش العلمي بفضل جهود مجموعة من الرواد الأوائل لهذا الحقل المعرفي (تسوية النزاعات الدولية)، وعلى رأس هؤلاء كل من كينيث بولدينغ الذي ارتبط اسمه بـ"بحوث النزاعات والسلام" في أربعينات القرن الماضي، وجوهان غالتونغ Johan Galtung الذي طور مفهومه حول "مثلث النزاع" والسلام الإيجابي والسلبي، وكان في خمسينيات القرن الماضي.[1]

أما أشهر رواد هذا المجال المعرفي على الإطلاق فهو جون بيرتون[2] John Burton الذي يعتبر ثالث الآباء المؤسسين لعلم "فض النزاعات"، ولقد ارتبط اسمه بمدرسة لندن التي يعتبر زعيمها الأول، أين أسس فيها" جمعية بحوث الصراعات" التي تميزت بمنهجها التطبيقي في تحليل النزاعات الدولية.[3]

كما يمكن الإشارة إلى أعمال وجهود كل من إدوارد آزار وتوماس شيلينغ وربابورت شماه، والذين أسهموا إلى جانب الأقطاب الثلاثة السابق ذكرهم في تشكيل المظلة النظرية لدراسة حقل النزاعات الدولية الذي أضحى بفضل هؤلاء علما قائما بنظرياته ومناهجه وموضوعاته.

يتم تداول مصطلحي "تسوية النزاع" و"حل النزاع" في الكثير من النقاشات الأكاديمية والمحافل السياسية بمعنى واحد دون التفرقة بينهما، وهو ما أدى إلى شيوع الاعتقاد بان التسوية تعني الحل، رغم كونهما واقعيا يختلفان من حيث أهداف الاتفاق وأطرافه وطبيعة الآثار المترتبة عليه، بل وحتى من حيث مستقبل النزاع ذاته.

أولا- تعريف تسوية النزاعات وعلاقتها ببعض المفاهيم:

1- تعريف تسوية النزاعات: من الناحية **اللغوية** من سوى، يسوي، تسوية، وسوى الشيء، أي صنعه مستويا، وسوى بينهما عدل بينهما.[4]

---

[1] أحمد محمد عبد الغفار، المرجع السابق، ص 31، 32

[2] جون بيرتون John Burton:هو ثالث الآباء المؤسسين لعلم فض النزاعات ولد بأستراليا عام 1915 حصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة لندن عام 1942، وهو أول سكرتير ل"جمعية بحوث الصراعات" في لندن.

[3] أحمد محمد عبد الغفار، المرجع السابق، ص 33

[4] جرجي شاهين عطية، معجم المعتمد، إميل يعقوب، ط1، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، 2007، ص 317.

أما من الناحية **الاصطلاحية** فيشير مصطلح التسوية إلى:"التوصل إلى اتفاق بين أطراف النزاع حول موضوع النزاع استنادا إلى مصالح مشتركة، ويعكس هذا الاتفاق غالبا ميزان القوى ميدانيا، ولا تعكس التسوية بالضرورة الاحتياجات العادلة للأطراف المتنازعة، كما أنها في أحيان كثيرة لا تعكس المصالح بعيدة المدى للطرف الضعيف".[1] كما يعرفها براد سبلانجر Brad Splanger بأنها "اتفاق تراضي مشترك بين أطراف النزاع، وهي عملية تهدف إلى وضع حد للنزاع دون البحث في أسبابه الرئيسة واستئصالها، مما يؤدي إلى معاودة ظهور النزاع من جديد في وقت لاحق.[2]

كما تعرفها الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية بأنها "التوفيق بين مواقف أطراف النزاع كليا أو جزئيا طبقا لميزان القوى لحظة التوفيق، فالتسوية بين طرفين تعني ببساطة أن أعراض النزاع قد سويت، وذلك عندما تقبل الأطراف المتنازعة –طوعا أو كرها– حلا تم التوصل إليه وتتوقف عن تقديم وجهات النظر المتعارضة.[3]

ويعرف "بيتر فالنستين" تسوية النزاع بأنها: "موقف تدخل فيه الأطراف المتنازعة في اتفاقية لتسوية خلافاتها الجوهرية، وقبول وجود الطرف الآخر، وإيقاف جميع أعمال العنف المتبادلة"،[4] ومعنى ذلك، أن يتحول النزاع من سلوك عنيف إلى سلوك غير عنيف من "الأطراف نفسها"، لا من أي طرف خارجي أو ثالث.[5]

فالمفهوم السائد حول تسوية النزاعات، يرى أنها: "عملية تهدف إلى معالجة مسببات الصراع أو جذور ومصادر النزاع، وتعنى ببناء علاقات جديدة دائمة، وإيجابية وتعاونية بين الأطراف المتنازعة، وبالتالي معالجة أبعاد النزاع، سواء على مستوى السلوك أو على مستوى الاتجاهات أو على مستوى السياق أو البنية أو المواقف".[6]

تشير التسوية بهذا المفهوم إلى "نهاية النزاع من الناحية الاتفاقية" رغم أن التجربة التاريخية في هذا الميدان تشير إلى أن معظم النزاعات التي تمت تسويتها تعود إلى الثوران من جديد بسبب عدم معالجة التسويات للأسباب الحقيقية للنزاع،[7] ومن الأمثلة التي يتضمنها الرصيد الأممي في مجال التسويات "معاهدة واستفاليا" سنة 1648 بوصفها واحدة من بين أهم الاتفاقات التاريخية التي

---

[1] هذه الخاصية هي نقطة الاختلاف الأساسية بين التسوية والحل، فإذا كان الحل يستهدف إنهاء النزاع والقضاء على مسبباته وإعطاء الحق لأهله، فإن التسوية تستهدف في الغالب تجميد النزاع فقط من خلال الوصول إلى اتفاق تراضي.

[2] Bred Splanger, "Settlement, Resolution, Management, and Transformation: An Explanation of Terms", From: https://www.beyondintractability.org/essay/meaning_resolution

[3] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، فوسينا، د ب ن، 2005،ص 102.

[4] بيتر فالنستين، المرجع السابق، ص25، ص79.

[5] المرجع السابق، ص74.

[6] سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري، المرجع السابق، ص76

[7] أحمد محمد عبد الغفار، المرجع السابق، ص 236.

كان لها الفضل في تسوية عقود من النزاعات الدينية بين الإمبراطوريات الأوربية آنذاك، وخاصة بين فرنسا وإنجلترا.[1]

وعليه فتسوية النزاع الدولي هي:"عملية سياسية يقوم بها طرف ثالث من أجل التوصل إلى اتفاق تراضي مشترك بين أطراف النزاع بهدف تجميد النزاع والحيلولة دون امتداده مجالا أو موضوعا، وتتميز هذه العملية بكونها لا تبحث في الأسباب الفعلية للنزاع ولا تسعى إلى استئصالها، لهذا نجد أن معظم النزاعات التي تمت تسويتها تعود إلى الثوران من جديد".

فالتسوية لا تقدم ضمانات مؤكدة لأطراف النزاع وللأطراف المتدخلة بشأن عدم ثوران النزاع من جديد لكونها –أي التسوية– ترتبط بتهدئة الأوضاع وتجميدها بالنظر إلى ميزان القوة القائم على الأرض، وليس استنادا إلى حقوق الأطراف المجردة عن وزنهم العسكري ونفوذهم الدبلوماسي وتأثيرهم السياسي، إلى جانب أن التسوية لا تتناول في الغالب العلاقات بين المجتمعات ولا مسألة الاعتراف المتبادل بين الأطراف المتنازعة وهذا ما يجعل من السلام المترتب عن التسويات "سلاما سلبيا" لا وجود لضمانات لاستمراره، فحتما سيعاود النزاع للنشوب عاجلا أم آجلا، ولا يمكن التوصل إلى "سلام إيجابي" إلا بعد إزالة مظاهر العنف الباطني، بمعنى عملية "حل النزاع"، فشتان إذن، بين تسوية النزاعات وحلها.

2- علاقة التسوية ببعض المفاهيم (حل النزاع، احتواء النزاع، الحلول الوقائية، تحويل النزاع، صناعة السلام، حفظ السلام، بناء السلام):

أ- **حل النزاع** Conflict Résolution: استعملت عبارة حل النزاع للإشارة إلى تلك المحاولات التي بذلت من أجل وضع حد لظاهرة نشوب الحروب والتقليص من النزاعات الناشئة تأسيسا لإقامة السلام، بالاستعانة بأدوات تكتيكية وتقنية، أو باللجوء إلى أدوات إكراهية أو قمعية[2] باستخدام أساليب وطرق وميكانيزمات سلمية وغير سلمية لوضع حد لمظاهر التضارب والتنازع، والعمل على توعية الأطراف المتنازعة للالتفاف حول إيجاد حلول مشتركة لإعادة تشكيل وتأسيس مجتمعاتهم بالطرق السلمية،[3] وهي الحلول التي لم تكن في الحسبان ولم تخطر على بال الأطراف عند نشوب النزاع. وعليه، فان عملية حل النزاع تستهدف في المقام الأول ضبط مسببات النزاع، وهو الأمر الذي يجعل من هذه العملية تتجه نحو إيجاد حلول مقنعة وإيجابية لكافة الأطراف.[4]

إذن؛ فالحل يتضمن تناول ومعالجة جذور ومصادر النزاع الكامنة وراء تعبيراته وأشكاله الظاهرة، مما يعني أن لا مزيد من السلوكيات النزاعية العنيفة، ولا مزيد من المواقف العدائية أو

---

[1] James B. Collins and Karin I. Taylor, Early Modern Europe: Issues and Interpretations, Blackwell publishing ltd, Uk, 2006, p333.

[2] كمال حماد، النزاعات الدولية: دراسة قانونية دولية في علم النزاعات ، المرجع السابق، ص72.

[3] عمر سعد الله، الوجيز في حل النزاعات الدولية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص10.

[4] حسين بوقارة، المرجع السابق، ص، 56.

التناقضات، كون بنية النزاع قد تغيرت وفق ما يعرف ب"نموذج غالتونغ"؛ فـ"حل النزاع" إذن، يتضمن تحقيق مصالح أطرافه لإنهاء النزاع، والاستقرار على حل معين بعد كشف العوامل المسببة له وطريقة التعامل معها".[1]

حل النزاعات هو عبارة عن مختلف الجهود والعمليات التي يتم بمقتضاها وضع حد للخلافات النزاعية بين طرفين أو أكثر، وذلك عبر تقريب وجهات النظر والرؤى المتضادة، حول إمكانية تجاوز الوضع النزاعي من خلال خلق أرضية مشتركة، تكون بمثابة قاعدة لانطلاق الأطراف في مناقشة تكون متكافئة حول المواضيع الخلافية، وهي من أهم العمليات التي تهدف إلى القضاء على النزاعات الدولية بشكل نهائي من خلال الوسائل والآليات المختلفة التي تعتمد عليها.

ب- احتواء النزاع conflict containment: يعرفه_ ميال ووودهاوس ورامسبوثام على أنه يتضمن حفظ السلام ومنع انتشار وامتداد النزاع جغرافيا، والتخفيف من شدته وإنهائه كاحتمال أخير.[2]

يتضمّن احتواء النزاع التسليم بالطابع الديناميكي للنزاع وقدرته على التطور والانتشار وخطورة ذلك على أطراف النزاع ومجالاته، بل وحتى على الأطراف المجاورين لبيئة النزاع، فالاحتواء يقوم أساسا على فكرة منع الانتشار من حيث المجال الجغرافي والأطراف -من حيث التزايد العددي-، فهو إذن محاولة لتخفيف حدة النزاع وفي غالب الأحيان قد يكون مرحلة تمهيدية لتسويته أو حله. فالاحتواء إذن، يسبق عملية التسوية دون أن يؤثر بالضرورة على قرب التوصل إلى حل للنزاع.

ج- الحلول الوقائية: ابتكر "جون بورتون" مصطلح Resolution And Prevention"، ومفاده: "ضرورة تقديم توضيح كاف للظاهرة النزاعية من خلال القيام بتعديلات هيكلية لإزالة أسباب النزاع وإيجاد علاقة تعاونية".[3] بينما يشير "ميكائل لند Michael Lund" إلى أن المنع الوقائي للصراعات هو: "أي وسيلة هيكلية بنيوية أو متداخلة القاعات، لمنع التوتر والنزاعات، داخل الدولة، أو بين الدول من التصعيد إلى عنف ملموس، واستخدام القوة المسلحة، وكذلك لتعزيز قدرة أطراف من المحتمل دخولها في صراع عنيف على تسوية نزاعاتها سلميا، وإحداث تقدم ملموس في تسوية المشكلات الجوهرية التي تولد توترات ونزاعات".[4]

---

[1] Bred Splanger, op. cit.

[2] Hugh Miall, Oliver Ramsboutham, Contemporary Conflict Resolution, Polity Press, UK, 1999, p 27.

[3] John Burton, Conflict: Resolution and Prevention, (New York: St. Martin's Press, 1990), p295.

[4] إبراهيم سامي الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات، المرجع السابق، ص81.

د- تحويل النزاع Conflict Transformation: يأتي مفهوم تحويل النزاع في مرحلة ما بعد النزاع، من خلال عملية يصطلح عليها اسم إصلاح النزاع ،[1] الهدف منها خلق بيئة تساهم في تطبيق تغييرات جوهرية هيكلية في علاقة الأطراف بمعالجة كاملة لمصادر أسباب النزاع، بحيث تفضي إلى توطيد وتعزيز السلام. ويشمل مفهوم تحويل النزاع تلك الإجراءات والأفعال التي تأتي في مرحلة ما بعد النزاع، من أجل إجراء معالجة هيكلية قاعدية على كل المستويات وفي عدة مجالات لكل مسببات النزاع قصد إزالتها، وتحويل قدرات الأطراف لاستغلالها في بناء أرضية يسودها السلام والتعاون.[2]

هـ- صناعة السلام Peace making: تعرف أجندة السلام عملية صنع السلام بأنها عملية تقع ما بين الوقاية من العنف وعملية حفظ السلام (وقف العداءات). كما يعني أن عملية صنع السلام تختلف من عملية حفظ السلام التي تعني غالبا ما تلازم عملية صنع السلام أو تسبقها. وعليه فإن عملية صنع السلام تتمثل في وصول الأطراف المعنية بالنزاع إلى اتفاق بعدة وسائل سلمية وتسمى دبلوماسية أو سياسية.[3]

و- حفظ السلام Peace keeping: هو عملية تتم من خلال تدخل أطراف، أو مؤسسات عسكرية أو مدنية، دولية أو إقليمية، سواء للمراقبة، أو الفصل بين الأطراف المتنازعة، ولمنع تجدد العنف، أو الأعمال العسكرية بينهما أو للمحافظة على اتفاقية السلام الموافقة بينهما، أو لمراقبة حسن تنفيذها من قبل الأطراف الموقعة عليها وقد يترافق معها عمليات تدخل إنساني.[4]

ز- بناء السلام Peace building: هي عملية تعني القضاء على أية جذور للعنف- سواء المباشر أو غير المباشر (البنيوى). قد تؤدي إلى حدوث نزاع مستقبلا، وفي نفس الوقت ترسيخ وبناء علاقة تعاونية بعيدة المدى، وإحداث تغيير قيمي ومفاهيمي ومؤسساتي، يعمل على استقرار وبناء السلام على المدى البعيد وتحويل هذا التغيير المفاهيمي والقيمي الإيجابي إلى عملية بنيوية راسخة في علاقات الأطراف" وتعبر الأمم المتحدة عن مفهومها لبناء السلام بأنه"العمل على تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز وتدعيم السلم، لتجنب العودة إلى حالة النزاع".[5]

ثانيا-الطرق أو الوسائل السلمية لإنهاء النزاعات الدولية: هناك عدة طرق لإنهاء النزاعات الدولية، وقد صنفت هذه الطرق إلى:

---

[1] المرجع نفسه، ص 84

[2] عبد الحميد دغبار، تسوية المنازعات الإقليمية العربية بالطرق السلمية في إطار ميثاق جامعة الدول العربية، ط2، الجزائر، دار هومة، 2008، ص84.

[3] محمد أحمد عبد الغفار، المرجع سابق، ص319.

[4] سامي إبراهيم الخزندار، مرجع سابق، ص99.

[5] المرجع نفسه، ص98.

لقد أوضحت المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة أن النزاعات التي من شأن استمرارها أن تؤدي إلى تهديد السلم والأمن الدوليين أن يسعوا إلى حلها بالطرق السلمية وهي المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية أو اللجوء إلى المنظمات والوكالات الإقليمية أو غيرها من الوسائل التي تختارها الأطراف المتنازعة.

1- الطرق الدبلوماسية لتسوية/ حل النزاعات الدولية (المفاوضات، المساعي الحميدة، الوساطة، التوفيق، التحقيق):

أ-**المفاوضات** Négociation: تعد المفاوضات من أبرز وأقدم الوسائل السلمية لتسوية الصراعات الدولية وأكثرها شيوعا فهي تتمثل في المشاورات والمباحث والمداولات التي تتم بين ممثلي دولتين أو أكثر، ينظر إليها على أنها عملية التحكم في مصادر الأطراف المتصارعة والهدف منها بلوغ حد الاتفاق من أجل تغيير الأوضاع.[1]

وتعرف المفاوضات بأنها: "العملية الخاصة بحل النزاع بين طرفين أو أكثر، والذي من خلاله يقوم الأطراف بتعديل طلباتهم وذلك بغرض التوصل إلى تسوية مقبولة بين الأطراف تحقق المصلحة لكل منهم".[2]

أما القاموس الدبلوماسي فيشير للتفاوض إلى أنه لا يمثل فحسب سبب وجود الممثل الدبلوماسي بصفته رئيسا للبعثة الدبلوماسية، وإنما يمثل جوهر الدبلوماسية كلها وكل أشكال وجوانب الدبلوماسية خاضعة لعملية التفاوض، وهنا اقترب مفهوم التفاوض من معنى الدبلوماسية وذلك لارتباط المسألة بآليات العمل الخارجي للدولة وهذا ما دفع ب: هنري كسنجر H.Kessinger وزير الخارجية الأسبق للولايات المتحدة الأمريكيّة إلى القول أن "الدبلوماسية بالمعنى المتعارف عليها هي عملية التقريب بين وجهات النظر المتعارضة من خلال المفاوضات".[3]

وانطلاقا من جملة هذه التعاريف يمكن ذكر أهم خصائص المفاوضات أبرزها:[4]

-إن التفاوض عملية متكاملة ومستمرة وبالتالي لا يجب أن تتوقف عند مرحلة معينة قبل الوصول لتسوية نهائية أو على الأقل إيجاد صيغ توافقية بين الأطراف المتصارعة.

- عملية التفاوض تكون هادفة في كل الأحيان إلى حسم الخلاف والصراع بتحقيق الأهداف والغايات المرضية لجميع الأطراف.

---

[1] أحمد فهمي جلال، مهارات التفاوض، القاهرة، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، 2007، ص.5.
[2] جابر يوسف محمد،المدخل إلى فنّ التفاوض، كوبنهاغن، الأكاديمية العربية المفتوحة،2011، ص 8.
[3] عبد العزيز العيشاوي وعلي أحمد هاني، فض النزاعات بالطرق السلمية، الجزائر، دار الخلدونية، 2010، ص14.
[4] المرجع نفسه، ص 10.

– التفاوض عملية تتأثر بالعلاقات السابقة واللاحقة لأطراف الصراع وكذا بالأهداف المعلنة وغير المعلنة لكل منها.

–الآثار المترتبة عن عملية التفاوض تتجاوز عادة إبرام العقود والاتفاقيات في الحاضر مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار المستقبليّة لها.

من أهم الشروط اللازمة لنجاح التفاوض نذكر:

الشروط الأساسية التي تجعل العملية التفاوضية فعالة وناجحة تؤدي إلى الشروع في تسوية سلمية للنزاع هي عدم تقديم أي شروط أولية من قبل الأطراف محل النزاع، فعلى سبيل المثال لا الحصر ولدى مناقشة مسألة الوسائل السلمية لتسوية النزاعات الدولية في لجنة القانون الدولي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ألح في مرات عديدة مندوبوا الدول الاشتراكية على عدم وضع شروط مسبقة لكي نصل إلى الحل الناجح للقضايا المتنازع بشأنها، كما يعتقد البعض من الفقهاء أن تقديم الشروط المسبقة في العملية التفاوضية يمكن اعتباره أو تفسيره بعدم وجود رغبة صادقة كافية لحل النزاع أو انعدام الثقة بين الأطراف،[1] ولكن هذا الشرط مربوط بشرط آخر أساسي وهو القوة التفاوضية، بمعنى الحدود المسطرة والممنوحة للمفاوضات من قبل حكوماتهم هي الأخرى مسؤولة عن نجاح أو فشل المفاوضات، وكذلك المقدرة أو القدرة التفاوضية ويتصل هذا الشرط أساسا بالوفد المفاوض ومدى كفاءتهم وخبرتهم في مجال التفاوض والدبلوماسية بشكل عام.

كما تعد الرغبة المشتركة للأطراف في تسوية النزاع القائم من الشروط الأساسية بل الضرورية لإنجاح العملية التفاوضية، فهذا الشرط يتصل أساسا بتوفر رغبة حقيقية مشتركة لدى جميع الأطراف محل النزاع المتفاوضة لحل وتسوية النزاع عن طريق التفاوض.[2]

وهناك أمثلة كثيرة على حل مشاكل الدول بالطرق السلمية والمفاوضات مثلا: المفاوضات التي أدت إلى اتفاق فرنسا وممثلي الثورة الجزائرية على منح الجزائر استقلالها عام 1961م. وكذلك المفاوضات التي بدأت في باريس عام 1968 م بين حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وفيتنام الشمالية لحل المشكلة الفيتنامية وكذلك المفاوضة بين سوريا ولبنان عام 1973 م لحل المشكلة المتعلقة بين البلدين.

ب– المساعي الحميدة Good Offices: يعرف بول روتيه المساعي الحميدة على تدخل دولة ثالثة سواء طلب منها التدخل أو باشرته من تلقاء نفسها بقصد المساعي في تسوية ما بين الأطراف المتنازعة دون أن تقترح مباشرة حلا للخلاف. أوهي قيام دولة بمحاولة التقريب بين

[1] يخلف توري، "تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد 07، العدد 2 (2018)، ص 292.

[2] عبد المجيد العوض القطيني محمد، الوسائل السلمية لتسوية النزاع الدولي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، جمهورية السودان، كلية الدراسات العليا، جامعة شندي، جويلية 2016، ص114، 115.

دولتين متنازعتين وحثهما على الدخول في المفاوضات لحل النزاع القائم بينهما، كل هذا دون أن تشترك الدولة مقدمة المساعي الحميدة في المفاوضات بأية وسيلة مباشرة.[1]وهي أيضا: محاولات يسميها البعض خدمات ودية يقوم بها طرف ثالث لدى الدول المتنازعة الغرض منها تقريب وجهات النظر حول المسائل المتنازع حولها والبحث عن قواسم مشتركة، دون أن يكون للطرف الثالث اقتراح الحلول أو فرض تسوية معينة على أطراف النزاع، ويقوم بالمساعي الحميدة دوليون: قد يمثلون دولة أو منظمة دولية معينة وقد أشارات اتفاقية لاهاي عام 2007 لمساعي الحميدة كوسيلة للتسوية لإنجاح المفاوضات بين المتنازعين.

وتمتاز المساعي الحميدة بمجوعة من الخصائص يمكن ذكرها:[2]

– عدم تدخل الطرف الثالث القائم بالمساعي الحميدة في موضوع النزاع وانحصار مهمته في تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة.

– تظهر أهمية وفعالية المساعي الحميدة عندما تتعنت الأطراف المتنازعة، وترفض الالتقاء مع بعضها للدخول في المفاوضات.

–تصلح المساعي الحميدة للنزاعات القانونية والسياسية.

–تنتهي مهمة المساعي الحميدة بمجرد التقاء الأطراف المتنازعة والتفاوض المباشر.

– تعتمد المساعي الحميدة على طبيعة شخصية الطرف الثالث الذي يتولى القيام بها وما يتمتع به من احترام من قبل الأطراف.

–المساعي الحميدة تعمل على حث الأطراف لتسوية وحل النزاع ولا تسوي النزاع.

ومن أمثلة المساعي الحميدة مثلا التي قام بها ملك بلجيكا وملكة هولندا عام 1939 م لمنع الحرب بين دولتي بلجيكا وهولندا، وكذلك قبول هولندا واندونيسيا عام 1947 م المساعي الحميدة للولايات المتحدة الأمريكية بقصد وضع حد للعمليات الحربية التي كان مسرحيا دولة اندونيسيا وكذلك مساعي الولايات المتحدة الأمريكية لحل النزاع بين فرنسا وروسيا عام 1946م.

ج– الوساطة Mediation: تعتبر الوساطة أحد أهم الجهود والوسائل المستعملة لإدارة وتسوية النزاعات، يلعب فيها الطرف الثالث دورا أساسيا في تسوية نزاع معين، وتعتبر الوساطة من أهم إنجازات مجال دراسات السلام والصراع من الناحية التطبيقية والعملية، وقد أثبتت دورها كآلية سلمية لإدارة وتسوية وحل النزاعات الدولية، والوساطة هي سعي دولة لإيجاد حل لنزاع قائم بين دولتين عن طريق اشتراكها مباشرة في مفاوضات تقوم بها الدولتان المتنازعتان للتقريب بين وجهات النظر والدولة التي تقوم بالوساطة إنما تتدخل من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أطراف

[1] سعد حقي توفيق، المرجع السابق، ص 360.

[2] عبد المجيد العوض القطيني محمد، المرجع السابق، ص131.

النزاع، فبإمكانها تقديم اقتراح باسمها شروط للحل لالتزام الأطراف ولا تعتمد على اعتبارات قانونية".[1]

وتتسم الوساطة بأنها اختيارية، أي أن الدولة التي تتوسط في تسوية وحل النزاع متطوعة، وكذلك تكون الدول المتصارعة حرة في قبول الوساطة أو رفضها ولا تعد بذلك مخالفة للقانون الدولي، وإن كان الرفض يعد عملا غير ودي، وتتشابه الوساطة مع المساعي الحميدة، حيث أن كليهما يستخدم لمنع نشوب حرب أو وضع حد لحرب قائمة بين دولتين أو لحل خلافات ونزاعات معينة. ولكن في الوقت ذاته تختلفان في بعض النقاط أهمها:[2]

–الوساطة تكون بطريقة غير سرية في حين المساعي الحميدة تكون بطريقة سرية.

–الوساطة تكون بالجلوس على طاولة المفاوضات وتقديم اقتراحات والتوصل إلى نتائج، في حين أن المساعي الحميدة تقرب وجهات النظر بين الطرفين وتجمعهما فقط.

– الوسيط له آراء واقتراحات معروفة مسبقا قبل الدخول في التفاوض، أما المساعي الحميدة فلا شيء معروف عنها قبل التفاوض.

– في الوساطة يسعى الوسيط للدخول الأطراف في المفاوضات وتقديم اقتراحاته ويمكن هنا أن تقبل أو ترفض، فكلما كانت مكانة الوسيط ونفوذه كبيرين كلما التزمت الدول بتنفيذ ما تم التوصل إليه، أما المساعي الحميدة فيعمل على تذليل الصعوبات بين الطرفين قبل الدخول في المفاوضات وجمع الأطراف للتفاوض، وقد نجح أو لا تنجح.

– تتضمن الوساطة جزءا من المساعي الحميدة في بداياتها ثم التفاوض، أما المساعي الحميدة فيقتصر دورها على تحقيق المفاوضات دون التدخل في مضمونها.

وتمتاز الوساطة بمجموعة من الخصائص:[3]

– الوساطة ليست وسيلة إجبارية على الدول المتنازع فقبولها يعد عمل اختياري من طرف الدول المتنازعة.

–طبيعة شخصية الوسيط لها دور هام في نجاح الوساطة وقبول الوساطة في حد ذاتها، وهو يكون في الغالب رئيس دولة سابق، أو رئيس منظمة أو رئيس وزراء لدولة تحظى باحترام لدى الدول والأطراف المتنازعة.

–تكون الوساطة مباشرة في الغالب.

–تصلح الوساطة لتسوية النزاعات السياسية والقانونية.

---

[1] سعد حقي توفيق المرجع السابق، ص362.

[2] عبد العزيز العيشاوي وعلي أحمد هاني، المرجع السابق، ص33، 34

[3] عبد المجيد العوض القطيني محمد، المرجع السابق، ص131.

–قبول الوساطة من قبل الدولة يفسر على أن لها رغبة في حل وتسوية النزاع، و رفض الوساطة يعني رغبة الدول في تعقيد الموقف أكثر.

–تتجلى فاعلية الوساطة بعد رفض الأطراف المعنية بالنزاع الدخول في المفاوضات المباشرة فيما بينهم، فيقوم الوسيط بالعمل على نقل الآراء بين الأطراف من دون إجراء مفاوضات بينهم بمعنى يكون حلقة وصل بينهم.

ومن الأمثلة عن الوساطة: وساطة الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الروسية اليابانية عام 1904، ووساطة الجزائر بين العراق وإيران ، وبين إثيوبيا واريتيريا عام 2002، إلى جانب الوساطة الفرنسية بين ارتيريا واليمن حول خليج حنيش عام 1995.

د– التوفيق Conciliation: التوفيق هو وإجراء تقوم به لجنة يعينها أطرف النزاع أو إحدى المنظمات الدولية لدراسة أسباب النزاع ورفع تقرير يقترح تسوية معينة للنزاع، وتحقيقا لهذا الغرض تقوم اللجنة بتمحيص الوقائع من مختلف جوانبها، والتعرف إلى موطن الخلل في العلاقات بين الأطراف المتنازعة، والبحث عن الحلول الكفيلة بتسوية النزاع وديا وسلميا وإعادة المياه إلى مجاريها بين هذه الأطراف.

والتوفيق يتضمن التحقيق ولكنه أشمل منه فهو لا يقتصر على معرفة الوقائع، بل يقترح حل النزاعات، إلا أن الدول تبقى حرة في قبوله، وقد تمتنع عن الأخذ به.[1]

هـ– التحقيق Investigation: تقوم عملية التحقيق على عرض أي نزاع دولي على لجنة تحقيق مهمتها الوحيدة والحصرية سرد الوقائع دون إبداء الرأي في المسؤوليات بأي شكل من الأشكال، ويتم تعيين هذه اللجنة من عدد متساو من أعضاء الدول محل النزاع بالإضافة إلى أعضاء دول أخرى ليست أطرافا مباشرة في النزاع، فقد "يحدث أن يكون أساس النزاع خلافا حول وقائع معينة فإذا ما تم الفصل فيها صحتها أمكن بعد ذلك تسوية النزاع وديا، وفي مثل هذه الحالة يحسن بالدولتين المتنازعتين أن تحيلا موضوع النزاع على التحقيق لإيضاح حقيقة الوقائع المختلف عليها حتى تكون المنافسة فيما يتبع النزاع مستندة إلى أساس الوقائع الصحيحة الثابتة".[2]

ومنه يهدف التحقيق الدولي إلى أمرين ضروريين هما:[3]

– حصر مواطن الخلاف لتسهيل إيجاد حل لهذا الخلاف بمعزل عن النقاط الأخرى.

– يعمل على تهدئة الأوضاع لاستبعاد اللجوء إلى الحرب.

---

[1] لؤي صيوح، رامي لايقة، بسام خضور، "تسوية النزاعات الدولية بإتباع الطرق السلمية"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 41، العدد 2 (2019)، ص 381.

[2] سعد حقي توفيق، المرجع السابق، ص 365.

[3] عبد العزيز العيشاوي وعلي أحمد هاني، المرجع السابق، ص43.

ومن الأمثلة على ذلك : لجنة التحقيق في قضية الرهائن الأمريكيين في إيران عام 1979، مقتل رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري بموجب القرار رقم 19/57 عام 2005.

2- الطرق القانونية لتسوية/ حل النزاعات الدولية (التحكيم الدولي، القضاء الدولي):

إضافة إلى الطرق الدبلوماسية التي أكدت عليها المادة 33 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة والمشار إليها ضمن المادة 65 من اتفاقية فينا الدولية لقانون المعاهدات لسنة 1969، توجد آليات أخرى ذات اختصاص قانوني ظهرت نتيجة التطور الكبير الذي عرفته الوسائل السياسية والدبلوماسية، وجراء تطور المجتمع الدولي بهدف إضفاء الشرعية القانونية الدولية على إدارة وتسوية وحل النزاعات الدولية. ويتم اللجوء للتسوية القضائية في حالة فشل الطرق الدبلوماسية.

أ- **التحكيم الدولي** International Arbitration: هو وسيلة من وسائل التسوية السلمية للنزاعات الدولية، وهذا ما ورد في المادة 37 من اتفاقية لاهاي 1907 التي جاء فيها أن الغرض من التحكيم الدولي هو تسوية النزاعات فيما بين الدول على أساس القانون الدولي.

بمعنى :"أسلوب يقوم به طرف ثالث منوط به إصدار قرارات ملزمة بفحص النزاع وإلزام الأطراف باتخاذ خطوات إدارة أو حل النزاع، والتحكيم هو أحد الأساليب السائدة في النزاعات الدولية كما يجد تطبيقا شائعا في العديد من المجتمعات التقليدية كما تلجأ إليه أيضا المؤسسات المالية والاقتصادية والتحكيم هو أقرب وسائل التدخل في النزاع إلى النظام القضائي ولكن أفضلية تعود إلى أنه يمكن أن يكون أكثر سرعة وأقل رسمية من النظام القضائي".[1]

ويتميز التحكيم الدولي بقراراته المؤسسة على قواعد قانونية دولية سواء كانت موجودة وقت النزاع أو لم تكن، وبذلك يتجه إلى خلق قواعد ملزمة للدول، وبهذا الالتزام يتميز التحكيم الدولي عن الوساطة والتوفيق، إذ تقتصر سلطة الوسيط أو لجنة التوفيق على العرض والاقتراح.

وتتمتع وسيلة التحكيم بخصائص عدة هي:

- عرض النزاع على التحكيم يتم بناء على اتفاق الدول المتنازعة.

- الاختيار الحر للحكام من قبل أطراف النزاع، فالأصل في التحكيم أنه اختياري، أي لا يمكن اللجوء إليه إلا إذا رغبت في ذلك كلتا الدولتين، وبناء على اتفاق بينهما على اللجوء إلى التحكيم في حالة قيام أي نزاع تفشل تسويته بالطرق الدبلوماسية.

- الحكم الذي يصدر يكون نهائي، نظرا لعدم وجود محكمة استئناف أو محكمة نقض، وما دامت الهيئة لم تتجاوز نص الاتفاق(إلزامية الحكم للأطراف غير نافذ بالقوة، بل يتوقف تطبيقه على إرادة الدولة، وهذا لغياب سلطة عليا تملك الاختصاص بالتنفيذ).

[1] زياد الصمادي، المرجع السابق، ص55

ومن أمثلة النزاعات الدولية التي تم الاعتماد في تسويتها على أسلوب التحكيم نجد النزاع بين اليمن وارتيريا حول جزيرة حنيش في البحر الحمر عام 1997 أين أحيل النزاع على التحكيم الدولي الذي أقر بعودة الجزيرة إلى اليمن في 9 أكتوبر 1997 .

ب- القضاء الدولي International Justice: يعد القضاء الدولي إلى جانب التحكيم الدولي أحد الآليات القانونية السلمية لتسوية النزاعات الدولية، وقد ظهر بصورة دائمة مع إنشاء عصبة الأمم، حيث شكلت محكمة العدل الدولية الدائمة كجهاز دائم من أجهزة هذه المنظمة الدولية، ثم شكلت محكمة العدل الدولية في إطار منظمة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، والتي مازالت قائمة إلى اليوم، إضافة لوجود محاكم دولية أخرى في إطار المنظمات الجهوية والإقليمية.[1]

ووفق للمادة 36 من النظام الأساسي للمحكمة العدل الدولية فإن اختصاصها لا يمتد لغير المسائل التي اتفق المتقاضون على إحالتها إليها قبل أو عند قيام أي نزاع معين بينها، ويشمل اختصاص المحكمة كل القضايا التي يرفعها أطراف النزاع وكل الحالات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات والاتفاقيات المعمول بها وتتولى المحكمة النظر في القضايا التالية:

- تفسير معاهدة من المعاهدات الدولية.
- النظر في مسائل القانون الدولي.
- التحقيق في واقعة من الوقائع التي يتبين أنها تمثل خرقا لالتزام دولي معين.
- تتولى المحكمة الفصل في المنازعات القانونية بمختلف أشكالها.[2]

وطبقا لنصوص المادتين 36 و 37 من "النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية"، تحل الدول منازعاتها القانونية مع دولة أخرى بأحد الأساليب الآتية: أسلوب الاتفاقات الخاصة، أسلوب التعهد المسبق، أسلوب البند الاختياري

-المحاكم المتخصصة كوسيلة لحل النزاعات الدولية: أكدت المادة 65 في فقرتها الثالثة من اتفاقية فينا لسنة 1969 ضرورة إعمال الوسائل السلمية لتسوية النزاعات الدولية، وقد نص ميثاق الهيئة على إمكانية اللجوء إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها الاختيار.

ومن هذه الهيئات القضائية المتخصصة نجد فئتين: فئة ذات اختصاص إداري يتعلق بالمسائل الإدارية، ومحاكم ذات الاختصاص الدولي، كالمحكمة الدولية لقانون البحار المُنشأة بموجب اتفاقيّة قانون البحار لسنة 1982، وتعد هذه المحكمة من أهم ما توصل إليه مجال

[1] عمر صدوق؛ المرجع السابق، ص 90.
[2] محمد المجذوب، التنظيم الدولي، بيروت، منشورات حلبي الحقوقية، 2009، ص306

القضاء الدولي الإلزامي، وتضم 21 قاضيا وفق توزيع جغرافي عادل، يتم اختيارهم من طرف الدول الموقعة على الاتفاقية بالاقتراع السري، بالإضافة إلى محاكم متخصصة أخرى شكلت ضمانا للعديد من الحقوق والاتفاقيات الخاصة بجرائم الحرب ضد بالإنسانية والإبادات الجماعية.[1]

-**المحاكم الدولية الجهوية الإقليمية:** إضافة إلى القضاء الدولي متمثلا في العديد من المحاكم، هناك عدد من الأجهزة الأكثر تخصصا إمَا بصفة إقليمية أو صفة موضوعية الموضوع الذي تختص به وقد تطورت هذه المحاكم في ظل المنظمات الإقليمية في مجالات حقوق الإنسان أو جوانب أخرى متخصصة، ومن هذه المحاكم نجد:

-محكمة العدل الأوروبية: التي أنشئت في إطار معاهدة روما في أفريل 1957 والهدف منها تسوية وحل الصراعات التي قد تنشأ بين الدول الأوروبية.

-المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان: التي أنشئت وفقا لبرتوكول الحادي عاشر من اتفاقية حقوق الإنسان والحريات الأساسية الذي وقعته الدول الأعضاء للمجلس الأوروبي في نوفمبر 1950.

- محكمة الدول الأمريكيّة لحقوق الإنسان: أسّست عام 1969 مستمدة بنودها مما تضمنه الاتفاقية الأوروبيّة لحقوق الإنسان.

-محكمة العدل الدوليّة الإسلامية: أنشئت سنة 1987 في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي.[2]

ويتميز القضاء الدولي عن الوسائل الأخرى لحل النزاعات الدولية من خلال:

- الدول فقط هي التي لها حق اللجوء للقضاء الدولي. في حين يمكن أن تكون المنظمات الدولية أو الشركات التجارية والأفراد أطرافا في الدعاوى المقدمة أمام هيئات التحكيم الدولي.

- يتميز قضاة محكمة العدل الدولية بالاستقلالية عن إرادة الأطرف، إلا في حالة استثنائية يجوز لكل طرف تعيين قاض خاص، فليس للأطراف المتنازعة الحق في اختيار محكميها على غرار التحكيم الدولي.

- القضاء الدولي يعتبر جهازا دائم التشكيل، على عكس هيئات التحكيم الأخرى التي تعتبر مؤقتة.

- تصدر عن القضاء الدولي قرارات ملزمة للأطراف وغير قابلة للاستئناف.

---

[1] عبد القادر القهوجي، القانون الدولي الجنائي: أهم الجرائم الدولية والمحاكم الدولية الجنائية، القاهرة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008، ص31.

[2] عادل عبد الرزاق، دور منظمة الوحدة الإفريقيّة في مواجهة المشكلات الاقتصادية في إفريقيا، القاهرة الهيئة المصريّة العامة للكتاب، 2013 ، ص70.

ومن القضايا التي عرضت على محكمة العدل الدولية أيضا النزاع بين ليبيا وتشاد حول منطقة "أوزو" عام 1990، حيث عرض عليها الخلاف باتفاق البلدين، وصدر قرار المحكمة القاضي بانسحاب ليبيا من الشريط الحدودي المتنازع عليه في 03 فيفري 1994.

3- الطرق السلمية السياسية لحل النزاع الدولي في إطار المنظمات الدولية والإقليمية: نعني بها الوسائل والآليات التي تتبعها المنظمات الدولية والإقليمية في التسوية السلمية للنزاعات الدولية.

أ- **في إطار الأمم المتحدة:** تقضي المحافظة على السلم والأمن الدوليين، ضرورة التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتسوية ما قد ينشأ بينهم من منازعات بالطرق السلمي، ويأتي التزام الدول الأعضاء بأن يسلكوا سبل الحل السلمي نتيجة ضرورية لتحريم استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، ولقد أشارت المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة إلى الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية، بالمفاوضات والمساعي الحميدة والوساطة ....ولأعضاء الأمم المتحدة في سبيل التوصل لتسوية النزاعات التي قد تثور بينهم اللجوء إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية طلبا للحل السلمي.

وفي حالة فشل الأطرف المشاركة في التسوية عن طريق إحدى الوسائل المذكورة استلزم على هذه الأطراف عرض النزاع على مجلس الأمن.

وللإشارة فإن لمجلس الأمن التدخل في كل نشوب نزاع يهدد الاستقرار والأمن ويتم ذلك إما:

- من تلقاء نفسه بناءا على المادة 34.
- بناءا على طلب تقدم به أحد أعضاء الأمم المتحدة.
- بناءا على مسعى الأمين العام للمنظمة لحل وتسوية النزاع.

تتم إجراءات التسوية على مستوى مجلس الأمن بأن يدعو المجلس الأطراف المتنازعة في البداية إلى حل النزاع القائم بينها بطرق سلمية أي بالوسائل المذكورة في المادة 33 فإذا أخفقت هذه الدول في الوصول إلى تسوية سلمية وجب عليها عرضه على المجلس الأمن ولمجلس الأمن أن يوصي بما يراه مناسبا من شروط حل وتسوية النزاع على أن:

"يجوز للمتنازعين أن يتفقوا على عرض نزاعهم مباشرة على مجلس الأمن وفي هذه الحالة يقدم مجلس الأمن إليهم توصياتهم لحل النزاع سلميا (المادة 38) وعلى مجلس الأمن وهو يقدم توصياته في أي نزاع أن يراعي ما اتخذه المتنازعون من إجراءات سابقة لحل النزاع. وأن المنازعات القانونية يجب أن يقوم أطرافها بعرضها على محكمة العدل الدولية وفقًا لأحكام النظام الأساسي لهذه المحكمة (المادة 36).[1]

[1] سعد حقي توفيق، المرجع السابق، ص 380.

وتسوية وحل النزاعات الدولية على مستوى مجلس الأمن تمر بمرحلتين أساسيتين هما:

المرحلة الأولى: تعد هذه المرحلة مرحلة النظر في موضوع النزاع والمواقف بهدف معرفة وقياس مدى تهديد هذا النزاع للسلم والأمن الدوليين.

المرحلة الثانية: في هذه المرحلة يقوم أعضاء مجلس الأمن بفحص النزاع أو الموقف، ويتم ذلك بإنشاء لجان التي تظهر تحت اسم لجان التحقيق أو التوفيق، ويستند المجلس في إنشاء هذه اللجان على المادة 34 من الميثاق والتي تنص على حق المجلس في تحقيق في أي موقف أو نزاع يمكن أن يؤدي في حالة استمراره إلى احتكاك أو نزاع، وتجدر الإشارة إلى أن كل ما يصدر عن مجلس الأمن طبقا للأحكام الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة يأخذ صورة توصيات والتي يمكن أن تقسم إلى ثلاث صور، فالصورة الأولى من هذه التوصيات هي تلك التوصيات التي تصدر عن المجلس من تحديد أي طريقة من طرق حل وتسوية النزاع، مما يعني إعطاء الأطراف المتنازعة حرية اختيار الطريقة المناسبة، وفي هذه الحالة فإن التوصية الصادرة عن المجلس هي بمثابة دعوة للأطراف ذات العلاقة المباشرة بالنزاع إلى إيجاد تسوية بينهم بالطرق السلمية.

أما الصورة الثانية فهي تلك التوصية التي تتضمن شروطا معينة وكل تسوية النزاع وفي الحقيقة أن من يضع الشروط لحل وتسوية النزاع هو من ينصب نفسه حكما بين أطراف النزاع، ففي هذه الحالة يظهر أن المجلس يمارس نوعا من الاختصاص شبه قضائي: في حين أن الصورة الثالثة من التوصيات هي التي تتضمن طريقة معينة لحل النزاع.[1]

ب – في إطار الوكالات والمنظمات الإقليمية: لقد خص ميثاق الأمم المتحدة في مادته 52/الفصل 08 المنظمات والوكالات الإقليمية بصلاحية معالجة الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين في ظروف محددة، حيث نصت المادة 01/07 على أنه :"ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج الأمور المتعلقة بحفظ الأمن والسلم الدوليين متى يكون العمل الإقليم صالحا فيها ومناسبا مادامت هذه التنظيمات والوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها".

إن الدول الأعضاء في هذه الوكالات والمنظمات الإقليمية ملزمة باللجوء إليها لتسويتها نزاعاتها الإقليمية حسب نص المادة 2/52، 3 من الميثاق الأممي والتي تفرض إلزاما مماثلا على مجلس الأمن، أين يلقى على عاتقه واجب تذكير الدول التي تعرض عليه نزاعها قبل أن تعرضه على وكالاتها الإقليمية بضرورة ذلك، أو أن يقوم هو نفسه بإحالة النزاع على تلك التنظيمات، والملاحظ أن مجلس الأمن اتبع في عدة حالات نزاعية مسألة أولوية اللجوء إلى الوكالات

[1] المرجع نفسه، 381.

والتنظيمات الإقليمية لتسوية هذه النزاعات، ففي عام 1958 لم يتدخل مجلس الأمن في الأزمة اللبنانية إلا بعد فشل جامعة الدول العربية في اتخاذ قرار يتعلق بهذه الأزمة، وفي عام 1964 أرجأ مجلس المن النظر في الشكوى الصومالية ضد إثيوبيا في انتظار جهود منظمة الوحدة الإفريقية – آنذاك.

ثالثا– الطرق أو الوسائل القسرية لإنهاء النزاع الدولي:

تستخدم الأدوات القسرية لقمع النزاع الذي عرفه ولف walfe بأنه يأتي عندما تعتقد الأمم المتحدة ويشعر المجتمع الدولي بأن المبادئ الدولية قد انتهكت، وأن الأمن والسلم الدوليين قد هددا بواسطة دولة أو عدة دول، فيقوم مجلس الأمن باتخاذ تدابير لقمع العدوان وإنهاء التهديد كما هو الوضع عندما اجتاح العراق الكويت عام 1990.[1]

وأهم أشكال الطرق القسرية أو غير الودية لتسوية النزاعات الدولية هي:

1– قطع العلاقات الدبلوماسية: يعد قطع العلاقات الدبلوماسية أخطر مظهر من مظاهر توتر العلاقات بين الدول نظرا لما يحدثه من استحالة التفاوض والتحاور فيما بينهما، جراء انسداد القنوات الدبلوماسية، سواء بعد طرد الدبلوماسيين أو إغلاق السفارات أو غير ذلك من أوجه التوتر.

وهو بذلك يؤدي إلى تعكير صفو العلاقات الدولية، إذ يقضي على وسيلة التفاهم العادية بين الدول المتنازعة، وبذلك يغلق المنفذ الطبيعي الذي تستطيع الدول من خلاله حل مشاكلها ورعاية مصالحها وإنماء علاقاتها، وتتعدد أسباب قطع العلاقات الدبلوماسية وتتباين، غير أن السمة الغالبة عليها هي تدهور وتدني مستوى العلاقات بين هذه الدولة الأمر الذي يؤَدي إلى بروز خلافات بينها تتراوح بين الأزمات، النزاعات والحروب، أو تباين اختلاف المواقف السياسية الذي يحدث دائما صداما في المصالح بين الدول.[2]

وقد ورد مصطلح قطع العلاقات الدبلوماسية في المادة الحادية والأربعين من ميثاق منظمة الأمم المتحدة التي اعتبرته واحدا من وسائل الضغط على الدولة المعتدية، والدول المتنازعة، والمهددة لأهداف المنظمة، إذ جاء فيها: " لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي تتطلب استخدام القوة المسلحة تنفيذا لقراراته، وأن يطلب من أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية، والمواصلات الحديدية، والبحرية، والجوية وقفا جزئيا أو كليا، وقطع العلاقات الدبلوماسية". وقد تم تفعيل هذه المادة في أكثر من مرة من طرف هيئة الأمم المتحدة.

[1] حسين قادري، المرجع السابق، 168

[2] هادي نعيم المالكي، قطع العلاقات الدبلوماسية؛ بغداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011، ص.62

كما وردت كذلك عبارة "قطع العلاقات الدبلوماسية" في ميثاق بعض المنظمات الإقليمية على غرار الاتحاد الإفريقي، جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والتي تتفق في أهدافها على لعب دور فعال وايجابي في مجال تسوية وحل النزاعات الدولية، وهو دور مهم جدا لأنها تختص بمحاولة معالجة النزاع في منطقة وجودها ونجد العديد من الاحتجاجات التي صيغت في شكل قرارات قطع العلاقات مع الدول والحكومات المعنية والمتصارعة والمهددة لاستقرار العلاقات الدولية.[1]

2-العقوبات الاقتصادية: بحسب قاموس "بنغوين" للعلاقات الدولية فإن العقوبات الاقتصادية هي عبارة عن استخدام القدرة الاقتصادية من جانب طرف دولي أو أطراف دولية بطريقة قسرية مقصودة بغية بلوغ بعض الأهداف السياسية، وأن جوهر إجراء فرض العقوبات هو إجبار الطرف المعاقب على التصرف بطريقة أكثر مطاوعة، من خلال حرمانه من الوصول إلى بعض السلع والخدمات التي يسيطر عليها الطرف المعاقب،[2] والعقوبات الاقتصادية مثال على الدبلوماسية القسرية المصممة لحث الخصم على تغيير بعض السياسات التي لن يفعلها بخلاف ذلك،[3]ويراها البعض بأنها مرادفة للمقاطعة الاقتصادية بمعناها العام، والتي تعني وقف العلاقات التجارية مع فرد أو جماعة أو دولة، لتحقيق غرض اقتصادي أو سياسي أو عسكري في السلم والحرب.[4] ويمكن التمييز بين إستراتيجيتين لفرض العقوبات، الأول وهو القيام فورا بفرض العقوبات الشديدة لتحقيق أكبر دمار ممكن، أما الثاني، هو تصعيد العقوبات تدريجيا.[5]

وقسمت العقوبات الاقتصادية حسب البعض وفق آلية عملها والأهداف المراد تحقيقها من فرضها إلى عدة أساليب وهي بشكل مختصر:

- الحظر الاقتصادي: منع وصول الصادرات التجارية نحو دولة ما، وقد يكون هذا الحظر شاملا أو جزئيا محدودا، وتقوم الدول في تطبيق الحظر على الصادرات والواردات كإجراء انتقامي أو عقابي على دولة قامت بتصرفات مخالفة للقانون الدولي الإنساني.[6]

---

[1] محمد الأخضر كرام، "قطع العلاقات الدبلوماسية: المفهوم والأسباب"، المجلة العربية للعلوم السياسية http://www.cause.or.lb/pdf/elmagazine article

[2] غراهام، إيفائز وجيفري نوينهام، المرجع السابق، ص 194،195.

[3]Fiona Mc Gillivray and Allan C. Stam, Political Institutions, Coercive Diplomacy, and the Duration of Economic Sanctions, **The Journal of Conflict Resolution**, Sage Publications, Inc. Vol 48, No2 (Apr 2004), p 156

[4] جمال، محي الدين، العقوبات الاقتصادية للأمم المتحدة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص58.

[5] بيتر، رودولف، العقوبات الاقتصادية في السياسة الدولية، ترجمة عدنان عباس، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي،2007، ص 27.

[6] مراد، كواشي، "دور العقوبات الاقتصادية الصادرة من مجلس الأمن في تطبيق القانون الدولي الإنساني"، **مجلة الفقه والقانون**، مراكش، العدد السابع (2013)، ص 129

– الحصار البحري: يقصد به: "منع دخول السفن وخروجها من موانئ وشواطئ دولة معينة بقصد حرمانها من الاتصال بالدول الأخرى عن طريق البحر"، كما أن الحصار البحري من الوسائل الفعالة في الضغط على الدول لإجبارها على الالتزام بقواعد القانون الدولي نظرا لأهمية التجارة البحرية على الصعيد الدولي.

– المقاطعة الاقتصادية: وهي عبارة عن: "تعليق التعاملات الاقتصادية والتجارية مع دولة ما لحملها على احترام القانون الدولي"، ويعرفها آخرون في إطارها الضيق على أنها: "رفض شراء السلع التي تنتجها دولة أجنبية معينة"، وهي على نوعين: المقاطعة الفردية حيث تقوم دولة واحدة بمقاطعة دولة أخرى كرد فعل انتقامي، أما المقاطعة الجماعية تكون من خلال مجموعة من الدول أو منظمة عالمية أو إقليمية أو من قبل هيئات غير حكومية.

– نظام القوائم السوداء: يقصد بها: "مقاطعة التعامل مع أشخاص أو شركات أو مؤسسات تابعة لدولة ثبت تورطهم في التعامل مع العدو"، والقوائم السوداء تعد ركنا هاما من أركان الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي أقرتها الأمم المتحدة، واعتبرت أن استئصال الإرهاب أمرا حيويا وضروريا للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

– الحظر المالي: من خلال تجميد الممتلكات، ويقصد بهذه الأداة تجميد الأرصدة والموجودات لدولة أجنبية أو تأميمها في الدولة التي تلجأ لفرض هذا النوع من العقوبات الاقتصادية، وقد تكون الأرصدة التي تم تجميدها أو تأميمها مملوكة لحكومة دولة ما أو لأحد رعايا هذه الدولة، وتوقيف المساعدات المالية من خلال تخفيفها أو تعليقها أو وقفها على الدولة المفروض عليها العقوبة.[1]

– تخفيض قيمة العملة المحلية: هو تخفيض لاختبار قيمة العملة المحلية، ويتم ذلك عندما تلجأ الدولة بعد إعلام صندوق النقد الدولي إلى تخفيض قيمة عملتها المحلية بالنسبة للذهب، ويختلف هذا الإجراء عن الانخفاض التلقائي لقيمة العملة نتيجة التضخم أو العجز في ميزان المدفوعات أو أسباب أخرى، ويشمل نوعين من التخفيضات وهي: خفض قيمة العملة الدفاعي، وخفض قيمة العملة الهجومي.

وتفرض العقوبات من خلال دولة واحدة أو من خلال تحالف دولي أو منظمة دولية معنية بالأمن والسلم الدولي كمجلس الأمن باعتباره الجهاز الرئيسي لإدارة الأزمات في الأمم المتحدة، ويمكن له أن يستجيب للتهديدات العالمية بقطع العلاقات الاقتصادية مع الجماعات الحكومية وغير الحكومية، ويجب أن تمرر قرارات العقوبات في المجلس المكون من خمسة عشر عضوا

[1] سيف، نصرت توفيق، كرار نوري حميد، جمانة خلدون سعدون، "دور المؤسسات المالية في آلية رسم العقوبات الاقتصادية المالية"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد 26، (2021)، ص 128

بأغلبية الأصوات شرط عدم استخدام حق النقض (الفيتو) من طرف الأعضاء الخمس الدائمين، وأهم أنواع العقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة (وهي ملزمة لجميع الدول الأعضاء) تجميد الأصول وحظر السفر وحظر توريد الأسلحة، وعادة ما تدار نظم الجزاءات (العقوبات) التابعة للأمم المتحدة من قبل لجنة خاصة وفريق مراقبة، وتساعده المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) وبعض لجان العقوبات التي تكون مهمتها الإشراف على تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالعقوبات كحظر سفر قادة بعض الدول، إلا أن الأمم المتحدة ليس لديها وسائل مستقلة للتنفيذ وتعتمد كثيرا على الدول الأعضاء.[1]

وهناك بعض الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية تلجأ في مرات عدة إلى العقوبات الأحادية على الرغم من الانتقاد الذي يوجه إلى تلك العقوبات الأحادية نظرا لافتقارها للمشروعية الدولية، إلا أنها (أمريكا) تراها مشروعة، عندما تتواجد تهديدات للسلم الدولي يعجز مجلس الأمن عن التعامل معها بسبب استخدام إحدى الدول لحق النقض (الفيتو) في تمرير تلك العقوبات، وبخصوص أهداف العقوبات الاقتصادية يمكن الإشارة إلى ناحيتين: أولاهما تركز على الجانب القانوني من العقوبات، والأخرى ترتبط بأهداف السياسة الخارجية للدولة التي تفرض العقوبات، فبالنسبة للجانب القانوني، اتجه رأي الفقهاء إلى أن الهدف من العقوبات هو معاقبة الدولة المرتكبة للمخالفة، وليس إصلاح هذه المخالفة فعلى سبيل المثال، العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق لم تقف عند الحد الذي أجبر القوات العراقية على الانسحاب من الأراضي الكويتية أو تعويض الكويت، ولكن تجاوزت هذه الأهداف واستمرت العقوبات لردع العراق، والتأكد من عدم قدرته على ارتكاب مثل هذه المخالفة مجددا.[2]

أما العقوبات الاقتصادية التي ترتبط بأهداف السياسة الخارجية فإنها تتمثل في:[3]

– تغيير سياسات الدول المستهدفة بالعقوبات تغييرا جذريا، كتحويل توجهها السياسي إلى توجه آخر أو تغيير أيديولوجيتها إلى إيديولوجيا أخرى أو تغيير النظام السياسي برمته.

– حماية حقوق الإنسان، وذلك بمعاقبة تلك الدول التي لا تحترم أو لا تراعي حقوق الإنسان.

– محاربة الإرهاب الدولي، وذلك بفرض العقوبات على الدولة التي تدعم الإرهاب.

– تحقيق الإصلاحات الديمقراطية في الدول المستهدفة.

– الابتعاد عن العمليات العسكرية ومحاولة تسوية النزاعات من خلال العقوبات الاقتصادية.

---

[1] محمد نور، البصراتي، "إستراتيجية العقوبات الدولية وانعكاساتها على سياسات الدول (العراق-إيران-روسيا) نموذجا"، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، المجلد 23، العدد03 (يوليو 2022)، ص 156.

[2] بيتر، رودولف، المرجع السابق، ص 27.

[3] يعقوب، مهدي عارف البرزنجي، تأثير الدبلوماسية الاقتصادية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11 أيلول 2001، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة السليمانية، (2020)، ص 38، 39.

– القضاء على الإمكانيات العسكرية للدولة المستهدفة.

– الإجبار على تسليم مطالب اقتصادية للدولة التي تفرض العقوبات أو لبعض رعاياها.

وفي هذا الصدد قام مجلس الأمن بفرض العديد من العقوبات في التسعينات وبداية العقد الأول من الألفية نذكر منها العقوبات التي فرضت على العراق 1990–1993، يوغسلافيا 1991–1995، الصومال منذ 1992، ليبيا 1992–99، ليبيريا 1992–2001 ثم 2006–2007، هايتي 1993–1994، أنغولا 1993–2002، رواندا 1994، السودان 1996–2001، السيراليون منذ 1997، يوغسلافيا/ كوسوفو 1998–2001، أفغانستان 1999، اثيوبيا/ ارتيريا 2001/2000، جمهورية الكونغو الديمقراطية 2005، السودان وقادة الجماعات المتمردة 2004، كوديفوار 2004، إيران 2006.

3–القوة العسكرية: إن مصطلح القوة المتضمن في الفقرة الرابعة للمادة 02 من الميثاق الأممي ينطوي على حظر اللجوء لاستخدام القوة العسكرية، وتحريم الحرب العدوانية، إلا في حالتين أجازهما ميثاق الهيئة الأممية باستخدام القوة العسكرية بموجب الفصل السابع من الميثاق، وهما:

– صدور قرار من مجلس الأمن الدولي في حالة تهديد السلم والإخلال به أو وقوع أعمال العدوان وهذا وفق ما تنص عليه المادتين (39, 42).

– في حالة الدفاع عن النفس،[1] يمكن للدولة التي تتعرض للعدوان الخارجي أن تستعمل القوة العسكرية للدفاع عن حدودها ومواطنيها.

إن اللجوء لاستخدام القوة العسكرية من قبل الدول والمنظمات الدولية يبقى ملاذا أخيرا في مجال تسوية النزاعات، حيث يمكن اللجوء إليها بعد أن تفشل كافة التدابير اللازمة لتسوية الوضع بالوسائل السلمية ويتبين للدولة أو المنظمة المعنية أنها غير كافية، وهذا ما يحجب مبدأ المساواة السيادية بين الدول الصغيرة والكبيرة، والمتخلفة والمتقدمة، بغض النظر عن إيديولوجياتها ونظامها السياسي والاجتماعي، كما يحجب بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام اقتصادها ووحدة وسلامة أراضيها ومبدأ عدم استعمال القوة العسكرية والتهديد باستعمالها في إنهاء النزاعات.[2]

وتبقى فكرة استخدام القوة العسكرية في العلاقات بين الدول أو التهديد باستخدامها من الأساليب التي تستخدمها الدول لحماية وجودها ضد الأخطار الخارجية، كما اتخذتها الدول في بعض الأحيان وسيلة لفرض وجهة نظرها على الدول الأخرى، وتوضح السوابق الدولية أن القوة

[1] عمر سعد الله، مرجع السابق، ص127.

[2] المرجع نفسه، ص128

العسكرية استعملت لتغيير أوضاع غير مقبولة، كما تم اللجوء إليها لتسوية النزاعات وإنهائها وقد كان من مبررات استخدامها اعتبارها مظهرا من مظاهر السيادة الكاملة.[1]

وفي الأخير يمكن اعتبار الوسائل غير السلمية لتسوية وحل النزاعات الدولية آليات تكميلية تستخدم فقط في حالات لا يمكن للآليات السلمية أن تجد حلولا لها وأن استمرار هذه النزاعات قد يفضي إلى نزاعات مسلحة تضر بالشعوب القاطنة في مناطق هذه النزاعات، لذلك لا يكمن تبرير اللجوء إليها إلا في حالات نادرة أو كما سبق ذكره.

خاتمة:

النزاع والسلام ليسا عشوائيين، إنما هما ظاهرتين يمكن تفسيرهما وفهم أسبابهما وإدراك مكوناتهما كما يمكن التأثير عليهما وليس النزاع والسلام ساكنين بل يتميزان بالديناميكية والحيوية ويتطوران بعامل الزمن, كما أن النزاع لا ينتهي دائما بالعنف فهناك من يحل بشكل سلمي ولتكون الإجراءات المتخذة لمنع أي نزاع وتسكينه فاعلة, لابد من تطبيق سياسات وبرامج وآليات تتناسب ونوعه والمستوى الذي وصل إليه وعلى ضوء ما سبق من استعراض مقارن لعدد من الاتجاهات النظرية العامة بصدد ظاهرة النزاع ومفهومه، يمكن الانتهاء إلى التأكيد على نتيجتين هامتين لما لهما من دلالة خاصة في دراسة وتحليل وفهم ظاهرة النزاع، وبالتالي في التعامل معها واختيار الآلية المناسبة لكل موقف نزاعي. وتحدد هاتان النتيجتان فيما يلي:

أولا: ضرورة التمييز في دراسة النزاع بين دراسته كمفهوم، وكظاهرة، وكعملية:

إن النزاع كمفهوم له طبيعته المركبة التي تستمد خصائصها من الموقف النزاعي ذاته، ومن طبيعة وعلاقات القوى التي تحكم أطرافه وموضوعه. أما النزع كظاهرة فإنه يتسم بالتعقد البالغ، فظاهرة النزاع وإن كانت تجمع –وعلى الأقل بشكل كامن ومحتمل– بين مزيج من الأبعاد الإيجابية والسلبية معا، فإن التكييف النهائي للظاهرة النزاعية إنما يتوقف إلى حد كبير على مجموعة المتغيرات التي تتشكل أولا طبقا لمتغير الإدراك الخاص بأطراف النزاع، ثم ثانيا بمتغيرات التوقيت، الموضوع، البدائل المتاحة، وغيرها من متغيرات بيئية تسهم بشكل متداخل في تحديد مدى وكثافة الظاهرة النزاعية. وأخيرا، فإن النزاع كعملية إنما يجد جذوره في روافد متعددة، كما أن أشكاله، ومظاهر التعبير عنه إنما تتداخل وتتقاطع فيما بينها بشكل يعكس قدرا لا بأس به من الاعتماد المتبادل بين منابع العملية النزاعية ومظاهرها.

ثانيا: محورية دور الإدراك في فهم ظاهرة النزاع : ويندرج تحت ذلك الاهتمام مجموعة المتغيرات المتنوعة المشكلة للعملية الإدراكية، والمحددة لها فتأثير وأهمية الإدراك لا تتوقف فقط

[1] بشير عبد الفتاح، "القوة العسكرية وحسم الصراعات: الولايات المتحدة نموذجا"، **سلسلة رؤى معاصرة**، ع 6 (أوت 2008)، ص 5-62.

عند فهم وتوصيف الظاهرة النزاعية، بل إنها تتجاوز ذلك إلى التحليل الدقيق لأسبابها، واختيار لآلية الحل أو التسوية المناسبة.

وهنا تجدر الإشارة أيضا إلى محورية المتغيرات الثقافية في فهم المواقف النزاعية وأهميتها لتجاوز ما قد يرتبط بها من أبعاد ذات تأثير إيجابي أو سلبي في فهم ظاهرة النزاع، وبالتالي في اختيار آلية الحل المناسب.

كما انه يمكن الانتهاء إلى التأكيد على ثلاثة أبعاد تشكل محاور أساسية في التعريف بمفهوم النزاع:

1- البعد الأول يتعلق بالموقف النزاعي ذاته: ويشير إلى أن مفهوم النزاع يعبر عن موقف له سماته أو شروطه المحددة فهو بداية يفترض تناقض المصالح أو القيم بين طرفين أو أكثر، وهو ثانياً يشترك إدراك أطراف الموقف ووعيها بهذا التناقض، ثم هو ثالثاً يتطلب توافر أو تحقق الرغبة من جانب طرف (أو الأطراف) في تبنى موقف لا يتفق بالضرورة مع رغبات الطرف الآخر، بل إن هذا الموقف قد يتصادم مع باقي هذه المواقف.

2- البعد الثاني ويتعلق بأطراف الموقف النزاعي: من خلال مستويات ثلاثة: المستوى الأول يتعلق بالصراعات الفردية: أي التي يكون أطراف النزاع فيها أفراداً، ومن ثم فإن دائرة مثل هذا النزاع وموضوعه يتجهان إلى أن يكونا محدودين بطبيعتهما. وفى المستوى الثاني يكون النزاع بين جماعات: وتتعدد أنواع هذا النزاع بتنوع أطرافه، كما أن دائرته ومجالاته تكون عادة أكثر اتساعاً وتنوعاً عن نظيرتها في دائرة النزاع الفردي. أما المستوى الثالث فإنه يختص بالنزاع بين الدول، والذي عادة ما يعرف أيضاً بالنزاع الدولي، وتكون دائرة (أو دوائر) النزاع فيه أكثر تعقيداً واتساعاً عن المستويين السابقين من النزاعات.

3- البعد الثالث ويهتم بالنزاع الدولي: وهنا تجدر الإشارة إلى أن اتساع دائرة المستوى الثالث من النزاعات، عبر المراحل التاريخية المتعاقبة للعلاقات الدولية، كان من شأنه توجيه وتكتيل قدر متزايد لا يستهان به من الجهود العلمية والأكاديمية لدراسة وتأصيل الظاهرة النزاعية، وذلك بهدف تطوير التفسيرات والنظريات العلمية التي تيسر فهم أسبابه ومحدداته، ومن ثم تقدم البدائل المختلفة التي يمكن من خلالها التحكم في الظاهرة النزاعية، أو على الأقل التقليل من المخاطر المرتبطة بها والمترتبة عليها، وتحديد أساليب التعامل معها. وفى هذا المجال، فإن هذه الجهود العلمية قد أسفرت عن تراث غنى وأصيل من النظريات والتفسيرات، ولعل من بينها نظريات المعرفة العقلانية، النظرية السلالية، نظريات القوة، نظريات صنع القرار والاتصالات، النظم، غيرها كثير من النظريات المفسرة للصراع في أبعاده المختلفة: النفسية، البيولوجية، الثقافية والاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، مؤخراً البيئية والحضارية ....

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية

أولا- القواميس والموسوعات

إبراهيم قلاني، قاموس الهدى، د ط، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، د س.

أبي الفضل جمال الدين محمد بن أكرم ابن منظور، قاموس لسان العرب، م8، د ط، بيروت، دار صادر، 2003.

أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين، مقاييس اللغة، ج5، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، لبنان: بيروت، دار الفكر، 1979.

إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، فوسينا، د ب ن، 2005.

البعلبكي، قاموس المورد، ط1، بيروت، لبنان، بيروت، دار العلم للملايين، 1976.

جرجي شاهين عطية، معجم المعتمد، إميل يعقوب، ط1، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، 2007.

سموحي فوق العادة، معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية إنكليزي-فرنسي-عربي، ط1، بيروت، لبنان، مكتبة لبنان، 1979.

عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ط2، ج5، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990.

عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج 6، لبنان، دار الهدى المؤسسة العربية لدراسات والنشر، 1985.

غراهام إيفائز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ط1، دبي، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2004.

مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2008.

محمد بن أبي بكر الرازي، قاموس مختار الصحاح، بيروت، دار الكتاب العربي، 1967.

محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج 22، لبنان: بيروت، دار الفكر، 1994.

محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري مقلد، الموسوعة السياسية، ط1، الكويت، جامعة الكويت، 1994.

ثانيا- الكتب

أبو خزام إبراهيم، الحروب وتوازن القوى (دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام)، ط1. لبنان، منشورات الأهلية، 1999.

إجلال محمد رفعت، إبراهيم أحمد نصر الدين، القرن الإفريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية ، القاهرة، دار النهضة العربية.

أحمد أبو الوفا، القانون الدولي والعلاقات الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، 2006.

أحمد فهمي جلال، مهارات التفاوض، القاهرة، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، 2007.

أحمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986.

إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، ط4، الكويت، منشورات ذات السلاسل، 1985.

إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، الكويت، منشورات ذات السلاسل، 1987.

إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، إدارة الصراعات والأزمات الدولية نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة، مصر، القاهرة، دار العربي للطباعة والنشر، 2001.

أكزافييه غيوم، العلاقات الدولية، ترجمة: قاسم المقداد، بيروت، دار الكتاب العربي، 2001.

ألان بلانتي، في السياسة بين الأمم: مبادئ في الدبلوماسية، ترجمة نور الدين خندودي، الجزائر، موفم للنشر، 2006.

ألكسندر وندت، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة: عبد الله جبر صالح العتيبي، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2006.

أمين هويدي، الصراع العربي الإسرائيلي بين الردع التقليدي والردع النووي، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، (دراسة نقدية في ضوء النظريات المعاصرة)، ط1، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،2008.

بطرس بطرس غالي، ود. محمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، ط 9، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1990.

بيتر فالنستين، مدخل إلى فهم تسوية الصراعات الحرب والسلام والنظام العالمي، ترجمة: سعد فيصل السعد، ومحمد محمود دبور،ج1، ط1، عمان، الأردن، المركز العربي للدراسات السياسية، 2006.

بيتر، رودولف، العقوبات الاقتصادية في السياسة الدولية، ترجمة عدنان عباس، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي،2007.

ثامر إبراهيم كامل هاشم، الصراع بين الولايات المتحدة والصين وروسيا الاتحادية كقوتين صاعدتين، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2014.

جابر يوسف محمد، المدخل إلى فن التفاوض، كوبنهاغن، الأكاديمية العربية المفتوحة، 2011.

جاستون بوتول، الحرب والمجتمع، ترجمة عباس الشربيني، بيروت، دار النهضة العربية، 1982.

جمال سلامة علي، تحليل العلاقات الدولية: دراسة في إدارة الصراع الدولي، ط1، القاهرة، دار النهضة العربية، 2013.

جمال محي الدين، العقوبات الاقتصادية للأمم المتحدة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

جهاد عودة، إدارة الصراع الدولي مفاهيم وقضايا، ط2، القاهرة، شركة الدليل للدراسات والتدريب، 2014.

جهاد عودة، النظام الدولي :نظريات وإشكاليات، ط1، مصر، القاهرة، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

جون بيلس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، تر مركز الخليج للأبحاث، ط1، دبي، مركز الخليج للأبحاث2004.

جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي. ط1، الكويت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ديسمبر 1985.

حامد احمد مرسي هاشم، نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1984.

حسين بوقارة، تحليل النزاعات الدولية (مقاربة نظرية)، ط1، الجزائر، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، 2008.

حسين عدنان السيد، العرب في دائرة النزاعات الدولية، ط1، بيروت، لبنان، مطبعة سيكو، 2001.

حسين قادري، النزاعات الدولية دراسة تحليل، ط1، الجزائر، منشورات خير جليس، 2007.
خالد حساني، مدخل إلى حل النزاعات الدولية، ط1، الجزائر، دار بلقيس، 2011.
خالد زكي، الصحافة والتمهيد للثورات، ط01، مصر، القاهرة، دار العربي للنشر، 2015.
خليل حسين، العلاقات الدولية النظرية والواقع ـ الأشخاص والقضايا، ط1، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2011.
خليل حسين، قضايا دولية معاصرة، ط1، بيروت، لبنان، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2007.
ديفيد جاريم، مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم، أبو ظبي :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط.2، 1996.
رجب ضو خليفة المريض، إدارة الأزمات الدولية: أزمة لوكربي في الإطار العربي الإفريقي(دراسة مقارنة)؛ ط1، عمان، الأردن، دار زهران للنشر، 2014.
زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، ط1، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، 2002.
زياد الصمادي، حل النزاعات: نسخة منقحة للمنظور الأردني، برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة ،2010/2009.
سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات، إطار نظري، ط1، بيروت، لبنان، الدار العربية للعلوم، 2014.
سامية صالح حضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية، الأردن، كتب عربية للنشر والتوزيع، 2005.
سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط1، الأردن، دار وائل للنشر، 2000.
سوسن العساف، إستراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008.
السيد عليوة، إدارة الأزمات والكوارث: مخاطر العولمة والإرهاب الدولي، القاهرة، مركز القرار للاستشارات، 2002.
السيد عليوة، إدارة الأزمات والكوارث، حلول عملية –أساليب وقائية، مركز القرار للاستشارات، 1997.
السيد عليوة، إدارة الصراعات الدولية: دراسة في سياسات التعاون الدولي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988.
شيلينغ توماس، إستراتيجية الصراع، ترجمة: طيب نزهة وحمدان أكرم، ط1، لبنان، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2010، ص 11.
صفاء سمير إبراهيم، المنازعات الناجمة عن خلافة الدول وسبل تسويتها، ط1، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012.
صلاح الدين الجماعي، الاغتراب النفسي الاجتماعي وعلاقته بالتوافق النفسي والاجتماعي، ط1، الأردن،عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2009.
عادل عبد الرزاق، دور منظمة الوحدة الإفريقيّة في مواجهة المشكلات الاقتصادية في إفريقيا، القاهرة الهيئة المصريّة العامة للكتاب، 2013.
عامر مصباح، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ط 2، مصر، دار الكتاب الحديث، 2010.
عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، ط1، القاهرة، مصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.

عبد الحميد دغبار، تسوية المنازعات الإقليمية العربية بالطرق السلمية في إطار ميثاق جامعة الدول العربية، ط2، الجزائر، دار هومة، 2008.
عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق عادل بن سعد، ط1، مصر، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2012.
عبد العزيز العيشاوي وعلي أحمد هاني، فض النزاعات بالطرق السلمية، الجزائر، دار الخلدونية، 2010.
عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1992.
عبد القادر القهوجي، القانون الدولي الجنائي: أهم الجرائم الدولية والمحاكم الدولية الجنائية، القاهرة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008.
عبد القادر رزيق المخادمي، النظام الدولي الجديد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
عبد القادر محمد فهمي، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية، بغداد، العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1991.
عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، ط1، بغداد، دار الرقيم للنشر، 2005
عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، ط1، عمان، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع،2010.
عبد القادر محمودي، النزاعات العربية -العربية وتطور النظام الإقليمي العربي، ط1، الجزائر، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والإشهار، 2002.
عبد الله محمد آل عيون، نظام الأمن الجماعي في التنظيم الدولي الحديث، الأردن، دار البشير، 1985.
عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، ط1، القبة القديمة، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.
عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، بيروت، دار أمواج،2003.
علي إبراهيم، العلاقات الدولية في وقت السلم، القاهرة، دار النهضة العربية، 2008.
علي أحمد هارون، أسس الجغرافية السياسية، ط1، القاهرة، دار الفكر العربي، 1998.
علي عودة العقابي، العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، ط1، العراق: بغداد، منشورات جامعة بغداد، 2010.
عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، الجزائر، دار طاكسيج كوم لنشر والتوزيع، 2009.
عمر سعد الله، الوجيز في حل النزاعات الدولية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.
فاروق سعد، تراث الفكر السياسي قبل الأمير وبعده، ط1، بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1989.
فريد زكرياء، من الثروة إلى القوة الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمة رضا خليفة، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999.
فهد أحمد الشعلان، إدارة الأزمات: الأسس- المراحل– الآليات، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض، 2002.
كارل فون كلاوزفيتز، الوجيز في الحرب، ترجمة: أكرم ديري، والهيثم الأيوبي، ط2، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1988.

كارين فيرك، "البنائية Constructivism "، تحرير تيم دان وآخرون، في كتاب: نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، تر ديما الخضرا، ط1، بيروت، لبنان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، ط1، بغداد، مؤسسة دار الكتب، 1979.
كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2004.
كمال حماد، النزاعات الدولية: دراسة قانونية دولية في علم النزاعات، ط1، الشوف، لبنان، الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.
لوند مايكل، منع المنازعات العنيفة: إستراتيجية للدبلوماسية الوقائية، تر عادل عناني، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1999.
مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: حسن نافعة، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986.
محمد أبو غزالة، القوة تحكم العالم، عمان، دار الأهلية للنشر، 1996.
محمد إحسان، الصراعات الدولية في القرن العشرين، ط1، أربيل، دار آراس للطباعة والنشر، 2000.
محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دراسة نقدية وتحليلية الكتاب الأول: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم.ج1 ، الجزائر، دار هومة، 2003.
محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1998.
محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط2، القاهرة، دار الفجر، 2004.
محمد الفرجاني حصن، إفريقيا وتحديات العولمة، بيروت، الدار المصرية اللبنانية، 2002.
محمد المجذوب، التنظيم الدولي، بيروت، منشورات حلبي الحقوقية، 2009.
محمد بوعشة، مدخل إلى غدارة النزاعات الدولية، ط1، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2007.
محمد حافظ غانم، القانون الدولي العام، القاهرة، دار النهضة العربية، 1984.
محمد خير هيكل، الجهاد والقتال في السياسة الشرعية، ط2، بيروت، دار البيارق وابن حزم، 1996.
محمد صالح سالم، إدارة الأزمات والكوارث: بين المفهوم النظري والتطبيق العملي، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الأساسية والاجتماعية، 2005.
محمد طه بدوي، المدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1972.
محمد موسى، أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي، ج1، بيروت، دار البيارق، 1993.
محمد ناصر مهنا وفتيحة النبراوي، أصول العلاقات السياسية الدولية، مصر، الإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1985.
محمد نصر مهنا، خلدون ناجي معروف، تسوية النزاعات الدولية مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط، القاهرة، مكتبة غريب، دون سنة.
مهدي محفوظ، اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث، ط2، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1994.
موسى الزغبي، دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي، ط01، سوريا، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2001.

ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، ط1، بيروت لبنان، دار الكتاب العربي، 1985.
ناي جوزيف س، المنازعات الدولية (مقدمة للنظرية والتاريخ)، ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997.
نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسات المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج، ط1، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.
هادي نعيم المالكي، قطع العلاقات الدبلوماسية؛ بغداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011.
هانز.جي مورجينثاو، السياسة بين الأمم: الصراع من اجل السلطان والسلام, الجزء الأول، ترجمة خيري حماد، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، 1965.
هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، ط01، الأردن، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010.
وهبة الزحيلي، آثار الحرب في الفقه الإسلامي، ط3، دمشق، دار الفكر، 1998.

ثالثا-المقالات:

أحمد أبو الوفا، "التعليق على قضاء محكمة العدل الدولية"، **المجلة المصرية للقانون الدولي**، العدد 47 لعام 1991.
أحمد جميل عزم، "إعادة تعريف مصطلح "إدارة" الصراع: مراجعة نقدية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 35 صيف 2012.
أحمد جميل عزم، "تحويل الصراع: اقتراب غير صفري لإدارة نزاعات ما بعد الثورات العربية"، **اتجاهات نظرية: ملحق مجلة السياسة الدولية**، العدد 410، أكتوبر 2012.
أحمد زايد، "أركيولوجيا الثورجة وإعادة البعث للطبقة الوسطى"، **مجلة الديمقراطية**، السنة الحادية عشر، العدد 13، أفريل 2011.
أحمد محمد وهبان، "النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إلى ميرشايمر دراسة تقويمية"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، المجلد 1، العدد 2، (يوليو 2016).
أحمد محمود السيد، المصطلحات السياسية: دراسة دلالية مقارنة، **مجلة البيان**، العدد2، 2003.
أمين هويدي، "الصراع الإقليمي وعلاقته بالصراع العالمي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 173، (1993).
أمين هويدي،"إدارة الأزمات في ظل النِظام العالمي المراوغ"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 112، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1993.
بشير عبد الفتاح، "القوة العسكرية وحسم الصراعات: الولايات المتحدة نموذجا"، **سلسلة رؤى معاصرة**، ع 6 (أوت 2008).
بير دي سنار كلنز، "النموذج الواقعي والصراعات الدولية، ترجمة/سلامة محمود البابلي، في الصراع الدولي"، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، العدد 127، فبراير، اليونسكو, 1990.
جمال إسماعيل، "عمليات حفظ السلم في العالم - مسيرة البحث عن إستراتيجية غائبة-"، **مجلة الجيش**، عدد 485، ديسمبر 2003.
حسن الحاج علي أحمد، "العالم المصنوع: دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية"، **مجلة عالم الفكر**، المجلد 33، العدد 04، (أفريل 2005).
سامي إبراهيم الخزندار، "علم دراسات الصراع والسلام وفض النزاعات: النشأة والتطور"، **المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية**، المجلد 05، العدد 01، (كانون ثاني 2013).

سيار الجميل، "الحروب: ظاهرة تاريخية مدخل من أجل فهم سوسيولوجي"، **عالم الفكر**، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، العدد 2 المجلد 36، (أكتوبر/ ديسمبر 2007).
سيف، نصرت توفيق، كرار نوري حميد، جمانة خلدون سعدون، "دور المؤسسات المالية في آلية رسم العقوبات الاقتصادية المالية"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد 26، (2021).
صبحي فاروق صبحي،" الحرب والسياسة الدولية (دراسة تحليلية في النشأة والتطور)"، **مجلة الدراسات التاريخية**، المجلد 07، العدد 21، (حزيران 2015).
عبد العزيز جراد، "التحاليل النظرية الأمريكية للعلاقات الدولية"، **المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية**، العدد 10، الفصل الثاني، 1988.
غالينا لوبيموفا، "نظرة عامة إلى علم النزاع وسيكولوجية النزاع"، ترجمة نزار عيون السود، **مجلة الآداب العالمية**، سوريا، العدد 431، السنة الحادية والثلاثون ،(نوفمبر2006).
لؤي صيوح، رامي لايقة، بسام خضور، "تسوية النزاعات الدولية بإتباع الطرق السلمية"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 41، العدد 2 (2019).
محمد أحمد علي المفتي، "العلاقات الدولية في الفكر السياسي الغربي: دراسة تحليلية"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، المجلد 27، العدد2، (1990).
محمد زكريا إسماعيل، "النظام الدولي الجديد بين الوهم والخدعة "، **المستقبل العربي**، عدد 43، (جانفي 1991).
محمد نور، البصراتي، "إستراتيجية العقوبات الدولية وانعكاساتها على سياسات الدول (العراق-إيران-روسيا) نموذجا"، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، المجلد 23، العدد03 (يوليو 2022).
مراد، كواشي، "دور العقوبات الاقتصادية الصادرة من مجلس الأمن في تطبيق القانون الدولي الإنساني"، **مجلة الفقه والقانون**، مراكش، العدد السابع (2013).
مصطفى بخوش، "مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة وأثرها على الصراع الدولي"، **مجلة الحقيقة**، العدد 11، (مارس 2008).
منير محمود بدوى، "مفهوم الصراع : دراسة فى الأصول النظرية للأسباب والأنواع"، **مجلة دراسات مستقبلية**، مصر، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، العدد الثالث، يوليو 1997.
وليد عبد الحي، "ملامح النظام الدولي الجديد وأثاره على الوطن العربي"، **السياسة الدولية**، عدد 91،(1999).
وهيبة دالع، "تأثير التحولات الدولية على إدارة النزاعات الدولية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 10، العدد01، (أفريل 2019).
يخلف توري، "تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد 07، العدد 2 (2018).

رابعا-الأطروحات والرسائل

براهيم بن محي الدين، دور هيئة الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية التي تهدد الأمن والسلم الدوليين دراسة قانونية تطبيقية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة وهران2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2017/2016.
توفيق حكيمي، الحوار النيو واقعي_النيو لبرالي حول مضامين الصعود الصيني، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2008.
رضا دمدوم، تأثير التغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة على النزاع الهندي الباكستاني، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، دورة 2000.

رضا دمدوم، دور الدبلوماسية غير الرسمية في حل النزاعات الدولية: دراسة حالة النزاع في قبرص، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة قسنطينة3، كلية العلوم السياسية، علاقات دولية، 2016/2015.

رياض بوزرب، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963- 1988، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة منتوري، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2007، 2008.

عبد السلام سلمان خريبط الناشئ، سياسات الردع في مواجهة الأزمات الدولية، رسالة مقدمة إلى معهد الدراسات القومية الاشتراكية لنيل شهادة الماجستير علاقات دولية، الجامعة المستنصرية، العراق، 1988.

عبد المجيد العوض القطيني محمد، الوسائل السلمية لتسوية النزاع الدولي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، جمهورية السودان، كلية الدراسات العليا، جامعة شندي، جويلية 2016.

عزيزي نوري، الواقع الأمني في منطقة الأمن المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، الجزائر، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2011 - 2012.

عمار حجار، السياسة الأوروبية اتجاه جنوب المتوسط، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، الجزائر، جامعة الحاج لخضر بباتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2003- 2004.

فؤاد جدو، دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية حالة منظمة أطباء بلا حدود، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، تخصص سياسة مقارنة، 2010.

يعقوب، مهدي عارف البرزنجي، تأثير الدبلوماسية الاقتصادية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11 أيلول 2001، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة السليمانية، (2020).

خامسا-المطبوعات والمحاضرات

عبد الحليم غازلي، مطبوعة محاضرات في مقياس تحليل وإدارة النزاعات الدولية لطلبة الليسانس دراسات إقليمية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، دون سنة.

فتيحة فرقاني، محاضرات في مقياس تحليل النزاعات الدولية للسنة الثالثة تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2021/2020.

محمد سمير عياد، محاضرات في مقياس تحليل النزاعات الدولية، للسنة الثالثة علاقات دولية، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018/2017.

سادسا-الأنترنت

كمال حماد، النزاع وإدارة النزاع، العدد 27 - كانون الثاني 1999، تاريخ الزيارة 2021/02/20

https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9-%D9%88%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9

دار الإسلام ودار الكفر، من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D8%A7%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85_%D9%88%D8%AF%D8%A7%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%81%D8%B1

رانيا سعيد بلبع، ثامر نادي عبد العظيم، ظاهرة الصراع الدولي: دراسة في المفهوم والأشكال والأسباب وأساليب الإدارة،

https://drive.google.com/file/d/1CCzL7L-zyT65rE0RlginXAekbQYhsxeT/view

مورافسيك آندري، الاتحادية والسلام: منظور ليبرالي-بنيوي، ترجمة عادل زقاغ.

https://www.liberaldemocraticpartyofiraq.com/serendipity/index.php?/archives/649-unknown.html
سيمون مايسون وساندرا ريتشارد، "أدوات تحليل النزاعات"، تر محمد حمشي، ص 11
https://www.files.ethz.ch/isn/15416/Conflict_Analysis_Tools_Arabic_Hamchi.pdf
جارش عادل، الأمن الجماعي في الواقع الدولي، المركز الديمقراطي العربي،
https://democraticac.de/?p=38670
محمد الأخضر كرام، "قطع العلاقات الدبلوماسية: المفهوم والأسباب"، المجلة العربية للعلوم السياسية
http://www.cause.or.lb/pdf/elmagazine article

قائمة المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

أولا- الكتب:

Charles F. Hermann, International Crisis as Situational Variable, The free Press Division of Macmillan Publish, New York, 1969.

Charles M. Mcleland, "The Beginning Duration and A. Batement of International Crisis: Comparison two conflict . Newyork, Freepress, 1972.

Clenn. H. Snyder, Conflict And Crisis in International System in Roseau Thompson, Boyd World Politics, Free Press, New York, 1976.

Dario Battistella, Théories des relations internationales, Paris: Presses de Sciences Po coll, Références inédites, 2003 .

Edward E Azar, The Management of Protracted Social Conflict: Theory and Cases, Aldershot: Dartmouth, Without edition, 1990.

François Géré, Dictionnaire de pensée stratégique, Paris : Larousse, 2000.

Frédéric Charillon, politique étrangère nouveaux regard, paris: critique international, presses de science po 2002.

Hugh Miall ,Oliver Ramsbotham, Tom Woodhouse, Contemporary Conflict Resolution ,The prevention, management and transformation of deadly conflicts, 2 nd Ed, Cambridge U.K: Policy Press, 2005.

Hugh Miall, Oliver Ramsboutham, Contemporary Conflict Resolution, Polity Press, UK,.1999 .

I. William Zartman and Guy Olivier Faure, The dynamics of escalation and negotiation. In, Escalation and Negotiation in International Conflicts, First published, Cambridge, U.K.: Cambridge University Press, 2005

James B. Collins and Karin I. Taylor, Early Modern Europe: Issues and Interpretations, Blackwell publishing ltd, Uk, 2006.

Jean -Jacque Roche, Théories des relations internationales, Paris, 5eme éditions, Montchrestien,2004.

Johan Galtung and Dietrich Fischer, Pioneer of Peace Research, New York, and London: Springer, 2013.

Johan Galtung, Conflict Transformation by Peaceful Means, United Nations Disaster Management Training Programme, 2000

Johan Galtung, Theories of conflict: Definitions, Dimensions, Negations, Formations, Columbia University.

John Wear Burton, violence explained the sources of conflict violence and crime and their prevention, UK : Manchester, Manchester University Press, 1997.

John Burton, Conflict: Resolution and Prevention**,** New York: St. Martin's Press, 1990.

Julien Freund, Sociologie de conflit, Paris : Press Universitaire de France, 1983.

K. J. Holsti, International Politics a framework for analysis, Prentice Hall, New Jersey, 1995, 7th ED.

Ken Both and other. Contemporary strategy: theories and policies, London: croom helm, 1976.

Kenneth Bailding, Conflict and Defense, Harperanq Row Torch Book Edition, U.S.A,1963 .

Kenneth N. Waltz, Man, the State, and War a theoretical analysis, 3d edition, New York, Columbia University Press, 2001 .

Kenneth N.Waltz, Theory of international politics Addison-Wesley: Publishing Company Reading, 1979.

Louis Kriesberg, Conflict: Stages. in Nigel Young (ed.), The Oxford International Encyclopedia of Peace Oxford University Press, 2010.

Michael Brecher and Benjamin Gist, decision in crisis Israel 1967 and 1973 University of California, 1980.

Michael J. Butler, International Conflict Management, 1st published, London and New York: Routledge, 2009.

Michael Nicholson, Conflict analysis, London, The English universities press LTD, 1970.

Nikalas L.P Swanström, Mikael. S. Weissmann, Conflict, Conflict prevention and Conflict Management and beyond: a conceptual exploration, Sweden Central Asian Caucasian Institutes, 2005 .

Norbert Ropers, From Resolution to Transformation: The role of Dialogue Projects, Berghof Research Centre for Constructive Conflict Management, Berlin, Germany, 2009.

Oliver Ramsbotham, Tom Woudhouse and Hugh Miall, Contemporary Conflict Resolution , London, Polity,2011

Peter Wallensteen, Understanding Conflict Resolution: War, Peace and the Global System, London: Thousand Oaks, New Delhi, Sage Publications, 2002.

Raymond Aron, Paix et guerre entre les nations, 6éme édition, Paris : Calman-levy édition, 1968.

Richard Little, "Structuralism and Neo-Realism", in International Relations: A Handbook of Current Theory, edited by Margot Light and A.J.R. Groom, London: Frances Pinter, 1985.

Richard Ned Lebow, Key Texts in Political Psychology and International Relations Theory, King's College London, 2016.

Robert Jackson and Georg Sorensen, Introduction to International Relations: Theories Approaches, third edition, New York: Oxford University Press, 2007.

Robert keohan, International Institution and State Power, Colorado Westview Press, 1989.

Ropers Norbert and Kling Wberl, Peace building crisis prevention and conflict management: Technical Cooperation in the Context of Crises, Conflicts and Disasters, (Eschborn, Federal Republic of Germany, Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GTZ) GmbH 2002).

Scott Burchill, Liberalism, in Andrew Linklater (ED), Theories Of International Relations, New York, PALGRAVE MACMILLAN ,.2005

Spanier John, games nations play, seventh edition. Library of congress.

Thomas Schelling, Stratégie du Conflit, Traduit par Raymond Manicacci, Paris, Presse Universitaire de France, Première édition.1980.

Wallensteen Peter & Margareta Sollenberg, armed conflict and regional conflict complexes :1989-1997, London: Cambridge University Press,1980 .

Webster Dictionary, Daradise, Press inc-U.S.A, 2000.

ثانيا- المقالات

John Mearsheimer, The False Promise of International Institutions, **International Security**, Vol 19, winter 1994-1995.

Stephen M Walt, "International Relations: One World, Many Theories", **Foreign Policy**, No. 110, Special Edition: Frontiers of Knowledge (Spring, 1998) .

Bjorn Moller, "Conflict Theory", **Working Paper** N° 122, Denmark: Aalborg University: Research Center on Development and International Relations, 2003

David Singer, The Level of Analysis Problem in International Relations, **World Polities**, John Hopkins University Press ,Vol. 14, No. 1, October, 1961.

Disputes non-violent, Crises violent, Crises limited wars", Conflict Barometer 2013, N.22, Heidelberg institute international CONFLICT research, 2013.

Fiona Mc Gillivray and Allan C. Stam, Political Institutions, Coercive Diplomacy, and the Duration of Economic Sanctions, **The Journal of Conflict Resolution**, Sage Publications, Inc. Vol 48, No2 (Apr 2004).

Hamad Ahmad Azem, The Reconceptualisation of Conflict Management, **Peace, Conflict and Development Journal**, Vol 7, July 2005.

Jean Baptiste Duroselle, "La stratégie des conflits internationaux", **Revue Française des Sciences Politiques** (volume 10, issue 2, 1960).

Kenneth N. Waltz, Structural Realism after the Cold War, **International security**, Vol. 25, No.1, (winter, 2000).

Quincy Wright, The Importance of The Study of International Tensions Meaning of Social Tension, **Unesco International Social Science Bulletin**, Vol. 11, No. 01 (Spring,1950).

Wright Quincy, The Nature of Conflict, **The Western Political Quarterly**, Vol. 4, No. 2, (1951.

Bred Splanger, "Settlement, Resolution, Management, and Transformation: An Explanation of Terms", From:

https://www.beyondintractability.org/essay/meaning_resolution

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
ملخص المقياس	01
مقدمة	03
المحور الأول: مفهوم النزاعات الدولية	04
أولا- تعريف النزاع والنزاعات الدولية وعلاقته ببعض المفاهيم المشابهة	04
1- تعريف النزاع	04
2- النزاع الدولي وعلاقته ببعض المفاهيم المشابهة	14
أ- الاختلاف، عدم الاتفاق، والمشكلة	14
ب- توتر دولي	15
ج- الأزمة	17
د-الصراع	21
هـ-العنف والإرهاب	22
و- الحرب	23
ثانيا- خصائص النزاعات الدولية وأركانها وصورها ومبادئها	26
1- خصائص النزاعات الدولية	26
2- أركان النزاعات الدولية	27
3- صور النزاعات الدولية	28
4-مبادئ النزاعات الدولية	29
ثالثا- أنواع النزاعات الدولية	29
1- من حيث كونها داخلية أو خارجية	29
2- من حيث طبيعتها	30
3- من حيث خطورتها وأهميتها	31
4- النزاعات الدولية من حيث عدد الأطراف المشاركة فيها	31
5- تقسيمات أخرى حديثة لأنواع وأشكال النزاعات الدولية	31
رابعا- تطور ونشأة نظرية النزاع	35
1- مرحلة الحضارات القديمة والديانات السماوية	35
2- مرحلة الحكومة العالمية	37
3- مرحلة القانون الدولي والتنظيم الدولي	38
4- مرحلة الواقعية السياسية	38

5- المرحلة السلوكية وما بعدها	39
6-التحولات الجديدة في العلاقات الدولية ودورها في انتشار النزاعات	39
خامسا- مراحل تطور النزاعات الدولية	44
1- تقسيم الأستاذان: حسين بوقارة وحسين قادري	44
2- تقسيم بيورن مولر	46
3- تقسيم رامسبوثام، وودهاوس وميال	47
4- تقسيم لويس كريسبرغ	48
5-نموذج "نيكولا سوانستروم" و"مايكل"	48
6- نموذج "كوينسي رايت"	49
7- نموذج مؤسسة مواجهة [النزاع] البريطانية	50
8- نموذج مشروع بيوم	51
سادسا- أسباب النزاعات الدولية (أسباب عامة)	51
1- المصلحة والشرف	51
2- القوة	52
3- الأمن	52
4- الأيديولوجية	52
5- العدالة والمساواة	52
6-الديانات	52
7-الأقليات	52
سابعا: مستويات تحليل الظاهرة النزاعية (الصراعية)	52
المحور الثاني: نظريات تفسير النزاعات الدولية	56
أولا- مستوى الفرد (الإنسان) لتحليل النزاعات الدولية	57
1-الفلاسفة الكلاسيكيون ومقولة الطبيعة الإنسانية مصدر للنزاع	57
2- إسهامات الاتجاهات النفسية (السيكولوجية) لتفسير النزاعات	59
3- نظرية صناعة القرار لتفسير النزاعات الدولية	61
ثانيا- مستوى الدولة لتحليل النزاعات الدولية	64
1- الواقعية التقليدية (الكلاسيكية) لتفسير النزاعات الدولية	64
2- المدخل الأيديولوجي لتفسير النزاعات الدولية	70
3- مدخل سباق التسلح بين الدول لتفسير النزاعات الدولية	70
4- المدخل السياسي لتفسير النزاعات الدولية	71
5- النظرية الليبرالية لتفسير النزاعات الدولية	71

6- المدخل الاقتصادي لتفسير النزاعات	76
7- المدخل الاجتماعي (السوسيولوجي) لتفسير النزاعات الدولية	78
8- المدخل الجيوبولتيكي لتفسير النزاعات الدولية	83
9- النظرية البنائية لتفسير النزاعات الدولية	85
ثالثا- مستوى النظام الدولي لتحليل النزاعات الدولية	89
1- الواقعية الجديدة لتفسير النزاعات الدولية	90
2- الواقعية الكلاسيكية الجديدة لتفسير النزاعات الدولية	93
3- نظرية النظم لتفسير النزاعات الدولية	94
المحور الثالث: نظريات إدارة النزاعات الدولية	99
أولا- مفهوم إدارة النزاعات الدولية	100
1- تعريف إدارة النزاعات الدولية	100
2-بعض المفاهيم القريبة من مفهوم إدارة النزاع الدولي (إدارة الأزمة، الإدارة بالأزمة)	104
3- مبادئ إدارة النزاعات الدولية	105
ثانيا- نظرية اللعبة (المباريات)	107
1- تعريف نظرية المباريات (الألعاب)	108
2-خصائص وشروط نظرية المباريات (الألعاب)	110
3- أسس نظرية المباريات (الألعاب)	110
4- عناصر نظرية المباريات (الألعاب)	111
5- أنواع نظرية المباريات (الألعاب)	111
6- نماذج نظرية المباريات (الألعاب)	112
ثالثا- نظرية المساومة	113
رابعا- نظرية الردع	113
1- تعريف نظرية الردع	114
2- أهداف الردع	119
3- عناصر الردع	119
4- مظاهر الردع	119
خامسا- نظرية التصعيد	120
1- تعريف تصعيد النزاع	120
2- المتغيرات التي تحدد نهاية الآفاق التي يمتد إليها النزاع الدولي	121
3-العوامل والمتغيرات التي تدخل في تقرير كثافة النزاع	121
4- أسباب ودوافع التصعيد	121

5- العوامل المتحكمة في تهبيط وتنزيل وإنهاء النزاع	122
6- تحليل ديناميكيات التصعيد	123
سادسا- نظرية الحرب المحدودة	124
سابعا- نظرية الأمن الجماعي	126
1- تعريف الأمن الجماعي	127
2- خصائص نظام الأمن الجماعي	127
3- شروط نظام الأمن الجماعي	128
4- أركان نظام الأمن الجماعي	128
5- تقييم نظام الأمن الجماعي	129
المحور الرابع: مداخل تسوية/ حل النزاعات الدولية	130
أولا- تعريف تسوية النزاعات وعلاقتها ببعض المفاهيم	130
1- تعريف تسوية النزاعات	130
2- علاقة التسوية ببعض المفاهيم (حل النزاع، احتواء النزاع، الحلول الوقائية، تحويل النزاع، صناعة السلام، حفظ السلام، بناء السلام)	132
ثانيا-الطرق أو الوسائل السلمية لإنهاء النزاعات الدولية	134
1- الطرق الدبلوماسية لتسوية/ حل النزاعات الدولية (المفاوضات، المساعي الحميدة، الوساطة، التوفيق، التحقيق)	135
2- الطرق القانونية لتسوية/ حل النزاعات الدولية (التحكيم الدولي، القضاء الدولي)	140
3- الطرق السلمية السياسية لحل النزاع الدولي في إطار المنظمات الدولية والإقليمية	143
ثالثا- الطرق أو الوسائل القسرية لإنهاء النزاع الدولي	145
1- قطع العلاقات الدبلوماسية	145
2-العقوبات الاقتصادية	146
3- القوة العسكرية	149
خاتمة	150
قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية	152
فهرس المحتويات	163